الجمعة 4 حزيران 2021
العدد 4356 السنة الخامسة عشرة
Vendredi 4 juin 2021 nº 4356 15ème année

20 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

تحقيق

وهم التأمين
أغلب المؤمَّنين غير مؤمَّنين!

6 ـ 7

قرار «الشورى»: خطوة منقوصة تعزّز جريمة المصارف

الحريري ـ سلامة: تحالف انهيار الدولة

[2]

غزة شبح جولة ثانية

[12 ـ 13]

ينبئ المشهد «الغزّي» باحتمال انفتاح باب المواجهة مجدّداً، في ظلّ إصرار العدو على معاقبة القطاع، وعجْز الوسطاء، إلى الآن، عن وقف عملية الابتزاز الجارية حالياً (أ ف ب)

تقرير

العونيّون: مشروعنا فشِل... الانتخابات المبكرة هي الحل

4

قضية

عُمان «تُحاصر» الموجة الاحتجاجيّة: **طريق الإصلاح طويل**

13

تقرير

كولومبيا تتظلّل بفائض القمع: نحن «شعب إسرائيل الفخري»

14

المشهد السياسي

قرار «الشورى»: خطوة منقوصة تعزّز جريمة المصارف

الحريري ـ سلامة: تحالف انهيار الدولة

غبار الأزمة المفتعلة التي نشأت عقب قرار مجلس الشورى تجميد السحوبات على سعر 3900 ليرة للدولار، لم يحجب الأفق المسدود الذي وصلت إليه الأزمة الحكومية. الحريري أفضل ملف التشكيل بحلفاء أقل، لكنه أطمأن إلى أن حليفه رياض سلامة لا يزال يغذّي الأزمة. ظنّاً منه أنها ستؤدّي إلى عودته مطلق اليدين إلى رئاسة الحكومة. في المقابل، فإن سلوك الأخير يشي بأنه مقتنع بخوض معركة سياسية مفتوحة مع العهد هدفها تعبئة جمهوره من أجل استعادة شرعية تمثيله، علّه يفرض نفسه على السعودية مجدداً

السقوط العالية في الخطاب السياسي الخلافي بين أبرز القوى الحاكمة تحيل إلى لحظة استعداد للانتخابات النيابية لا إلى استحقاق تشكيل حكومة جديدة. كل ما يقوم به أطراف الأزمة يكشف عن أن أزمة الثقة بالنظام انتقلت إلى التركيبة الحاكمة نفسها، التي تخشى صراحة تحمّل المسؤولية، ليس عن الأخطاء التي أدّت بالبلاد إلى ما هي عليه اليوم، بل في المشاركة ولو جزئياً في الحد من سرعة التدهور الذي يقود البلاد إلى الفوضى الشاملة.

سعد الحريري يصر على تشكيل الحكومة، لكنه يصر على تشكيلها وحده من دون شراكة مع أحد. وهو يفعل ذلك بطريقة لا تخفي أنه يحظى بدعم جهات خارجية أكثر من تلقّيه دعما داخلياً. لقد خسر الحريري كل حلفائه في الداخل، وعلى رأسهم البطريرك الماروني بشارة الراعي، ولم يبق لديه سوى «نصف حليف» في عين التينة، إذ يشعر الرئيس نبيه بري بأنه غير قادر على حماية هذا الخيار كما في السابق، وهو ما قاله صراحة النائب السابق وليد جنبلاط في معرض إشارته إلى ضرورة مبادرة الحريري نحو تسوية معقولة مع الرئيس ميشال عون.

لكن الحريري لم يخسر حليفه الأقوى في حزب المصرف، أي حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، الذي لا يزال يدير كل ما يتصل بالسياسات النقدية، ويتعدى على الاقتصاد والمالية العامة. وهو وإن يظهر في خلاف مع المصارف على كيفية التعامل مع جزء من ودائع الناس، إلا أنه لا يزال يرفض السير في خطوات تساعد على معالجة جانب من الأزمة. وما إسراعه، أول من أمس، إلى التقدّم الحرفي والمباشر والفوري بقرار مجلس شورى الدولة الخاص بوقف تنفيذ التعميم الرقم 151 الخاص بالسحب النقدي للدولار على سعر 3900 ليرة للدولار، سوى إشارة إضافية من جانبه إلى كونه لا يزال فاعلاً في الجبهة التي تدعم وصول الرئيس الحريري بطريقة تمنحه اليد المطلقة في بيع ما تبقّى من قطاعات الدولة بحجة الحصول على مساعدات وديون خارجية جديدة.

خطوة سلامة التي ألغيت أمس بقرار في قصر بعبدا، غير معروف الأصل القانوني، لم تكن لتتم لولا قرار رئيس مجلس شورى الدولة فادي إلياس. هذا القاضي الذي لم يمر وقت طويل على تثبيته شرعية مزيفة للأرض المغتصبة في وسط بيروت من قبل شركة «سوليدير» ورعاتها، اتخذ قراراً ينمّ عن نقص في إدراك مخاطر قرارات نوعية في مثل هذه اللحظات. صحيح أن القرار كان يجب أن يصب في مصلحة المودع الذي يفترض به الحصول على وديعته بالعملة التي أودعها بها في المصرف، لكن القاضي المعني يعرف أن مصرف لبنان، كما بقية المصارف، لم تلتزم مطلقاً بأي حكم أو قانون أو قرار صدر خلال العامين الماضيين لضمان بعض حقوق المودعين. وبدلاً من أن يؤدي قراره إلى إلزام المصارف بإعادة الودائع بالعملة التي أودعت فيها، فإن هذه المصارف، بقيادة رياض سلامة نفسه، سعت إلى سرقة ما تبقّى من قدرة شرائية للمدّخرات. هذه التجربة تدلّ على أنه لم يعد جائزاً الاستمرار في الرهان على خطوات فردية من هذا القاضي أو ذاك، فيما الدولة غائبة تماماً عن القرار. فإذا كان بعض القضاة يخرجون بأحكام تسمي السارق باسمه وتسعى إلى حماية المودعين، فإن المنظومة القضائية بشكل عام، أولاً تتصرف بصفتها ليست صاحبة الصلاحية في مواجهة الجريمة المتمادية التي ينفّذها النظام المصرفي، وثانياً ليست قادرة على خوض حرب مع هذا النظام، إما لأنها شريكة له أو لأن الحماية السياسية أكبر من القضاء. ولذلك، لا بديل من سن قانون يعيد للمودعين بعضاً من حقوقهم فعلاً لا قولاً، حتى لو كانت النتيجة إعلان إفلاس بعض «المصارف الزومبي».

عملياً، ما حصل أمس يدفع إلى الاعتقاد أن هناك لعبة متعددة الأهداف؛ من بينها:

أولاً: يشي سلوك الحريري بأنه مقتنع بوجهة نظر تقول له بخوض معركة مفتوحة هدفها تعبئة جمهوره والوصول إلى حكومة انتخابات من أجل استعادة شرعية تمثيله، بقصد فرض نفسه ليس على اللاعبين الداخليين، بقدر ما هو يهتم بأن يعيد فرض نفسه على اللاعب الإقليمي، وخصوصاً السعودية التي ترفض الحديث معه.

ثانياً: يعكس سلوك سلامة رغبته في قلب الطاولة، إن أمكن، على الجميع، ولا سيما أنه مطّلع على سير التحقيقات الجارية من قبل الجهات القضائية المعنية في لبنان وخارجه، والتي تظهر مؤشراتها صعوبة نجاته من اتهامات كبيرة تتعلق باستخدام موقعه لغايات ربحية مباشرة أو بواسطة مقرّبين منه.

ثالثاً: سعي المصارف إلى إدخال تعديلات جوهرية تسمح لها بالتفلت من مسؤوليتها عن الاستدانة الهائلة من جهة، وضياع ودائع الناس من جهة ثانية، وعدم رغبتها في إعادة قسم كبير من أموالها الخاصة أو حتى بيع بعض أصولها في لبنان من أجل إعادة الأموال إلى المودعين. وكان واضحاً أن المصارف، بعد ما حصل أول من أمس، لم تظهر خشية من فوضى أهلية بقدر ما كانت تظهر رغبة في استعادة الأسابيع الأولى بعد انتفاضة 17 تشرين بغية إقفال أبوابها بصورة تامة واستمرار عملها بالتعاون مع رجال أعمال وتجار سياسيين في تهريب الأموال إلى الخارج، في ظلّ حماية قانونية نتيجة عدم إصدار مجلس النواب تشريعاً يفرض قيوداً على تحويل العملات الأجنبية الى الخارج (الكابيتال كونترول).

رابعاً: تهديد اللبنانيين بفوضى أمنية كبيرة، تنتج من فوضى الشارع في ظل تراجع قدرة القوى الأمنية والعسكرية ورغبتها في القيام بدورها كاملاً في حماية المؤسسات والممتلكات العامة والخاصة، وسط ميل ظاهر لدى بعض القيادات غير المدنية إلى عودة الغلبان في الشارع، عسى أن يقود ذلك الناس إلى المطالبة بدور خاص للقوى العسكرية والأمنية في مسألة تولّي السلطة في البلاد، وخاصة في ظل استنفار دولي غير مسبوق لتوفير الدعم المادي المباشر للجيش وقوى الأمن الداخلي والحديث الدائم من جانب الأميركيين والأوروبيين عن دور إضافي للقوى العسكرية والأمنية في ضبط الوضع في لبنان.

الحريري يراهن على أزمة سياسية مفتوحة تعيده إلى حضن السعودية (هيثم الموسوي)

المصارف تنتصر

في خلاصة تداعيات قرار «الشورى»، وبالرغم من تجميد العمل به، فإنه حقق للمصارف أكثر مما كانت تتمناه. وإذا كان المطلب سابقاً الكف عن سرقة المودعين من خلال اقتطاع 70 في المئة من السحوبات التي تتم على سعر 3900، فيما الدولار وصل سعره في السوق السوداء إلى 13 ألفاً، فقد صار أقصى مراد المودعين الاستمرار في سرقة السبعين في المئة لأن البديل سيكون سرقة 90 في المئة إذا اعتمد السعر الرسمي في السحوبات.

هذه الزوبعة التي أثيرت عبر تمرد المصارف على القرار من خلال تفسيره بغير مقصده، استدعى تدخل رئيس الجمهورية، الذي ترأس اجتماعاً ضمّ حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ورئيس مجلس شورى الدولة فادي الياس، وتقرر على أثره «اعتبار

> المصارف لا تخشى الفوضى: فرصة لإقفال أبوابها!

التعميم الرقم 151 الصادر عن مصرف لبنان ساري المفعول».

ومن قصر بعبدا، تلا سلامة بياناً أعلن فيه أن مصرف لبنان لم يتبلّغ صورة صالحة عن القرار المذكور للتنفيذ، وبما أن المصرف قد تقدم بمراجعة لدى مجلس شورى الدولة تضمنت عناصر إضافية جديدة لم تكن واردة في الملف، فقد تقرر اعتبار التعميم الرقم 151 الصادر عن مصرف لبنان ساري المفعول، وستعمل المصارف بموجبه. وردّاً على سؤال، قال إن «مصرف لبنان ليس مفلساً، وأموال اللبنانيين موجودة في المصارف، وليست لدى مصرف لبنان». كما نفى أن تكون أموال المودعين قد تبخّرت، مؤكداً أنه «قريباً سنبدأ بإعادتها».

بعد الاجتماع وما أسفر عنه، خرجت أصوات عديدة تُندّد بنتائجه وما رتّبه من مخالفات قانونية. وهو ما ردّت عليه مصادر القصر الجمهوري، معتبرة أن «رئيس الجمهورية عمل بقسَمه الدستوري، آخذاً في الاعتبار سلامة المواطنين ولا سيما في ظل التطورات التي حصلت بالأمس في الشارع ومنعاً لأيّ استغلال». وقالت المصادر إن الاجتماع «حقق الهدف منه وهو تعطيل أيّ محاولة لإحداث توتر أو مضاعفات سلبية، وبالتالي ما فعله رئيس الجمهورية لا تجاوز فيه بل هو من صلب مسؤولياته في المحافظة على الاستقرار وعلى مصالح المواطنين وسلامة الأوضاع المالية والاقتصادية، ولا سيما في ظل عدم انتظام عمل المؤسسات الرسمية». إلى ذلك، ترأس الرئيس عون اجتماعاً مالياً بحضور حاكم مصرف لبنان، جرى في خلاله التداول في «تأمين تمويل المواد الأساسية المدعومة بالعملة الأجنبية». وتمت «مقاربة الحلول المتوافرة وفقاً لقانون النقد والتسليف، على أن يجري التواصل بين وزير المالية غازي وزني والحاكم رياض سلامة لهذه الغاية».

يذكر أن عون كان قد أشار في مقابلة مع مجلّة الأمن العام إلى أن «جريمة الانهيار المالي متشابكة الأطراف، ومرتكبوها كثر، بعضهم ما زالوا في السلطة والزعامة إلى اليوم». أضاف: هم يستميتون للإفلات من العقاب، وأنا لن أتوانى عن ملاحقة موضوع التدقيق الجنائي إلى النهاية. فخلاص لبنان لن يتم إذا لم يُكشَف عمّن أوصلوا البلاد الى هذا الدرك من الانهيار الاقتصادي.

(الأخبار)

تحقيق

قانون الكابيتال كونترول: صيغة أكثر «مرونة»!

يوم أمس، خضع اقتراح قانون الكابيتال كونترول للامتحان الجدّي الأول. لجنة المال والموازنة النيابية بدأت مناقشة مواد الاقتراح. لكن الحذر ظل حبيس المناقشات. كل من يؤيد القانون، يتهيب اللحظة التي سينقضّ فيها «حزب المصرف» عليه لتطييره. بعدما تبين أن نصه يخالف رغبتها في الحصول على براءة ذمة تخوّلها الاستمرار في سرقة أموال المودعين من دون حسيب أو رقيب. المطلوب منها واحد: عدم إلزامها دفع أي مبلغ بالدولار. حتى اليوم، أغلب الكتل تردد أنها تدعم القانون حتى لو كان متأخراً سنة ونصف سنة. لكن دعم القانون شيء، والسعي إلى تفخيخه شيء آخر

إيلي الفرزلي

للمرة الثالثة، يُطرح اقتراح قانون الـ«كابيتال كونترول» (وضع ضوابط مؤقتة على التحويلات المصرفية والسحوبات النقدية) على لجنة المال والموازنة النيابية. في المرتين السابقتين لم يحصل أي تقدم، لأن النقاش بقي في العموميات، لكن في جلسة أمس شرعت اللجنة في مناقشة بنود الاقتراح المعدّ من قبل لجنة فرعية ترأسها النائب ابراهيم كنعان، وتضم النواب: إدي معلوف، علي فياض، ياسين جابر، الان عون، محمد الحجار، نقولا نحاس وفيصل الصايغ.

المشكلة الأكبر تتعلق بالأرقام. اللجنة الفرعية اقترحت أن يكون سقف الاستثناءات على التحويلات إلى الخارج 50 ألف دولار، فيما حدد سقف السحوبات بـ 20 مليون ليرة شهرياً، على أن يحق لأصحاب الودائع بالعملات الأجنبية سحب نصف المبلغ بالدولار النقدي، والنصف الآخر بالليرة حسب سعر منصة «صيرفة». ذلك البند، ولا سيما ما يتعلق بالدفع بالدولار النقدي، تقف المصارف في وجهه متذرّعة بعدم قدرتها على تمويل هذه السحوبات. لكن أمام اللجنة وثيقة تُثبت أن المصارف سبق أن حوّلت نحو 250 مليون دولار للطلاب في الخارج، خلال السنتين الماضيتين. وهذا ما اعتبره النواب دليلاً على قدرتها على الالتزام بالقانون.

تعديل السقوف

في اللجنة أمس، وعلى قاعدة ضرورة أن تكون الصياغة «مرنة»، تم التراجع جزئياً عن السقوف السابقة، بحجة ترك الحسم للهيئة العامة لمجلس النواب، أقرّ مبدئياً بند التحويلات المالية إلى الخارج، من دون تعديل بسقف الـ 50 ألف دولار سنوياً كحد أقصى لتمويل مصاريف التعليم والرسوم والضرائب والبطاقة الائتمانية في الخارج، كما تقرر أن يضاف إلى هذه الاستثناءات تمويل العمليات الاستشفائية الصعبة.

أما بشأن بند السحوبات النقدية، فقد فتح الباب أمام تخفيض سقف السحوبات من 20 مليون ليرة إلى 15 مليوناً شهرياً، على أن يحسم الأمر في الهيئة العامة. كذلك تم التراجع عن المناصفة بين الليرة والدولار بالنسبة إلى السحب من الحسابات الدولارية. وتركت اللجنة هامشاً بين 25 في المئة إلى 50 في المئة تدفع بالدولار، على أن يبت في ذلك الهيئة العامة. لكن بعدما كان يمكن تعديل نسبة الخمسين في المئة بقرار من مصرف لبنان ووزارة المالية، اتفق على أنه في حال اعتماد نسبة الـ 25 في المئة، يسقط هذا الحق عن الطرفين، بمعنى أنه حتى لو ثبتت نسبة الـ 50 في المئة، فإن وزارة المالية ومصرف لبنان يمكنهما تعديل النسبة، بناء على أي معطى مستجد، لكن بما لا يقل عن 25 في المئة. حجة اللجنة في ذلك أن المصرف المركزي، كما المصارف التجارية، إما لم تعط اللجنة الأرقام المطلوبة أو أعطتها أرقاماً متناقضة، علماً بأن رئيس اللجنة ابراهيم كنعان كان قد تطرّق إلى هذا الأمر في بداية الجلسة التي لم يُدع إليها ممثلو الطرفين، سائلاً كيف يمكن التشريع بدون أرقام صحيحة لا في القطاع العام ولا في القطاع الخاص. لكنه أكد أنه، بالرغم من أن دور اللجنة هو دراسة الأثر المالي للقوانين التي تقرّ، إلا أن ذلك لن يثنيها عن إقرار القانون بالمعطيات المتوفرة، والتي تكفي للتأكد من قدرة المصارف على تمويل هذه السحوبات.

المصارف بالمرصاد

عدم تجاوب المصارف مع طلبات اللجنة، لم يجد فيه أعضاء فيها سوى تعبير عن رفض هذه المصارف للقانون وسعيها إلى عرقلته، بعدما تحمّست له بداية، ظناً منها أنه سيُخصّص لحمايتها، قبل أن تتبيّن تضمّنه إلزاماً لها بضرورة تمويل الانتظام المصرفي، وثانياً ليست قادرة على خوض حرب مع هذا النظام، إما لأنها شريكة له أو لأن الحماية السياسية أكبر من القضاء. ولذلك، لا بديل من سن قانون يعيد للمودعين بعضاً من حقوقهم فعلاً لا قولاً، حتى لو كانت النتيجة إعلان إفلاس بعض «المصارف الزومبي».

عملياً، ما حصل أمس يدفع إلى الاعتقاد أن هناك لعبة متعددة الأهداف؛ من بينها:

أولاً: يشي سلوك الحريري بأنه مقتنع بوجهة نظر تقول له بخوض معركة مفتوحة هدفها تعبئة جمهوره والوصول إلى حكومة انتخابات من أجل استعادة شرعية تمثيله، بقصد فرض نفسه ليس على اللاعبين الداخليين، بقدر ما هو يهتم بأن يعيد فرض نفسه على اللاعب الإقليمي، وخصوصاً السعودية التي ترفض الحديث معه.

ثانياً: يعكس سلوك سلامة رغبته في قلب الطاولة، إن أمكن، على الجميع، ولا سيما أنه مطّلع على سير التحقيقات الجارية من قبل الجهات القضائية المعنية في لبنان وخارجه، والتي تظهر مؤشراتها صعوبة نجاته من اتهامات كبيرة تتعلق باستخدام موقعه لغايات ربحية مباشرة أو بواسطة مقرّبين منه.

ثالثاً: سعي المصارف إلى إدخال تعديلات جوهرية تسمح لها بالتفلت من مسؤوليتها عن الاستدانة الهائلة من جهة، وضياع ودائع الناس من جهة ثانية، وعدم رغبتها في إعادة قسم كبير من أموالها الخاصة أو حتى بيع بعض أصولها في لبنان من أجل إعادة الأموال إلى المودعين. وكان واضحاً أن المصارف، بعد ما حصل أول من أمس، لم تظهر خشية من فوضى أهلية بقدر ما كانت تظهر رغبة في استعادة الأسابيع الأولى بعد انتفاضة 17 تشرين بغية إقفال أبوابها بصورة تامة واستمرار عملها بالتعاون مع رجال أعمال وتجار سياسيين في تهريب الأموال إلى الخارج، في ظلّ حماية قانونية نتيجة عدم إصدار مجلس النواب تشريعاً يفرض قيوداً على تحويل العملات الأجنبية الى الخارج (الكابيتال كونترول).

رابعاً: تهديد اللبنانيين بفوضى أمنية كبيرة، تنتج من فوضى الشارع في ظل تراجع قدرة القوى الأمنية والعسكرية ورغبتها في القيام بدورها كاملاً في حماية المؤسسات والممتلكات العامة والخاصة، وسط ميل ظاهر لدى بعض القيادات غير المدنية إلى عودة الغلبان في الشارع، عسى أن يقود ذلك الناس إلى المطالبة بدور خاص للقوى العسكرية والأمنية في مسألة تولّي السلطة في البلاد، وخاصة في ظل استنفار دولي غير مسبوق لتوفير الدعم المادي المباشر للجيش وقوى الأمن الداخلي والحديث الدائم من جانب الأميركيين والأوروبيين عن دور إضافي للقوى العسكرية والأمنية في ضبط الوضع في لبنان.

المصارف تنتصر

في خلاصة تداعيات قرار «الشورى»، وبالرغم من تجميد العمل به، فإنه حقق للمصارف أكثر مما كانت تتمناه. وإذا كان المطلب سابقاً الكف عن سرقة المودعين من خلال اقتطاع 70 في المئة من السحوبات التي تتم على سعر 3900، فيما الدولار وصل سعره في السوق السوداء إلى 13 ألفاً، فقد صار أقصى مراد المودعين الاستمرار في سرقة السبعين في المئة لأن البديل سيكون سرقة 90 في المئة إذا اعتمد السعر الرسمي في السحوبات.

هذه الزوبعة التي أثيرت عبر تمرد المصارف على القرار من خلال تفسيره بغير مقصده، استدعى تدخل رئيس الجمهورية، الذي ترأس اجتماعاً ضمّ حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ورئيس مجلس شورى الدولة فادي الياس، وتقرر على أثره «اعتبار

> المصارف لا تخشى الفوضى: فرصة لإقفال أبوابها!

التعميم الرقم 151 الصادر عن مصرف لبنان ساري المفعول».

ومن قصر بعبدا، تلا سلامة بياناً أعلن فيه أن مصرف لبنان لم يتبلّغ صورة صالحة عن القرار المذكور للتنفيذ، وبما أن المصرف قد تقدم بمراجعة لدى مجلس شورى الدولة تضمنت عناصر إضافية جديدة لم تكن واردة في الملف، فقد تقرر اعتبار التعميم الرقم 151 الصادر عن مصرف لبنان ساري المفعول، وستعمل المصارف بموجبه. وردّاً على سؤال، قال إن «مصرف لبنان ليس مفلساً، وأموال اللبنانيين موجودة في المصارف، وليست لدى مصرف لبنان». كما نفى أن تكون أموال المودعين قد تبخّرت، مؤكداً أنه «قريباً سنبدأ بإعادتها».

بعد الاجتماع وما أسفر عنه، خرجت أصوات عديدة تُندّد بنتائجه وما رتّبه من مخالفات قانونية. وهو ما ردّت عليه مصادر القصر الجمهوري، معتبرة أن «رئيس الجمهورية عمل بقسَمه الدستوري، آخذاً في الاعتبار سلامة المواطنين ولا سيما في ظل التطورات التي حصلت بالأمس في الشارع ومنعاً لأيّ استغلال». وقالت المصادر إن الاجتماع «حقق الهدف منه وهو تعطيل أيّ محاولة لإحداث توتر أو مضاعفات سلبية، وبالتالي ما فعله رئيس الجمهورية لا تجاوز فيه بل هو من صلب مسؤولياته في المحافظة على الاستقرار وعلى مصالح المواطنين وسلامة الأوضاع المالية والاقتصادية، ولا سيما في ظل عدم انتظام عمل المؤسسات الرسمية». إلى ذلك، ترأس الرئيس عون اجتماعاً مالياً بحضور حاكم مصرف لبنان، جرى في خلاله التداول في «تأمين تمويل المواد الأساسية المدعومة بالعملة الأجنبية». وتمت «مقاربة الحلول المتوافرة وفقاً لقانون النقد والتسليف، على أن يجري التواصل بين وزير المالية غازي وزني والحاكم رياض سلامة لهذه الغاية».

يذكر أن عون كان قد أشار في مقابلة مع مجلّة الأمن العام إلى أن «جريمة الانهيار المالي متشابكة الأطراف، ومرتكبوها كثر، بعضهم ما زالوا في السلطة والزعامة إلى اليوم». أضاف: هم يستميتون للإفلات من العقاب، وأنا لن أتوانى عن ملاحقة موضوع التدقيق الجنائي إلى النهاية. فخلاص لبنان لن يتم إذا لم يُكشَف عمّن أوصلوا البلاد الى هذا الدرك من الانهيار الاقتصادي.

(الأخبار)

اقتراح السحوبات بالدولار: بين 25 و50 في المئة نقداً (هيثم الموسوي)

عادت وتحدثت عن 6 مليارات، قبل أن تخفضها مجدداً إلى 4 مليارات دولار. أما من جهة مصرف لبنان، الذي يبدو متماهياً مع مصلحة المصارف، فبدوره لم يعط اللجنة ما طلبته من معلومات عن كلفة البنود المالية، أي ما يتعلق بكلفة السحوبات بالليرة والسحوبات بالدولار وكلفة تمويل التحويلات المالية المستثناة، إضافة إلى رفضه إعلان عدد الحسابات المصرفية. حتى المعلومات التي يوافق على تزويد اللجنة بها لا تكون خطية، بل يكتفي ممثلوه بتقديم معلومات شفهية، هي الأخرى تتغير في كل جلسة. فبعدما قدّر كلفة الاستثناءات بـ 4 مليارات دولار عاد وخفّض تقديراته إلى 2 مليار دولار. يبدو من مناقشات اللجنة أن أغلب الكتل النيابية تؤيد إقرار القانون، وهذ ما يجعل المصارف تستنفر كل طاقتها لإطاحته، علماً بأن مؤيديه يدركون أنه بعدما هرّبت المصارف نحو 9 مليارات دولار، حسب تقديرات طرحت في اللجنة، فإن المطلوب من القانون صار يقتصر على وقف التمييز بين المودعين، من خلال استثناءات واضحة تنطبق على الجميع، علماً بأن ثمة من يدعو إلى تقليص سقف الاستثناءات المتعلقة بالتحويل إلى الخارج، على اعتبار أن وجود أملاك ومصالح للبناني في الخارج لا تعطيه الحق بأن يحصل على أموال تفوق ما يحصل عليه باقي المودعين.

كتلة مترددة

يرجم المتضررون القانون بكلام حق يراد به باطل. هؤلاء يركزون على ضرورة عدم إعطاء المصارف براءة ذمة من خلال منع المتضررين من رفع الدعاوى بحقها، متغاضين عن حقيقة أن القرارات القضائية التي أدانت المصارف محدودة جداً، بما جعل المصارف تفعل ما يحلو لها من دون أي خوف من العقاب. ولذلك، فإن هؤلاء يرفضون القانون لأنهم لم ينجحوا في عدم تضمينه أي استثناءات على قيود السحب والتحويل، ولم ينجحوا في تحويله إلى صك براءة يلغي القضايا والأحكام المرفوعة. وخير من عبّر عن هذا التوجه هو النائب المصرفي القديم أنور الخليل، الذي اعتبر أن القانون يعدّ بمثابة «سرقة العصر»، بحجة الحرص على أموال المودعين، كما لو أن هذه الأموال لم تسرقها المصارف نفسها ولم تطبق عليها «كابيتال كونترول» استنسابي، علماً بأن الخليل عاد وقال في اللجنة أمس إنه لا يعارض القانون لكنه يؤيد تعديله. الأدهى كان إعلان النائب غازي زعيتر أن موقف كتلة التنمية والتحرير مؤيد لموقف الخليل، علماً بأن النائب ياسين جابر كان عضواً في اللجنة التي أقرت الاقتراح. ولم يعرف ما إذا كان موقف زعيتر يعني أن الكتلة ستقف في وجه القانون عندما يحال إلى الهيئة العامة، أو أنها تضغط لتعديله، لكن مصادر مطلعة أكدت أن الكتلة ستسير بالقانون. أما من ناحية حزب الله، فكان واضحاً أنه يؤيد القانون على قاعدة أنه ينهي الاستنسابية التي تمارسها المصارف. وهو ما عبر عنه النائب علي فياض بشكل واضح. في المقابل، فإن تيار المستقبل، وبالرغم من تأييده للقانون، إلا أنه ترك الباب مفتوحاً للتنصّل منه. إذ أعلن النائب محمد الحجار أن الكتلة «تؤكد ضرورة إقرار القانون، لكن يفترض أن نكون مرنين في ذلك لأننا لا نملك المعطيات اللازمة».

> مصرف لبنان والمصارف يرفضان التعاون مع لجنة المال

الاعتراض أمام القضاء

بحسب المعلومات، يفترض أن تناقش اللجنة، في الجلسة المقبلة، آلية التحويلات والعقوبات المطروحة على المخالفين. وتجدر الإشارة إلى أنه طرأ على الاقتراح الأصلي بعض التعديلات، أبرزها تأكيد حق اللجوء إلى القضاء كآخر مراحل الاعتراض. فبعدما كان الاقتراح الأول ينص على أنه في حال رفض المصرف طلب التحويل إلى الخارج يحق للأخير تقديم مراجعة أمام الوحدة المركزية الخاصة بالتحويل، وفي حال رفضت الطلب يكون للعميل الحق في تقديم مراجعة أمام المجلس المركزي لمصرف لبنان، بحيث تكون قرارات الأخير غير قابلة لأي طريق من طرق المراجعة. لكن الاقتراح المعدّل عاد واستثنى إمكانية تقديم مراجعة أمام القضاء، في تأكيد على عدم ترك القرارات للمصرف المركزي. أما التعديل الثاني، فيتعلق بصلاحية مجلس الوزراء. الاقتراح كان قد أشار إلى إمكانية تمديد مدة القانون (سنة واحدة) بقرار حكومي. أما في التعديل، وتأكيداً على استثنائية القانون، فقد اقتصرت صلاحية الحكومة على إمكانية تخفيض مدة السنة لا زيادتها.

أمام كل ذلك، يتوقع أن يكون اجتماع اللجنة الاثنين المقبل حاسماً في إطار التقدم نحو إنهاء مناقشة القانون في لجنة المال، على أن تعمد بعد ذلك لجنة الإدارة والعدل إلى مناقشته، تمهيداً لإحالته إلى اللجان المشتركة أو رأساً إلى الهيئة العامة، حيث ستكون مواقف الكتل أكثر وضوحاً.

المصارف توافق على دفع 100 دولار شهرياً؟

تؤكد المعلومات أن المفاوضات بين المصرف المركزي والمصارف التجارية بشأن تنفيذ ما سبق أن أعلنه عن السعي إلى دفع 50 ألف دولار من الودائع، مقسطة على خمس سنوات، تدفع مناصفة بالدولار النقدي (400 دولار شهرياً) وبالليرة على سعر 12 ألف ليرة، قد قطعت شوطاً كبيراً. وفيما يشير الاقتراح إلى تمويل هذه السحوبات، التي قدّرت تكلفتها بـ 3 مليارات دولار، مناصفة بين مصرف لبنان والمصارف، لا تزال المصارف تسعى إلى خفض سقف الدفعة الشهرية، علماً بأنها وافقت حتى اليوم على دفع 100 دولار شهرياً. أما مصرف لبنان الذي توحي حركته بالكثير من التناقض، فهو يعمل بشكل منفرد كما لو أنه في سباق مع المجلس النيابي، لكنه في المقابل يريد منه تشريع ما يقوم به!

(هيثم الموسوي)

قضية اليوم

العونيون: مشروعنا فشِل... الانتخابات المبكرة هي الحل

طويت آخر صفحة من محاولات رأب الصدع بين رئيس الجمهورية ميشال عون والتيار الوطني الحر جبران باسيل من جهة، ورئيس الحكومة المكلّف سعد الحريري من جهة أخرى. في أروقة القصر الجمهوري وميرنا الشالوحي، من يتحدث عن أن العهد بالمعنى الإصلاحي للكلمة انتهى: لا تدقيق جنائياً، ولا كابيتال كونترول، ولا إعادة هيكلة للمصارف، ولا خطة اقتصادية مع صندوق النقد إلا في حال حصول معجزة ما. في هذا السياق، نجحت القوة المناوئة لعون في إسقاط «مشروعه لبناء الدولة». ليس ذلك فحسب، بل باتت صورته ملازمة للمنظومة السياسية التي حاربها من منفاه ثم من الرابية، فهزمته وهو في القصر، وبات الرئيس والتيار، لا المنظومة، هما «مفسدا الدولة وهادرا أموالها». بناءً عليه، المنفذ الوحيد لإعادة النهوض بالتيار سياسياً هو الانتخابات النيابية. يريدها العونيون مُبكرة لمعرفتهم المسبقة أن كل الآفاق مسدودة، وأن حلّ المجلس النيابي باكراً يربحهم في الشارع، وأن التوقيت لن يكون في مصلحة خصومهم من قوى مدنية وأحزاب تحاول استغلال ضعف التيار لبناء حيثية في جبل لبنان. ويجري العمل اليوم على «تعويض خسارات وأخطاء الماضي، والمضيّ في تحقيق رغبة غالبية اللبنانيين بإعادة تكوين السلطة». هنا أيضاً، يستفيد التيار من الحسابات التي منعت وتمنع القوات اللبنانية من الاستقالة من البرلمان، وأن رئيس الحزب سمير جعجع سيلعب دور الملحق بهم.

رلى إبراهيم

عملياً، مبادرة رئيس مجلس النواب نبيه بري لتعبيد الطريق بين رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الحكومة المكلف سعد الحريري انتهت الى حائط مسدود. وبالتالي سقطت آخر المحاولات لإيجاد مخرج للأزمة القائمة منذ 4 أشهر بالطريقة التي بدأت بها: لا يريد عون تكرار التجربة السابقة مع الحريري، ويرفض الحريري التشكيل مع عون ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل. معادلة أدركها الطرفان منذ اللحظات الأولى، لينطلقا بعدها الى التنافس على تسجيل الأهداف محلياً وخارجياً. المعضلة نفسها يعرفها حزب الله، لكنه أصرّ على السعي إلى فرض الوئام بين عون وباسيل من جهة، والحريري من جهة أخرى، بقوة الأمر الواقع ووساطة رئيس المجلس النيابي أخيراً. كل الطرقات لم تؤدّ الى تشكيل حكومة؛ استُنفدت المبادرات الفرنسية والداخلية، لتدخل الدولة في حالة جمود تامّ الى حين انتهاء ولاية الرئيس عون أو إجراء انتخابات نيابية مُبكرة، أو حتى كما يتحدث البعض عن تقصير لولاية المجلس النيابي.

في المحصّلة، حال عون والتيار الوطني الحرّ ليس أقل إحراجاً من حال الحريري. إنما التعويل اليوم على لعبة عضّ الأصابع.

ينظر العونيون، تقوم خطة الرئيس المكلّف على إضاعة الوقت حتى نهاية العام الجاري، قبل أن يبادر

> **يتسابق باسيل والحريري على تسجيل النقاط ويطمح الثاني إلى إنهاء أسطورة عون بنفسه**
>
> **بدا الرئيس عون بحِسّ نبض مدى استجابة القوى السياسية لطاولة حوار في القصر الجمهوري**

نوابه الى تقديم استقالاتهم من المجلس النيابي، من دون أن يدفع ذلك الى إجراء انتخابات نيابية مبكرة مع اقتراب موعد الانتخابات العادية، وبذلك يضمن الحريري عدم إغضاب بري. أما عنوان معركته المقبلة، فعدم تقديم التنازلات التي سبق لوالده أن قدّمها عندما وُضع في الخانة نفسها. آنذاك، أخضع رئيس الجمهورية السابق إميل لحود رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري لقراراته، فيما هو، أي الحريري الابن، لن يخضع لعون مجدداً بل يسعى ليكون إنهاء أسطورة ميشال عون على يديه. وإلى اليوم، تمكّن الحريري نسبياً من تعطيل العهد الرئاسي وتكبيله ومنع أي تقدّم إن كان في ما خصّ الخطة الاقتصادية أو المالية (بالشراكة مع جزء من العونيين) أو التشريعات في مجلس النواب؛ والأهمّ، تعطيل حكومة حسان دياب (بالشراكة مع قوى مشاركة فيها) ثم الحؤول دون تصريفها للأعمال الروتينية بعد استقالتها. وبحسب العونيين، فإن الحريري يعوّل أيضاً على حلّ إقليمي شامل يساعده في كسر الجدار السعودي ويعيده الى السرايا قوياً ومنتصراً.

انطلاقاً من هذه السردية، ينطلق به. خطاب البطريرك بشارة الراعي لسيناريو يسبق الحريري الى مبتغاه ويعيد ترميم صورته المهشمة منذ عامين. وهناك إجراءات متدرجة تستند الى سلسلة فرضيات وتنتهي جميعها بالاستقالة من مجلس النواب:

1- بما أن الحريري لن يُقدم على الاستقالة، يستغل التيار مماطلة الرئيس المكلّف لقلب الطاولة. بدأ الأمر مع رسائل عون الى كل من الفاتيكان والرئيس الفرنسي، تلاها اجتماع مع البطريرك بشارة الراعي وانتهت برسالة عون الى مجلس النواب. في تلك المحطات، وجد العونيون أن إحراج الحريري يهدوء ورفع السقف السياسي تدريجياً يكبد الرئيس المكلف خسائر بالجملة، إن كان في ما خصّ الخطة الاقتصادية أو المالية التي وقفت الى جانب عون وباسيل بعدما كانت تدعم حجج الحريري. على الأثر، اكتشف التيار، بحسب مصادره، أن الوقت يميل لمصلحته. وبالتالي يتانى في خطواته معوّلاً على المزيد من السقطات الحريرية كلما أثر رئيس الجمهورية وفريقه رفع السقف والتلويح بالصلاحيات. وكلما تأخر الحريري في تشكيل الحكومة، زادت النقمة الشعبية وانعدمت الثقة الخارجية والداخلية بالحريري. انطلاقاً من هذه السردية، ينطلق التيار الوطني الحر في الإعداد لانتخابات مبكرة، لكنه لا يجرؤ على الاستقالة، وسيخضع لأمر التيار متى أراد الاستقالة: نستقيل من البرلمان فيلحق بنا، وبذلك، لن يكون صاحب المبادرة في هذا الموضوع، بل إن الناخبين وحزبيه سيرونه في موقع «المتسلق» مهما حاول إيجاد التبريرات لموقفه. وبحسب الدراسات الأخيرة، وجد العونيون أن القوات لم تسجل ربحاً في الشارع المسيحي، بخلاف ما يسوّقه فريقها ونواب الجمهورية القوية. وإلى حين إجراء الانتخابات، ستكون قد خسرت جزءاً إضافياً من رصيدها. في حين أن المجتمع المدني المشرذم لم يسجل ربحاً ملموساً هو الآخر بسبب الخيبة التي عمّمها في من وثقوا به خياراً بديلاً، وبالتالي أقصى ما يمكن حصوله هو المزيد من المقاطعة الانتخابية التي لن تضرّ بالتيار. لذلك، ثمة حماسة عونية للاستقالة من البرلمان بالتزامن مع ربح إقليمي لمصلحة فريقه السياسي. ويرى التيار أن الاستقالات حاصلة فعلاً لأنها الحلّ الوحيد لسحب التكليف من الحريري، لكنها تأتي ضمن خطوات متدرجة تكون هي (الاستقالة) آخرها. وهي لن تحصل قبل ضمان نتائج ملموسة بمعنى إسقاط المجلس برمّته.

يعوّل الفريق العوني على تنسيق مع القوات وحزب الله وحركة أمل لحلّ المجلس، رغم ورود ردّ أولي إليه من حلفائه بعدم سيرهما بالانتخابات المبكّرة. وتؤكد المصادر أن العمل الرئيسي اليوم يتركّز على «التنسيق» من زاوية المقايضة لياخذ كل طرف ما يرتضيه، وأهمها التعديلات التي يريدها رئيس المجلس على قانون الانتخابات الحالي. الأهم هنا، استباق خطوات الحريري عبر سحب ورقة الاستقالات وورقة إبقاء الانتخابات في موعدها منه. فالانتخابات هي عنوان معركة عون المقبلة في ما تبقّى من عهده لضمان استمرارية التيار الوطني الحر وتقليص خسائره. بدا ذلك واضحاً من خلال دعوته اللبنانيين، ضمن مقابلة نشرتها مجلة «الأمن العام»، للسعي الى «ولادة طبقة سياسية جديدة تحقق الدولة المدنية الحديثة التي من شأنها وحدها كسر دوامة الترهل السياسي والإداري، والتجاذبات الحادة المرتكزة على أسس طائفية». وفي ما سبق اعتراف ضمني بالفشل في تحقيق مشروع بناء الدولة الذي تبنّاه منذ عودته الى لبنان.

مقالة

كلام عن مستقبل النظام: لا حكومة ولا انتخابات قبل التسوية

هيام القصيفي

منذ أن بدأ التحول الفرنسي نحو وجوب إجراء الانتخابات النيابية في لبنان، طُرحت بين الدوائر الفرنسية وأوساط لبنانية اقتراحات تتعلق بالمخرج الذي يمكن التعويل معه بجدية لتجاوز الأزمة، بعد تعثّر قيام «حكومة مهمّة» بناءً على مبادرة الرئيس إيمانويل ماكرون. طُرحت فكرة حكومة الانتخابات النيابية، أسوة بحكومة الرئيس نجيب ميقاتي عام 2005 المؤلفة من غير مرشحين للانتخابات. لاقت الفكرة صدى غربياً، وبوشر العمل منذ طرحها لتحويلها فكرة قابلة للتطبيق، وتدحرجت الفكرة ككرة الثلج. لكن بحسب ما تقول أوساط سياسية على بينة من مفاوضات جرت أخيراً بين عواصم معنية، أن هناك جواً عاماً لا يمكن القفز فوقه في الكلام عن حكومة انتخابات وإمكان تشكيلها.

أولاً، إن لبنان ليس حالة معزولة عما يجري من غزة إلى العراق وسوريا وطهران ونتائج مفاوضات فيينا. وإذا كان انتظار الاستحقاقات الإقليمية بدأت تتضح معالمه، حتى بالنسبة إلى هوية الرئاسة الإيرانية الجديدة، فإن مسار الحكومة في لبنان يظهر أنه تفصيل من تفاصيل انعكاس الترتيبات الخارجية عليه. هناك ملامح لها صلة بموقع حزب الله في الإفادة من الوقت الضائع والسجالات الحادّة بين المستقبل ورئيس الجمهورية والتيار الوطني الحر، لإرخاء جو فراغ على كل المستويات. وتبعاً لذلك لا يمكن تجاهل ما يكمن وراء عدم ضغط حزب الله على حليفه التيار الوطني الحر لتخفيف شروطه الحكومية. ففي الواجهة أن التيار هو المعطّل للحكومة رغم تضرر صورة العهد من هذا الانهيار، وأن الحزب لا يزال مصراً على حكومة برئاسة الرئيس سعد الحريري، لكن ما يصل من أجواء غربية يرتبط بإمكان استفادة الحزب والعهد على السواء من ارتفاع حدة الانقسام الذي بات ترميمه صعباً، للوصول إلى المآزق الذي لا يمكن معه الكلام إلا عن تسوية كبرى تتعلق بالنظام. وكل ما جرى في الأيام الأخيرة من رسائل العهد والتيار حول صلاحيات رئيس الحكومة في تأليف الحكومة، بين طاولة حوار وتهديد بسحب التكليف ورسالة رئيس الجمهورية إلى المجلس النيابي، يصبّ في تأكيد عدم اعتراف التيار المزمن بالطائف. والمسار الذي تسلكه القوتان الحليفتان، يأخذ منحىً تصاعدياً قد لا يقف عند حدّ، إلا عند وضع الطائف على المشرحة الإقليمية والدولية مجدداً. وهذا يترك الباب مفتوحاً أمام بقاء الوضع الراهن معلقاً بين لا حكومة مهمة ولا حكومة انتخابات ولا انتخابات نيابية، كي تكون ذروة الانفجار سياسية تتقاطع مع شكل النظام الذي يرتسم في الأفق، ما يُنتج سلّة حلول متكاملة.

ثانياً، إن حكومة برئاسة الرئيس سعد الحريري لم تعد قيد البحث عند أي طرف خارجي. لكن تكليف الحريري هو الذي لا يزال قائماً، في انتظار ثبوت اقتناع خارجي بين أصحاب القرار، بأن الانتخابات النيابية ستحصل حتماً. فلا اعتذار عن التكليف إلا متى نضجت فكرة الانتخابات وثبت إجراؤها، وتالياً لا حكومة انتخابات إلا وفق تسوية خارجية وداخلية، تضمن حكماً إجراءها، على غرار ما أفتى به الأميركيون عام 2005، مع تعديل ما يجب تعديله من قانون الانتخاب، من دون المسّ بالشكل العام للقانون ومندرجاته الأساسية. لأن المخاطرة بتشكيل حكومة انتخابات، وتكليف شخصية من غير المرشحين، لا يمكن السير بها، إذا ما لم تضمنها تسوية كبرى تحتّم إجراء الانتخابات. وإلا فإن رئيس حكومة الانتخابات، من دون انتخابات، سيحوله رئيس حكومة الفراغ الرئاسي المحتمل، وهنا تصبح القضية أكثر تعقيداً، لأن الأمر سيتعلق حينها بنوعية وهوية الشخصية التي تُكلف قيادة الفراغ، على غرار ما جرى مع الرئيس تمام سلام.

ثالثاً، مع استنزاف طرفَي المشكلة الحكومية وقت التشكيل الحكومي، طارت فكرة الانتخابات النيابية المبكرة وأصبحت اليوم بلا طائل. علماً أن التهويل المتبادل بين القوات اللبنانية والتيار الوطني و«المستقبل» حول الاستقالة من المجلس النيابي، لم يعد مدرجاً على جدول أعمال أي منهم، ولا سيما أن حزب الله كان وراء تراجع التيار عن البحث في استقالة نوابه، كما أن تلويح الرئيس نبيه بري بعدم وجود ما يُلزم بحلّ المجلس، احتُسب بدقة في مراجعة التيار لمواقفه التهويلية. أما الانتخابات النيابية، فإنها تستفيد من زخم التصعيد الكلامي بين أطراف الكباش الحالي، حتى يحين موعد اعتذار الحريري، في حال رسا الخيار الخارجي على إجرائها. والحريري والتيار الوطني يستثمران بحدّة في موسم انتخابي ناشط، من دون الالتفات ولو قليلاً إلى حجم الانهيار الشامل الذي بات يشمل كل القطاعات الحيوية. وكلاهما يريد من خلال شدّ العصب الشعبي تقديم أوراق اعتماد خارجية، لتأكيد موقعه في المعادلة الداخلية حتى لا تمرّ التسوية فوقهما.

تقرير

السفيرة الفرنسيّة في الجنوب: لقاءات مع أسامة سعد وحزب الله وحركة أمل

بلال قشمر – علي حشيشو

عند التاسعة والنصف من صباح اليوم، من المقرّر أن تحل السفيرة الفرنسية في لبنان، آن غريو، ضيفة على عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب حسن عز الدين. الزيارة التي جاءت بناء على طلب غريو، هي جزء من جولة على الرسميين في صور، إذ ستشمل أيضاً نائبة حركة أمل عناية عز الدين.

عقب لقاء النائبين عز الدين، ستنتقل غريو في جولة لافتة ذات طابع فرنسي أرمني. وقد اختارت مواقع عدة لها ارتباط مباشر بتركة الانتداب الفرنسي في لبنان. ووفق المعلومات، تبدأ الجولة بزيارة لثكنة الجيش اللبناني عند طرف صور الجنوبي، التي أنشأها الجيش الفرنسي. ثم تنتقل غريو إلى مخيم البص الذي بنته الحكومة الفرنسية في عام 1939 لاستقبال اللاجئين الأرمن قبل أن يحل مكانهم اللاجئون الفلسطينيون عقب نكبة فلسطين الذين هجروا من عكا وضواحيها في الجليل الأعلى. محطة البص ستتضمن لقاء مع ممثلين عن وكالة الأونروا للاطلاع منهم على الخدمات والبرامج التي تقدم. ومن المقرّر أن تزور غريو، المتحدرة من أصل أرمني، كنيسة الأرمن الموجودة داخل نطاق المخيم. وكانت قد زارت عصر أمس، مقر العام لقوات اليونيفيل في الناقورة، حيث التقت القائد العام لقوات اليونيفيل الجنرال ستيفانو دل كول للاطلاع منه على الأوضاع في الجنوب ولا سيما بعد الأحداث الأخيرة التي رافقت العدوان على غزة وردات الفعل التي سجلت جنوباً في منطقة جنوبي الليطاني من إطلاق الصواريخ باتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى التحركات التضامنية»، بحسب مصدر مواكب للزيارة. ومساءً، انتقلت إلى حارة صور القديمة في زيارة خاصة حيث أمضت ليلتها في أحد الفنادق البحرية بعد أن أولمت على شرف عدد من فاعليات المنطقة.

جولة صور التي استمرت ليومين، سبقتها إطلالة صباحية على صيدا، حيث زارت محافظ الجنوب منصور ضو، قبل أن يستقبلها الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري النائب أسامة سعد في منزله في صيدا. زيارة الساعة وربع الساعة، كانت لافتة لأسباب عدة، أبرزها بأنها أعقبت رفض سعد تلبية دعوة السفارة الفرنسية للقاء شخصيات لبنانية في قصر الصنوبر مع وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان قبل نحو شهر. الأهمية الإضافية للزيارة ارتبطت باقتصار برنامج غريو الرسمي عليه، من دون أن تجتمع بزميلته نائبة تيار المستقبل بهية الحريري. وبحسب البيان الإعلامي لسعد عن اللقاء، فقد تطرق البحث إلى الأوضاع في لبنان والمنطقة، وما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وبالنسبة إلى الشأن الداخلي اللبناني في ظل محاولات فرنسا لحل الأزمة السياسية، قال سعد إن «الانهيارات الكبرى التي وصل إليها لبنان في مختلف المجالات لا يمكن الخروج منها إلا عبر التغيير السياسي الشامل، وعبر حكومة انتقالية إنقاذية تتولى مهمة معالجة مختلف المآزق السياسية والانهيارات».

وأفرد سعد وقتاً للحديث عن القضية الفلسطينية وحق العودة وعن عودة المناضل جورج ابراهيم عبدالله المعتقل ظلماً في فرنسا إلى بلده، مطالباً بالإفراج عنه.

وتخللت جولتها أمس، زيارة لمدرسة يارين الرسمية الواقعة في خراج بلدة البيسارية (قضاء صيدا) وقدمت مساعدات غذائية للطلاب ضمن «برنامج الوجبات المدرسية في المدارس الرسمية المستضعفة في لبنان»، الذي تموّله الوكالة الفرنسية للتنمية الدولية، بالتعاون مع الجمعية الخيرية الأرثوذكسية الدولية.

تحقيق

وهم التأمين: أغلب المؤمَّنين غير مؤمَّنين!

رضا صوايا

اختارت الدولة طوعاً الاستقالة من مهامها في المجالات كافة وترك الساحة خالية للناس لـ«تدبير رؤوسهم»، كل بحسب شطارته وإمكانياته وقدرته على الصمود.

إقبال على التأمين على الحياة بالدولار!

بحسب مصادر في شركات التأمين، فإن كثيرين من المضمونين في بوالص تأمين الحياة وبرامج الادّخار ممن يسدّدون ثمن بوالصهم بالليرة لم يجدّدوها «لاعتبارهم أن التعويض المستقبلي بالليرة لن تكون له أي قيمة تذكر، خصوصاً إذا ما وصلت الليرة انهيارها».

أما المفارقة، بحسب نائب رئيس شركة «فيدلتي» لشؤون تأمين الحياة صلاح حلاوي، فتتمثل في «إقبال كثير من الزبائن، خصوصاً من الطبقتين المتوسطة والغنية، على دفع ثمن بوليصة التأمين على الحياة بالدولار، بعد أن كان قسم كبير منهم لا يعير هذه البوليصة أهمية في السابق، باعتبار أنهم يملكون ودائع في المصارف وعقارات يمكنها أن تسعفهم وتسعف عائلاتهم في حال حصول أي طارئ. أما بعدما طارت الودائع وتفقّدت العقارات الكثير من قيمتها، يفضّل هؤلاء الدفع بالدولار مقابل حصول العائلة على تعويض بالدولار أو في حساب خارجي إذا توافر بدل شيك مصرفي».

فوضى التأمين جزء من الفوضى العارمة التي تعمّ البلد، فيما تقف وزارة الاقتصاد موقف المتفرج الحيادي، تاركةً لشركات التأمين تطبيق أحكامها، كل بحسب ما يناسبها، في علاقاتها التعاقدية مع أصحاب البوالص، الذين تُرك أغلبهم، خصوصاً من يسدّدون أقساطهم بالليرة، لمصيرهم في مواجهة الاحتيال والغبن اللذين يتعرضون لهما من قبل بعض الشركات.

حالياً، هناك ثلاث طرائق لدفع بوالص التأمين، تنتج عن كل منها طريقة مختلفة في التعويض. ففي حال السداد بالدولار أو وفق سعر صرف الدولار في السوق الموازية يكون التعويض بالدولار النقدي، وفي حال السداد بشيك مصرفي بالدولار يكون التعويض من خلال شيك مصرفي، أما في حال السداد بالليرة على أساس سعر الصرف الرسمي فيكون التعويض بالليرة وفق سعر الصرف 1515 ليرة.

هذه الآلية، رغم «عدالتها» ظاهرياً، تعني أن صاحب بوليصة التأمين بالليرة على أساس سعر الصرف الرسمي «مؤمَّن» في الشكل فقط. فمن يدفع 750 ألف ليرة (500 دولار وفق سعر الصرف الرسمي) تأميناً إلزامياً على سيارته، مثلاً، وفي حال تعرّضه لحادث سير، تعوّض له الشركة وفق سعر الصرف نفسه. بمعنى أنه إذا قُدّرت كلفة إصلاح الأضرار بـ 200 دولار (مليونين و600 ألف ليرة)، مثلاً، فلن تدفع له الشركة المؤمِّنة أكثر من 300 ألف ليرة، ما يعني أن عليه دفع مليونين و300 ألف ليرة من جيبه، إضافة الى الـ 750 ألفاً ثمن البوليصة، ما يجعل هذه البوليصة بلا جدوى من الأساس!

أكثر من ذلك، بات على أصحاب هذه البوالص الاتكال على الحظّ، والأمل بألّا تتخطى قيمة حادث السير أكثر من 60% من ثمن السيارة، وإلا فهو معرّض لأن تسلبه إياها شركة التأمين. ويوضح أحد وسطاء التأمين أن «بعض شركات التأمين تبرم عقوداً مع الزبائن تتضمن شرطاً يسمح للشركة بوضع اليد على السيارة في حال تخطت كلفة أضرار الحادث 60% من ثمن السيارة، مقابل أن تدفع الشركة للزبون نسبة 65% من قيمة السيارة. حسابياً، سيناريو كهذا يُعد مثالياً للشركات وأوفر لها، خصوصاً أن قطع السيارات مسعّرة بالدولار، في حين أن البوليصة مسعّرة بالليرة».

بحسب المدير العام لشركة Commercial Insurance روجيه زكار، فإن «الخيار الأمثل هو أن يدفع الزبون سعر البوليصة بالدولار أو وفق سعر الصرف في السوق الموازية»، محذّراً من «الوقوع ضحية شركات تهدف فقط إلى جني الأرباح واستقطاب أكبر عدد من الزبائن مقابل إيهامهم بأنهم مغطون بشكل كامل حتى في حال سدادهم لسعر البوليصة بالليرة اللبنانية وفق سعر الصرف الرسمي»، فيما يشدد رئيس جمعية شركات الضمان إيلي نسناس على أن «على الناس التنبّه وتذكر أن شركة التأمين تحدّد أقساطها استناداً إلى الأكلاف. وبالتالي، على الزبون الراغب في أن يؤمّن على ممتلكاته أو على حياته أن يكون مؤمناً بفكرة التأمين وأهميته ومستعداً لتحمل أكلافها، وإلا فالأفضل ألا يؤمن كي لا يشكو لاحقاً من الغبن ويلوم شركات التأمين».

> السيارة قد تذهب «إلى الكسر» بسبب تضرر أحد اضوائها مثلاً

السيارات التي اشتُريت بقرض مصرفي ولا يزال اصحابها يسدّدون اقساطها الشهرية بالليرة تعدّ مؤمّنة بنسبة 25 فقط (هيثم الموسوي)

يوضح زكار حجم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الزبون، والتي قد تودي بسيارته «إلى الكسر» بسبب تضرر أحد أضوائها مثلاً! ويوضح: «لنفترض أن سعر السيارة 10 آلاف دولار. سيوهم البعض من شركات التأمين الزبون بأنه يرضى منحه تأميناً شاملاً وبالليرة اللبنانية وفق سعر الصرف الرسمي، مقابل مليون ونصف ليرة. الزبون يعتبر أنه مؤمّن ومرتاح البال، لكن وفق حسابات الشركة، فإن السيارة مؤمّنة بقيمة 15 مليون ليرة فقط. وبالتالي، في حال وقوع حادث وتحطم الضوء الذي يكلف حوالى 1000 دولار نقداً أو 13 مليون ليرة بحسب سعر الصرف في السوق الموازية إضافة إلى بعض التصليحات الجانبية، ستقول الشركة إن السيارة تعد ذاهبة إلى الكسر، لكون كلفة التصليح تخطت القيمة التي أُمّنت السيارة على أساسها».

وينبّه زكار إلى «مشكلة كبيرة جداً» تتعلق بـ«السيارات التي اشتُريت بقروض من المصارف ولا يزال أصحابها يسددون أقساطها الشهرية بالدولار وفق سعر الصرف الرسمي؛ إذ إن هذه السيارات تعتبر في هذه الحالة مؤمّنة بنسبة 25% فقط». لذلك، يدعو نسناس «كل من أخذ قرض سيارة ولا يزال يسدد أقساطها على أساس سعر الصرف الرسمي أن يعيد تقييم السيارة كي لا يتعرض للغبن».

ساهم فيروس كورونا في تأخير «الانفجار» الذي قد يطرأ على علاقة الزبائن بشركات التأمين في ظل الإقفال العام والحد من التنقل اللذين طغيا على عام 2020. إلا أن الأمور قد تأخذ منحى آخر أكثر صدامية من الآن وصاعداً مع إعادة فتح البلد وعودة حركة السير إلى نشاطها المعتاد، مع ما يرافقها من زيادة في الحوادث. وأحد الحلول التي يفترض العمل عليها جدياً هو «تشحيل» الزبائن تفادياً لتعريضهم للغبن. وبحسب زكار، «إذا كان الزبون غير قادر على دفع ثمن بوليصة التأمين الشامل بالدولار، فالأفضل ألا يعملها من الأساس، وأن يكتفي بالتأمين ضد البوليصة بالدولار الفريش الأمثل له ولشركات التأمين التي تحترم نفسها».

موسم الهجرة إلى الخارج:

80% من شركات التأمين العالميّة تترك لبنان

رأفت دياب

من قطاع إلى آخر، تنتقل عدوى الأزمة الاقتصادية المالية التي ضربت البلاد. أخيراً، علت الصرخة، مدوّية، من قطاع التأمين، بعدما بدأت الهجرة تكبر فيه. ففي آخر الأرقام التي يتداولها بعض العاملين الأساسيين في القطاع، وصلت الأمور إلى حافة الـ«الله يساعدنا»، على ما يقول روجيه زكّار، المدير العام المساعد في شركة التأمينات التجارية، إذ بلغت نسبة شركات التأمين العالمية التي خرجت من السوق اللبناني حتى اللحظة 80%. أما ما بقي، فلا يبدو أنه طويل الإقامة، في ظل انحدار الأزمة نحو الأسوأ.

خلّف هذا الرحيل فراغاً في القطاع، فلجأ معظم العاملين فيه إلى «الركّ» على الشركات المحلية، وقد أحدث هذا الأمر ضياعاً في كيفية تسيير الأعمال خصوصاً أن غالبية هذه الشركات مرتبطة خارجياً وتعاني من صعوبة تسيير أمورها هي الأخرى.

ما يحدث، اليوم، في القطاع ليس وليد اللحظة الراهنة، وإنما تعود أولى بوادره إلى تشرين الثاني 2019. كان هذا التاريخ مفصلاً كرّت من بعده سبحة الأزمات. في هذا السياق، يشير زكّار إلى «سلسلة أزمات أدّت إلى خروج معيدي التأمين»، محدداً تاريخين أساسيين، أولهما أحداث 17 تشرين الثاني 2019، وثانيهما انفجار الرابع من آب الذي خلّف «أربع عقبات أساسية، منها أولاً ما يتعلق بسعر الصرف، فعلى أي سعر صرف بدي أصرف لمعيدي التأمين، وعلى أي سعر صرف بدّك تأمني البوالص؟». سبب هذين السؤالين هو «الخلاف» بين عملة شركات التأمين الرسمية، وهي الدولار الأميركي، أي الدولار «الفريش»، فيما العملة السائدة في المعاملات المصرفية هي «اللولار». بسبب هذا الفارق بين «الفريش» و«اللولار»، صارت الانسحابات من السوق، أضف إلى ذلك عدم قدرة وكلاء التأمين، كما شركات التأمين المحلية، على تحويل الأموال إلى الشركات في الخارج، بسبب إجراءات المصارف المتشدّدة.

ما يحدث اليوم في الشركات بات «ع القطعة»، يقول أحد وكلاء التأمين المحليين، انطلاقاً من أن ما يقومون به في ظل الأزمة هو «أننا نبيع ما تعطينا إياه الشركة، فإن كان الطلب بتقاضي بدل البوليصة بالدولار الفريش فنحن ملزمون بذلك وكذلك الحال بالنسبة إلى اللولار». أما تبعات هذا الأمر، فهو عدا انسحاب الشركات العالمية، قصور التأمينات على «قطاعات» محددة، بعدما صارت بعض الأنواع مكلفة، وأقرب إلى الكماليات، كما انسحاب الكثير من أصحاب بوالص التأمين، إما بسبب احتجاز المصارف لأموالهم، أو بسبب تراجع مستوى معيشتهم. وفي هذا السياق، يشير أحد وكلاء التأمين المحليين إلى أن «البوالص التي لا تزال موجودة إلى الآن هي بوالص التأمين على الصحة التي تسعّر لدى معظم الشركات على أساس الـ3900 ليرة، وهي توازي قيمة الفواتير الاستشفائية التي باتت تعتمدها المستشفيات، وبوالص باتت الأخيرة لا تُذكر». ويشير زكار هنا، على سبيل المثال، إلى أن نسبة التأمين على المركبات الآلية بلغت بحسب التقديرات، خلال الأشهر الأولى من العام الجاري 3% مما كانت عليه في الفترة نفسها من عام 2019، أما بوالص تأمين الحرائق والسرقات على الممتلكات، والتي كانت تشكّل جزءاً أساسياً من عمل شركات التأمين، فقد باتت اليوم بالنسبة إلى كثر أقرب إلى الترف، وهي تقتصر «على المغتربين اللبنانيين الذين يملكون بيوتاً في لبنان. هؤلاء فقط الذين يدفعون اليوم دولار فريش».

> نسبة التأمين على المركبات الآلية بلغت هذا العام 3% مما كانت عليه في الفترة نفسها من عام 2019

أما الانسحاب الآخر من السوق، فهو ما يتعلق بأصحاب البوالص الذين وجدوا أنفسهم خارج هذا الترف، خصوصاً أن بعض الشركات لا تقبل الدفع بغير العملة الرسمية، وهي تلك التي لا توجد اليوم بسبب الانهيار الاقتصادي أولاً وتعسف المصارف تالياً. وبقدر ما يبدو خروج الشركات العالمية من السوق المحلية ضربة محكمة للقطاع، وهو ما أشار إليه رئيس جمعية شركات التأمين في لبنان المنتخب حديثاً، إيلي نسناس، إلا أن الضربة الأخرى هي نزول معظم أصحاب البوالص حتى خط الفقر، وعدم قدرتهم تالياً على شراء بوالص التأمين - على الأقل الصحية منها - خصوصاً في ظل توجه بعض شركات التأمين نحو رفع أسعار البوالص وتقاضيها جزءاً منها بالدولار النقدي. وهذا ما يترك الناس رهينة الشركات والمستشفيات التي تتحكّم اليوم هي الأخرى بصحة الناس. والمؤسف أن كل ذلك يأتي في ظل إفلاس الدولة وعدم قدرتها على تأمين مواطنيها.

(أرشيف)

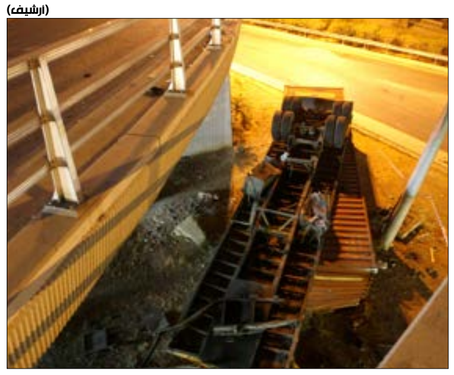

ليس للمصارف ومحالّ السوبرماركات من يؤمّن عليها!

بوليصة التأمين ضد أخطار «العنف السياسي» واحدة من أهم البوالص التي تلجأ إليها الشركات والمؤسسات في أوقات الأزمات، وخصوصاً في الدول التي ترتفع فيها احتمالات حصول أعمال شغب أو إرهاب أو وقوع حرب. المثير للقلق أن غالبية شركات إعادة التأمين في العالم باتت ترفض تغطية بعض المؤسسات في لبنان، إما بسبب موقعها الجغرافي ووقوعها في مناطق لها رمزيّة سياسية واقتصاديّة، أو بسبب صورتها السلبيّة لدى الرأي العام. والخلاصة أن «قلب بيروت»، إضافة إلى مناطق أخرى، وبعض القطاعات أيضاً، باتت «عارية» تماماً في وجه أي موجة غضب شعبي قد تستهدفها

رضا صوايا

مع اشتداد الأزمة الاقتصاديّة عقب انطلاق التحركات الشعبيّة، في 17 تشرين الثاني 2019، تلقت المصارف الجزء الأكبر من غضب المحتجين لدورها المحوري في المنظومة السياسيّة والاقتصاديّة التي أودت بالبلد إلى الانهيار، ولممارساتها التي أدّت الى تبخر ودائعهم واحتجاز ما تبقى منها.

لاحقاً، بعد أكثر من عام على حراك 17 تشرين الأول، أتى دور محال السوبرماركات التي شهد كثير منها منازلات بين الزبائن المتهافتين على السلع المدعومة، قبل أن تستهدف بدورها من قبل محتجين اتهموها بمحاولة جني الأرباح على حساب لقمة عيش الناس، عبر إخفاء السلع وتخزينها بانتظار ارتفاع سعر صرف الدولار. ورغم تراجع حالات الشغب والعنف هذه، إلا أن تقديرات معيدي التأمين حول العالم لا تطمئن، وتشي بأن الهدوء الحذر الذي نشهده قد يكون أكثر من هش وقابلاً للانفراط في أي لحظة، وأن مفاعيل الانفجار قد تطال قطاعات إضافية أخرى في حال استمرار عدم جديّة المسؤولين في التعاطي مع الأزمة.

يؤكد رئيس جمعية شركات الضمان في لبنان إيلي نسناس أن «معيدي التأمين على دراية دقيقة بأوضاع البلد ويتابعون الأحداث بأدقّ تفاصيلها ويعلمون درجة المخاطر الموجودة أو المرتقبة، وأين تتركز التظاهرات وأعمال الشغب، وما هي أكثر القطاعات والمؤسسات المستهدفة».

وقد دفع ذلك أغلب معيدي التأمين حول العالم إلى «رفض تأمين المصارف والسوبرماركات نظراً إلى المخاطر المحدقة بها جراء الأوضاع الاقتصاديّة، إضافة إلى مؤسسات أخرى قد يعرّضها موقعها لخطر التعرّض لاعتداءات في حال حصول أعمال شغب كتلك الموجودة في وسط بيروت تحديداً» بحسب المدير العام لشركةCommercial Insurance روجيه زكار. ويوضح أن «80% من المصارف لا تجد معيد تأمين يقبل بتغطيتها ضد أخطار العنف السياسي. أما من يقبل من معيدي التأمين فعددهم ضئيل جداً، وباتوا يطلبون مبالغ كبيرة جداً تفوق بأضعاف ما كانوا يطلبونه في السنوات السابقة». فعلى سبيل المثال، ارتفعت كلفة تأمين أحد المتاجر في وسط بيروت ضد أخطار العنف السياسي من 6 آلاف دولار سنوياً إلى 60 ألف دولار. «حتى ماجد الفطيم الذي يملك مؤسسات تقدر قيمتها بمئات ملايين الدولارات في لبنان لم يجد معيد تأمين يقبل بتغطية أعماله في لبنان ضد أخطار العنف السياسي، فيما نجح في تأمين مؤسساته في العراق»!

> إحجام الشركات عن التأمين للقطاعات التي تعمل في وسط بيروت قد يفرغها من شاغليها

مثل هذه المعطيات، بحسب زكار، «كفيلة بإخافة أي مستثمر مستقبلي ويتفريغ بعض المناطق كالوسط التجاري من كثير من المؤسسات، وهو أمر يمكن أن يدفع من تبقى منها إلى تعزيز الأمن الذاتي واستخدام مسلحين لحمايتها كما نشهد في بعض الدول الإفريقية».

وفي هذا السياق، فإن المخاطر غير محصورة بالقطاعات والمناطق المذكورة فقط، بل هي قابلة للتوسع وأن تشمل مؤسسات ومناطق أخرى، وذلك تبعاً لمدى تطور الأزمة ونظرة الناس إلى بعض القطاعات، وهو أمر شهدناه يتكرر مع أكثر من صيدلية ومستشفى على سبيل المثال.

يورو 2020

أيام قليلة تبقّت على انطلاق بطولة أوروبا لكرة القدم 2020. منتخبات القارة العجوز تواصل لعب مبارياتها الودية الدولية من أجل التحضير للبطولة القارية المقرّرة بين 11 حزيران الجاري و11 تموز المقبل. مباريات اعادت تسليط الضوء على المنتخب الفرنسي الذي يمتلك افضل الاسماء. فهل سيكون قادراً على ردّ اعتباره بعد خسارة 2016 على ارضه. وتصدر مجموعته الصعبة التي تضم كلاً من المجر والبرتغال والمانيا؟

زحمة نجوم في فرنسا... عيون «الديكة» على البطولة

يمتلك المنتخب الفرنسي اسماء مميزة خاصة في الوسط (أ ف ب)

تحضيراً للعرس الأوروبي الكبير، حقق المنتخب الفرنسي فوزاً كبيراً على نظيره الويلزي بثلاثية نظيفة، في مباراة ودية متصف الأسبوع. تشكيلة المدرب الفرنسي ديدييه ديشان بدت مرعبة فعلاً. الرجل الفائز بكأس العالم لاعباً عام 1998 ومدرباً عام 2018، نجح حتى الآن في صنع منتخب مميّز يضم أبرز الأسماء في أوروبا.

على مستوى حراسة المرمى يبدو المنتخب الفرنسي مرتاحاً بالفعل، بعد استدعاء حارس توتنهام الإنكليزي هوغو لوريس، إضافة إلى حارس مارسيليا ستيف مانداندا وميك مايغنان الذي فاز بلقب الدوري الفرنسي أخيراً، قبل أن ينتقل إلى نادي ميلان الإيطالي. على مستوى الدفاع استدعى ديشان كلاً من بنجامين بافارد، كليمونت لونغليه، كورت زوما، ليو دوبوا، لوكاس ديني، لوكاس هيرنانديز، كيمبيمبي ورافايل فاران. أما القوة الكبيرة التي يمتلكها المنتخب فهي في خط الوسط، مع وجود أدريان رابيو وكورينتين توليسو وموسى سيسوكو، والقوي جداً نغولو كانتي، إضافة إلى بول بوجبا وتوماس ليمار. وفي خط الهجوم عاد ديشان إلى رشده أخيراً واستدعى نجم نادي ريال مدريد الإسباني كريم بنزيما، وإلى جانبه سيتواجد كل من انطوان جريزمان، كينغسيلي كومان، كيليان مبابي،

> **تتجاوز قيمة لاعبي المنتخب الفرنسي السوقية الـ620 مليون يورو**

ماركوس توارم، أوليفيه جيرو، عثمان ديمبيلي ووسام بن يدر. تشكيلة مرعبة فعلاً، سيكون أساسها نغولو كانتيه وإلى جانبه بول بوغبا في وسط ميدان منتخب «الديكة». متوسط ميدان قادر على الدفاع بشكل قوي، وقطع الكرات، كما أن مهمته في صناعة اللعب لن تكون صعبة أبداً خاصة مع خبرة بوغبا، وسرعة رابيو. وفي الدفاع يستفيد المنتخب من خبرة فاران مع ريال مدريد، إضافة إلى الحماسة التي يلعب فيها كل من هيرنانديز وكيمبيمبي. وربما ستكون المشكلة الوحيدة لمنتخب «الديكة» في الهجوم. ليس بسبب ضعف الأسماء، إنما بسبب كثرة المميزين في هذا المركز. هذا الأمر كشف عنه لاعب برشلونة الإسباني انطوان غريزمان الذي أكد أنه لم ينسجم مع زميليه كريم بنزيما وكيليان مبابي، خلال المباراة التي فاز فيها الفرنسيون على ويلز. وفي حديث للإعلام الفرنسي قال بعد المباراة ليل الأربعاء الخميس الفائت: «حاولنا تقديم أفضل أداء ممكن في خط الهجوم والتفاهم في تبادل التحركات، لكن ينقصنا 3 أمور يجب تحسينها». وأضاف مهاجم برشلونة: «سنشاهد المباراة مجدداً ومقاطع الفيديو لدراسة تحركات بنزيما ومبابي والعمل بشكل أفضل ضمن خطة الفريق، بحيث يؤدي كل منا المطلوب على أفضل وجه».

وستكون هناك منافسة ثنائية قوي في خط هجوم «الديكة» بين أوليفيه جيرو وبنزيما، مع أفضلية للأخير الذي عاد إلى المنتخب بعد فترة طويلة كان معاقباً فيها.

التشكيلة الاغلى

لا يتوقف تميّز المنتخب الفرنسي على المستوى الفني فقط، بل ينسحب إلى قيمة اللاعبين. وبحسب موقع «ترانسفير ماركت» فإن قيمة لاعبي المنتخب الفرنسي المشاركين في بطولة أوروبا بلغت أكثر من 600 مليون يورو، وهو المنتخب الأغلى بين المنتخبات المشاركة في العرس القاري. ويُعتبر لاعب باريس سان جيرمان الحالي، والمرشح انتقاله إلى ريال مدريد، كيليان مبابيه اللاعب الأغلى مع 160 مليون يورو. هذا وتبلغ قيمة كل من انطوان غريزمان وبول بوغبا (60 مليون يورو لكل لاعب)، فيما وصلت قيمة كومان إلى 65 مليون يورو، ونغولو كانتي بطل أوروبا مع تشيلسي 55 مليون يورو.

منتخب مميّز على جميع الصعد يمكن أن يصل بعيداً في اليورو الذي تم تأجيله من الصيف الماضي إلى هذا الصيف بفعل تداعيات فيروس كورونا. والأكيد أن لاعبي المنتخب يريدون نسيان خيبة الخسارة أمام البرتغال على أرضهم في عام 2016، والعمل بشكل قوي للفوز في البطولة القارية هذا العام.

(الأخبار)

لا ليغا

سحر أرجنتيني في إسبانيا
دييغو سيميوني يصنع أتليتيكو الجديد

الزحمة الكبيرة على روزنامة الأحداث الرياضيّة العالمية، لم تُنسِ الكثيرين الموسم المميّز الذي قدّمه نادي أتليتيكو مدريد الإسباني، رغم فترات الصعود والهبوط. موسم شيّف حسمه أتليتيكو في الجولة الأخيرة بعد أن تمكّن الروخيبلانكوس من استغلال تعثّرات ملاحقيه المستمرّة. ليُظهر المدرب دييغو سيميوني مرة أخرى معدنه بين مدرّبي النخبة

حسين فحص

بالنظر إلى مجريات الدوري على محطاتٍ مختلفة، يعدّ الموسم المنصرم من «الأغرب» في تاريخ الكرة الإسبانية.

فرغم انفراده بالصدارة لجولاتٍ متتالية وبفارقٍ مريح عن أقرب ملاحقيه، كاد أتليتيكو مدريد أن يخسر المركز الأول في أكثر من مناسبة لولا تعثّرات منافسَيه المباشرَين ريال مدريد وبرشلونة. عاش هذان الأخيران موسماً متخبّطاً على خلفية سوء التحضير، الأمر الذي سهّل أكثر من مهمة أتليتيكو الذي اعتمد بالدرجة الأولى، بعيداً عن تضافر جهود اللاعبين، على حنكة المدرب دييغو سيميوني.

اشتهر أتليتيكو مدريد في السنوات الماضية، بعد مجيء المدرب الأرجنتيني دييغو سيميوني الذي صعد بالروخيبلانكوس من منتصف الجدول إلى المنصّات المحلّية والأوروبيّة.

منظومة متكاملة خطفت لقب الليغا موسم 2013-2014، كما رفعت العديد من الألقاب منها الدوري الأوروبي، لكنها عرفت بعدها تراجعاً واضحاً في المستوى والنتائج، خاصةً بعد رحيل بعض اللاعبين البارزين مثل الفرنسي أنطوان غريزمان.

وفي ظلّ التخبّط الذي عرفه النادي خلال السنوات الثلاث الماضية، كثُر الحديث عن إمكانية رحيل المدرب الأرجنتيني بحثاً عن تجربة جديدة بعد أن بنى مجد أتليتيكو مدريد في تاريخه الحديث، لكن ذلك لم يحدث. ظلّ سيميوني بين أسوار ملعب الواندا ميتروبوليتانو وأعاد الفريق إلى منصّات التتويج من جديد. لم تكن الطريق معبّدة أمام سيميوني ورجاله للنجاح، حيث انتهجت الإدارة طريقة جديدة بهدف العودة إلى الواجهة. فرغم اشتهاره ببناء منظومات دفاعية وبأقل الإمكانات المادية المطلوبة، فتح سيميوني خزائن النادي قبل بداية الموسم المنتهي، وقدّم منظومة مختلفة بصبغةٍ هجومية. تحسُّن الفريق ليس وليد الصدفة، بل جاء بفعل نجاح الصفقات الجديدة، على رأسها الأوروغواياني المخضرم لويس سواريز الذي كان بمثابة عنصر الحسم.

«طُرد» المهاجم الأوروغواياني من برشلونة الموسم الماضي بحجّة تراجع مستواه إثر التقدّم بالعمر. صفقة اقتنصها سيميوني مستفيداً من خبرة سواريز وشخصيّته القيادية لاستعادة اللقب من جديد.

ظهر سواريز في العديد من المباريات المهمة وحصد الكثير من النقاط لفريقه الجديد، كما سجّل هدف الفوز (2-1) على بلد الوليد ليحسم اللقب لأتليتيكو، حيث كان اللقب سينتقل إلى جاره ريال مدريد في حال سقوطه أمام بلد الوليد وفوز الملكي في المباراة الأخيرة، لكن المهاجم الأوروغواياني كان عند حسن ظنّ مدربه وقاد أتليتيكو للقب المحلّي الحادي عشر في تاريخه بعد غياب 7 سنوات حيث تُوّج آخر مرة في موسم 2013-2014.

سواريز، ورغم أهميته، ما هو إلّا جزء من مجموعة متكاملة عرفت النجاح مع العقل الأرجنتيني المدبّر. موسمٌ بعد آخر يثبت فيه سيميوني أنه مدرب من طينة الكبار يعرف جيداً كيف يبني منظومة لا تتأثّر بغياب لاعب واحد. فرغم التغييرات التي أحدثها دييغو في هيكلة الفريق بفعل انتهاء فاعلية البعض أحياناً أو بفعل انتقال النجوم إلى فرقٍ أخرى، بقي كيان أتليتيكو متماسكاً وهو أمرٌ يثير الإعجاب والتقدير.

وعلى عكس ريال مدريد وبرشلونة اللذين يصرفان أموالاً طائلة في كل موسم على لاعبين غير مناسبين، تكمن قوة سيميوني بحسن الاختيار وعدم دفع مبالغ كبيرة إلا على لاعبين قادرين على صنع الفارق وحمل الفريق على المدى البعيد.

سيميوني مدرب بكل ما تحمله الكلمة من معنى. مدير فني يعرف ماذا يريد وينفّذه مهما كانت الظروف. اللقب تحقق عن جدارة واستحقاق هذا الموسم، وفي حال عدم تعافي ريال مدريد وبرشلونة قد يكرر سيميوني ورجاله السيناريو نفسه في الموسم المقبل.

اعاد سيميوني اتليتيكو الى الواجهة المحلية والاوروبية (أ ف ب)

اخبار محلية

الأولمبية اللبنانية تقدّم منح التضامن الأولمبي

استقبل رئيس اللجنة الأولمبية اللبنانية الدكتور بيار جلخ، بحضور عدد من أعضاء اللجنة، وفد اتحاد التزلّج على الثلج. ونوّه جلخ بعمل الاتحاد والخطط التي وضعها من أجل تطوير هذه الرياضة الشتوية وجعلها قادرة على التمثيل الوطني المشرّف في الاستحقاقات الخارجية. ودعا جلخ اللاعبين واللاعبات إلى التزام التمارين والمواظبة عليها من أجل تحقيق أفضل النتائج الفنيّة، وخصوصاً أن هناك أكثر من موهبة واعدة. وسلّم اللجنة الدكتور جلخ شيكات المنح المالية لأصحابها من اللاعبين واللاعبات، داعياً لهم بالتوفيق ورفع اسم لبنان عالياً.

«ريباوند» تستضيف تحدي مسابقة المهارات

استضافت أكاديمية «ريباوند» على ملاعبها في جديدة المتن، مرحلة تصفيات «بطولة تحدي المهارات الفنية، وتسديد الرميات الثلاثية لأكاديميات كرة السلة»، بالإضافة إلى «تحدي المهارات الفنية وتسديد ضربات الجزاء لأكاديميات كرة القدم»، من تنظيم شركة «سبورتس مانيا» وموافقة اتحادي كرة السلة وكرة القدم.

وفي تحدي مهارات كرة السلة، أحرز كل من إيليو ابو واكد (دون 10 سنوات)، أنطوني حنا (دون 12 سنة)، كريستي كرم (دون 12 سنة إناث)، غي ميغيل باشيان (دون 14 سنة)، ماريتا سعادة (دون 14 سنة إناث)، إدي سعادة (دون 16 سنة) المراكز الأولى في فئاتهم.

اما في تسديد الرميات الثلاثية، فقد فاز كل من: إلياس كرم (دون 14 سنة) وإدي سعادة (دون 16 سنة).

أما نتائج الفائزين في المركز الأول لتحدي المهارات في كرة القدم فجاءت على الشكل التالي: إيلي فياض (دون 11 سنة)، طوني عنيسي (دون 12 سنة)، خليل قطايا (دون 14 سنة)، كارلوس كودوزيان (دون 16 سنة).

وفي تسديد ضربات الجزاء، فقد فاز كل من نعمة الله علام (دون 14 سنة) وداني صليبي (دون 16 سنة).

دعوة لاعبي كرة الطاولة الى اختبارات المنتخب

قررت الهيئة الإداريّة للاتحاد اللبناني لكرة الطاولة تسمية اللاعبة الواعدة بيسان شيري (دون 11 سنة)، والمصنّفة رقم 7 في التصنيف الدولي، لإمكانيّة الحصول على دعم من وزارة الشباب والرياضة، وذلك بغية تحسين تصنيفها الدولي عن طريق المشاركة بالدورات الخارجيّة. وفي جلستها التي عقدت في منزل رئيسها جورج كوبلي، قرر الاتحاد عقد اتفاق تعاون مع جمعيّة «أوديسيه» المعنيّة بتأمين فرص تدريب للمتخرّجين الجدد والطلاب في مجال التطوّع الرياضي.

وقد تمت دعوة لاعبات الفئة العمرية (19-21 سنة)، ليا عسّاف (الندوة القماطية) . جينيفر خيّاط (شاريتيه دار النور) . كلارا شلالا (نادي 1875) . مارغريتا الجلخ (الرياضي بعبدا) . سيفان شكميان (هومنتمن بيروت) . ريم دمج (الرياضي بيروت)، واللاعبين: غالب فحص (غزير الرياضي) . حسن شبيب (الجنوب تول) . ألكس درزي (هومنتمن بيروت) . محمد منتش (البراعم النبطية) . محمد بديع (اللواء صيدا) . حسين فحص (العهد بيروت)، لإجراء تصنيف يوم السبت 12 حزيران الجاري، الساعة السادسة مساء في نادي المون لا سال - عين سعادة، لاختيار لاعبين اثنين ولاعبتين لمتابعة تمارين المنتخب.

حول العالم

لوكاكو سعيد في ميلانو

استبعد مهاجم المنتخب البلجيكي لكرة القدم روميلو لوكاكو الرحيل عن فريقه إنتر ميلانو، في وقت ترّوج فيه شائعات مفادها نيته ترك بطل الدوري الإيطالي عقب استقالة مدربه أنطونيو كونتي. وقال لوكاكو الذي ضمّه كونتي إلى صفوف إنتر من مانشستر يونايتد الإنكليزي: «التحدي هو الفوز باللقب مرة أخرى. أشعر أنني بحالة جيدة في إنتر. لقد فزت أخيراً بشيء»، وهو ما أحببته وأريد أن أفعله مرة أخرى، ربما هذه المرة في ملعب سان سيرو وهو يغصّ بالجماهير» في إشارة إلى اللعب خلف أبواب موصدة هذا الموسم بسبب فيروس كورونا.

وكان لوكاكو أفضل هدافي إنتر برصيد 24 هدفاً في الدوري و30 هدفاً في جميع المسابقات.

هوكس وسيكسرز يتأهلان إلى نصف النهائي

حسم فيلادلفيا سفنتي سيكسرز بطاقته إلى نصف نهائي المنطقة الشرقيّة، حيث سيتواجه مع أتلانتا هوكس، بعدما أنهى الفريقان سلسلتيهما في الدور الأول من «بلاي أوف» دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين، مع واشنطن ويزاردز ونيويورك نيكس، بنتيجة واحدة (4-1) توالياً. وأكد سيكسرز أنّ إنهاءه الموسم المنتظم في صدارة المنطقة الشرقية لم يأتِ من فراغ، وبأنه مرشح جدي لمحاولة الفوز باللقب للمرة الأولى منذ 1983، بعدما حسم المباراة الخامسة على أرضه أمام ويزاردز بغياب نجمه الكاميروني جويل إمبيد بسبب تمزّق صغير في الغضروف المفصلي الجانبي لركبته اليمنى.

ومن جهته فاز أتلانتا في مباراته الخامسة على نيكس (103-98) في معقل الأخير، بفضل تألق تراي يونغ (36 نقطة) وكليتن كابيبلا (14 نقطة مع 15 متابعة). إذ بدا يغني قبيل انتهاء اللقاء «دريد بروكلين!»، في إشارة إلى مواجهة محتملة في نهائي المنطقة الشرقية مع بروكلين نتس، الذي حسم أيضاً تأهله إلى نصف النهائي بفوزه على بوسطن سلتيكس (4-1). ليواجه اعتباراً من الأحد ميلووكي باكس الذي اكتسح بدوره ميامي هيت (4-صفر).

انسحاب 10 آلاف متطوّع من لجان تنظيم الأولمبياد

تفاقمت مشاكل اللجنة المنظمة لأولمبياد طوكيو المقرّر هذا الصيف، بعد إرجائه لعام بسبب تداعيات فيروس كورونا، وذلك بانسحاب 10 آلاف متطوّع قبل 50 يوماً من الافتتاح بسبب مخاوف الإصابة بفيروس كورونا والتمييز الجندري وتوقيت الألعاب. لكن رئيسة اللجنة المنظمة سيكو هاشيموتو استبعدت مجدداً إلغاء الألعاب، ما لم يمنع الوباء غالبية الفرق من السفر إلى اليابان، موضحة في حديث مع صحيفة «نيكان سبورتس» أمس الخميس، أنه «إذا واجهت دول مختلفة حول العالم مواقف خطيرة للغاية، ولم تتمكّن وفود من معظم الدول من الحضور، فحينها لن نتمكّن من إقامتها». وأضافت، «لكن خلاف ذلك، وما لم يحصل مثل هذا الوضع، لن يتم إلغاء الألعاب». وإقامة الألعاب المقرر انطلاقها في 23 تموز/ يوليو لا تزال موضع شك وسط مطالبة محلية بالإلغاء، في الوقت الذي تكافح فيه اليابان موجة رابعة من تفشي الفيروس في معظم أنحاء البلاد، بما في ذلك طوكيو، ما دفع إلى تمديد حالة الطوارئ.

وأفاد الرئيس التنفيذي لأولمبياد طوكيو توشيرو موتو أن حوالى 10 آلاف من أصل 80 ألف متطوع انسحبوا، وذلك بسبب مخاوف معظمهم من الإصابة بالفيروس.

وقال موتو لوسائل إعلام يابانية إن آخرين انسحبوا بعد تأجيل الألعاب أو احتجاجاً على تصريحات متحيّزة جنسياً، أدلى بها سلف هاشيموتو، يوشيرو موري، ما أدّى إلى استقالته من منصبه في شباط/فبراير بعدما أثار ضجة بقوله، إن النساء يتحدثن كثيراً ويضيّعن الوقت في الاجتماعات.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 01/666314، 15 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews @AlakhbarNews /alakhbarnews-paper

فكر أنطون سعادة... كما شوّهه أنطوان نجم

آلان رَغيب *

في وقت يقرّ فيه العديد من المفكّرين والباحثين براهنية فكر سعادة وصوابيته في مقاربة العديد من التحدّيات التي تواجه بلادنا اليوم، وفي حين نرى الكثير من الشهادات تُقدّم حول رؤية هذا الرجل الطليعي، يأتي كتاب «أنطون سعادة في الطريق المسدود» لأنطوان نجم خارج السياق أو ربّما في سياق موازٍ يعمل على تشويه صورة هذه الشخصية الفريدة والتشويش على فكرها القومي النهضوي. لكن في البداية لا بدّ أن نسجّل للكاتب الجهد الكبير الذي وضعه في تتبّع كتابات سعادة، واقتطاع بعض منها وتحويرها. جهد يذكّر بما بُذل خلال المئة عام الماضية من تحوير وتشويه للحقائق، لتبرير فكرة الكيانات المصطنعة التي رسمها الاستعمار.

في مقدّمة كتابه يسرد أنطوان نجم سيرته الذاتية المتواضعة. وفي المقدّمة ذاتها يكشف لنا كيف أن العاطفة أساس في تحديد خياراته السياسية (الكتائبيّة)، فنفهم لماذا يتصدّى لاحقاً في معرض الكتاب لأولويّة العقل عند سعادة، وكيف أنّ للموروث أثراً كبيراً في تكوين آرائه. المفارقة أنّ نجم الملتزم في حزب الكتائب، حزب المؤسّس والأبناء والأحفاد والعائلة المقدّسة، الحزب الفاشي الطائفي، حزب الانعزال، يتناول الحزب السوري القومي الاجتماعي ويصوّره بأنه ليس علمانياً وتوتاليتارياً وأوتوقراطي ويرفض التعددية وضد حرية التعبير وحقوق الإنسان. لكن بغضّ النظر عن خلفية الكاتب السياسية، من الضروريّ نقاش بعض النقاط التي تطرّق إليها في متن كتابه والتي كثيراً ما نراها تتكرّر عند بعض من يدّعون معرفة الحزب وعقيدته.

يخلص الكاتب في النهاية إلى أنّ القومية الاجتماعية تسعى لإقامة حكم دكتاتوري - اوتوقراطي

أولاً، في شخصية سعادة: يحاول نجم تقديم صورة نمطيّة لسعادة، فيصفه بالمتغطرس والمغرور وصاحب النزعة الأنانية، غامزاً من لقب الزعيم الذي حمله للدلالة على حبّ العظمة رغم أنّ كتابات سعادة نفسه والقوميين من بعده تحمل الكثير من الإيضاحات حول هذه النقطة تحديداً. إذ يشكّل قسم الزعامة الآليّة التي يضع سعادة نفسه عبرها تحت سقف الدستور الحزبيّ، وما يعطيه موقع الزعيم فعلاً أكثر من أي شيء آخر هو القيادة الفكريّة والتنظيمية في مؤسسة تتشكل وتتوسّع في ظلّ الملاحقة والاضطهاد أيام الانتداب الفرنسيّ. غير أن هجوم نجم على شخص سعادة ونعته بهذه الصفات للتقليل من مكانته ومناقبيّته يتناقض وسيرة رجل نذر حياته بأكملها لنهضة مجتمعه واستشهد دفاعاً عن قضيته، تاركاً لعائلته قدراً كبيراً من الفخر والاعتزار كتابه والتي كثيراً ما نراها تتكرّر عند بعض من يدّعون معرفة الحزب وعقيدته.

أولاً، في شخصية سعادة: يحاول نجم تقديم صورة نمطيّة لسعادة، فيصفه بالمتغطرس والمغرور وصاحب النزعة الأنانية، غامزاً من لقب الزعيم الذي حمله للدلالة على حبّ العظمة رغم أنّ كتابات سعادة نفسه والقوميين من بعده تحمل الكثير من الإيضاحات حول هذه النقطة تحديداً. إذ يشكّل قسم الزعامة الآليّة التي يضع سعادة نفسه عبرها تحت سقف الدستور الحزبيّ، وما يعطيه موقع الزعيم فعلاً أكثر من أي شيء آخر هو القيادة الفكريّة والتنظيمية في مؤسسة تتشكل وتتوسّع في ظلّ الملاحقة والاضطهاد أيام الانتداب الفرنسيّ. غير أن هجوم نجم على شخص سعادة ونعته بهذه الصفات للتقليل من مكانته ومناقبيّته يتناقض وسيرة رجل نذر حياته بأكملها لنهضة مجتمعه واستشهد دفاعاً عن قضيته، تاركاً لعائلته قدراً كبيراً من الفخر والاعتزار

يخلص الكاتب في النهاية إلى أنّ القومية الاجتماعية تسعى لإقامة حكم دكتاتوري - اوتوقراطي

الحياد واقع سياسيّ أم وهم طائفيّ؟

أحمد إبراهيم كوثراني *

الواقعيّة السياسية تفرض علينا قراءة مشروعية أيّ من المشاريع السياسية من خلال اكتسابه شرعيته عبر مروره بالمؤسسات الدستورية والأطر القانونية. فلو أردنا قراءة مشروعية فكرة «الحياد»، يجب أن نجد عدداً من النوّاب الحاليين في البرلمان النيابي اللبناني يتقدم من هيئة المجلس باقتراح مشروع قانون يسعى لاعتماد الحياد كواقع سياسيّ قانونيّ ودستوريّ في البلاد. وعلى هذا المشروع أن يتضمّن في مقدمته وفي بنوده الخلفيات التي دعت إليه، والأبعاد التي يرمي إليها، ويشرح كل التفاصيل المتعلّقة به، ويحدّد ماهيته وكيفيته، ويرسم التصور السياسي المبتغى منه، ويوضح الأهداف التي يسعى لتحقيقها، والأهم من كلّ هذا أن يبيّن مصلحة النظام والدولة والشعب المتوخاة من إقرار هذا القانون. عندها يمكنه أن يبدأ مسيرة اكتساب شرعيته من خلال دراسته من قبل اللجان المختصة في المجلس النيابي، ومن ثم عرضه على المجلس للتصويت عليه لإقراره أو رفضه. هذا هو المسلك الدستوري لأيّة فكرة سياسية أو قانونية تسعى لأن تصبح واقعاً سياسياً.

بينما ما نقرأه ونسمعه منذ أشهر عن فكرة الحياد لهو طرح ضمن خطاب طائفي يقدّمه ممثّل لطائفة من الطوائف اللبنانية الثماني عشرة. فصاحب هذه الفكرة هو بطريرك الطائفة المارونية في لبنان. وقد قدّم طرحه هذا من على منبر الكنيسة، وقدّم خطابه من على منبر مقر البطريركية المارونية المسيحية. ولو دققنا قليلاً في بعض مصطلحات هذا الخطاب لوجدنا مجموعة من الأوهام تتخلّله لتشكّل وهماً في عموميته.

أولاً: يقول البطريرك في خطابه إنه يتحدث باسم اللبنانيين جميعاً. وهذا أوهم الأوهام. لأنك أيها البطريرك لا تملك أية صفة رسمية لا في النظام السياسي ولا في هيكلية الدولة، تخوّلك رسمياً أن تتحدث باسم اللبنانيين جميعاً. فما أنت إلا ممثل لطائفة لبنانية تتساوى في المكانة مع ممثل الطائفة العلوية كما باقي ممثلي الطوائف في لبنان. ومن وما الذي أجاز لك أن تختزل المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في خطابك لتدّعي أنك تتحدث باسم اللبنانيين جميعاً. فهل أنا فرد من ما يقارب المليون ونصف مليون مواطن لبناني من الطائفة الشيعية يرفضون أن تتحدّث أنت باسمهم. فلا يمثلنا طائفياً إلا رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ولا نقبل أن يمثلنا أحد سواه. ولو سألت جميع اللبنانيين لوجدت الأكثرية الساحقة من المسلمين يرفضون أن تتحدّث أنت باسمهم وهم يشكلون خمساً وستين في المئة من اللبنانيين. خاصة أننا قد شاهدنا في مقرك البطريركي حين القيت خطابك بضعة آلاف هم أنصارك جلهم من رعيتك المسيحية. فكيف لك بهذا الوهم أن تقول بأنك تتحدث باسم جميع اللبنانيين.

ثانياً: يقول البطريرك إنه يطالب بالحياد من موقعه الوطني الجامع. هذا المصطلح بذاته «الوطني» ينطوي على إشكالية قاسية جداً. فلكل طائفة في لبنان مفهومها الخاص عن الوطن، ولكل فئة سياسية تصورها الخاص عن الوطن، كما للبطريرك صيغته الخاصة عن الوطن. فكيف يتوهم بأنه يطالب من موقع وطني. والحقيقة أنه يتجسد الموقع الطائفي بكل أبعاد المجتمع المسيحي المذهبي. لذلك لم يستطع أن يجد عشرة نواب ليقدّموا اقتراح مشروع القانون للمجلس النيابي، ولم تشهد فئة سياسية من المسلمين تتوافق معه على طرحه. فأين هو هذا الموقع الوطني الواهم.

ثالثاً: يقول البطريرك إنه يريد حياد لبنان عن كل الصراعات الدولية ويريد تخلّي اللبنانيين عن انتماءاتهم إلى دول أخرى. ولكنك أيها البطريرك لم تقل لنا ماهية هذا الحياد وعلى من ينطبق من اللبنانيين. لذلك يحقّ لنا طرح بعض التساؤلات مثلاً: هل سيقدم البطريرك الماروني اعتذاراً لجميع اللبنانيين عن ولائه التاريخي لدولة الفاتيكان ودول الغرب منذ الحروب الصليبية وحتى الآن. هل ستتوقف البطريركية المارونية عن مراسلة البابوية الرومانية للاستعانة بها كما فعلت في القرون الماضية، وكلما مرت بأزمة سياسية أو أمنية تهدّدها كمجتمع مسيحي تسارع إلى مطالبة البابوية بحمايتها ومساعدتها. هل ستلغي البطريركية المارونية الاتفاقيات القائمة بين دولة الفاتيكان لمساعدة ورعاية المسيحيين في لبنان. هل سيعلن البطريرك أمام اللبنانيين عدم تبعيته للبابا في روما. أيها البطريرك اللبناني هل ستنزع صورة بابا روما من على الحائط خلفك وأنت جالس تصرح للإعلام من كنيستك. أم أنه يحقّ لك ما لا يحقّ لغيرك. أنت ترفض للآخرين أن يتبعوا إلى الولي الفقيه وتجيز لنفسك وللمسيحيين أن تتبعوا إلى بابا روما. أنت تريد أن تمنع عن الآخرين الانتماء إلى إيران والعراق وتطلب من المسيحيين الانتماء إلى روما وإلى أوروبا.

وهل ستطلب من الدولة اللبنانية إلغاء الاتفاقية مع الجمعية الفرنكوفونية للابتعاد عن الصراع القائم بين الفرنكوفونية والإنكلوفونية واعتبار لبنان عربياً فقط، لا فرنكوفونياً ولا إنكلوفونياً. وهل ستسرفض المساعدة التعليمية، الخمسين مليون يورو، التي قدمتها الأم الحنون أمكم فرنسا للمدارس الكاثوليكية في لبنان. وهل ستمنع السفارة الفرنسية والجمعيات الثقافية الفرنسية من العمل مجاناً، والتي كانت طوال القرن الماضي لك أن تختزل المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في خطابك لتدّعي أنك تتحدث باسم اللبنانيين جميعاً. فهل أنا فرد من ما يقارب المليون ونصف مليون مواطن لبناني من الطائفة الشيعية يرفضون أن تتحدّث أنت باسمهم. فلا يمثلنا طائفياً إلا رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ولا نقبل أن يمثلنا أحد سواه. ولو سألت جميع اللبنانيين لوجدت الأكثرية الساحقة من المسلمين يرفضون أن تتحدّث أنت باسمهم وهم يشكلون خمساً وستين في المئة من اللبنانيين. خاصة أننا قد شاهدنا في مقرك البطريركي حين القيت خطابك بضعة آلاف هم أنصارك جلهم من رعيتك المسيحية. فكيف لك بهذا الوهم أن تقول بأنك تتحدث باسم جميع اللبنانيين.

ثانياً: يقول البطريرك إنه يطالب بالحياد من موقعه الوطني الجامع. هذا المصطلح بذاته «الوطني» ينطوي على إشكالية قاسية جداً. فلكل طائفة في لبنان مفهومها الخاص عن الوطن، ولكل فئة سياسية تصورها الخاص عن الوطن، كما للبطريرك صيغته الخاصة عن الوطن. فكيف يتوهم بأنه يطالب من موقع وطني. والحقيقة أنه يتجسد الموقع الطائفي بكل أبعاد المجتمع المسيحي المذهبي. لذلك لم يستطع أن يجد عشرة نواب ليقدّموا اقتراح مشروع القانون للمجلس النيابي، ولم تشهد فئة سياسية من المسلمين تتوافق معه على طرحه. فأين هو هذا الموقع الوطني الواهم.

ثالثاً: يقول البطريرك إنه يريد حياد لبنان عن كل الصراعات الدولية ويريد تخلّي اللبنانيين عن انتماءاتهم إلى دول أخرى. ولكنك أيها البطريرك لم تقل لنا ماهية هذا الحياد وعلى من ينطبق من اللبنانيين. لذلك يحقّ لنا طرح بعض التساؤلات مثلاً: هل سيقدم البطريرك الماروني اعتذاراً لجميع اللبنانيين عن ولائه التاريخي لدولة الفاتيكان ودول الغرب منذ الحروب الصليبية وحتى الآن. هل ستتوقف البطريركية المارونية عن مراسلة البابوية الرومانية للاستعانة بها كما فعلت في القرون الماضية، وكلّما مرت بأزمة سياسية أو أمنية تهدّدها كمجتمع مسيحي تسارع إلى مطالبة البابوية بحمايتها ومساعدتها. هل ستلغي البطريركية المارونية الاتفاقيات القائمة بين دولة الفاتيكان لمساعدة ورعاية المسيحيين في لبنان. هل سيعلن البطريرك أمام اللبنانيين عدم تبعيته للبابا في روما. أيها البطريرك اللبناني هل ستنزع صورة بابا روما من على الحائط خلفك وأنت جالس تصرح للإعلام من كنيستك. أم أنه يحقّ لك ما لا يحقّ لغيرك. أنت ترفض للآخرين أن يتبعوا إلى الولي الفقيه وتجيز لنفسك وللمسيحيين أن تتبعوا إلى بابا روما. أنت تريد أن تمنع عن الآخرين الانتماء إلى إيران والعراق وتطلب من المسيحيين الانتماء إلى روما وإلى أوروبا.

وهل ستطلب من الدولة اللبنانية إلغاء الاتفاقية مع الجمعية الفرنكوفونية للابتعاد عن الصراع القائم بين الفرنكوفونية والإنكلوفونية واعتبار لبنان عربياً فقط، لا فرنكوفونياً ولا إنكلوفونياً. وهل ستسرفض المساعدة التعليمية، الخمسين مليون يورو، التي قدمتها الأم الحنون أمكم فرنسا للمدارس الكاثوليكية في لبنان. وهل ستمنع السفارة الفرنسية والجمعيات الثقافية الفرنسية من العمل مجاناً، والتي كانت طوال القرن الماضي

يقول البطرك إنه يريد حياد لبنان عن كل الصراعات الدولية ويريد تخلّي اللبنانيين عن انتماءاتهم إلى دول اخرى

«عزل» محمود عباس هل ينهي «أوسلو»؟

محمد دلبح*

تشهد منصّات التواصل الاجتماعي وبعض المواقع الإلكترونية تداولاً لبيان بعنوان «نداء الأكاديميين والمثقفين الفلسطينيين لنزع الشرعية عن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، إمّا الاستقالة أو الإقالة»، وما زال جمع التواقيع قائماً إلى لحظة كتابة هذه السطور.

يدعو البيان إلى استقالة محمود عباس، أو إقالته من مناصبه كافة، بتعبير كاتبي البيان. ومعظم الموقّعين، لهم علاقة بجهة واحدة تتجنّب المطالبة بتحرير فلسطين ونزع أي صفة شرعية عن كيان الاحتلال الصهيوني. كما أن البيان بصفته العائمة يخلو من تواقيع لشخصيات - أيّاً كان وزنها - من داخل الضفة الغربية المحتلّة وقطاع غزة. والبيان لا يدعو إلى إلغاء اتفاقيات «أوسلو» وإنهاء وجود السلطة التي تستند إلى تلك الاتفاقيات الخيانية، والتي تعتبر الكيان الصهيوني المرجعية الحقيقية لسلطة محمود عباس، كما كان الحال مع سلفه ياسر عرفات في رام الله. لذلك فاقتلاع عباس لا ينهي تلك الاتفاقيات التي يعتبر الالتزام بها المسوّغ للجهات المانحة توفير الدعم المالي لميزانية السلطة سواء من الدول أو من أموال المقاصة التي يجمعها كيان الاحتلال من الضرائب على واردات الضفة الغربية المحتلّة وقطاع غزة من المعابر التي تسيطر عليها سلطات الاحتلال الصهيوني، وبالتالي ستبقى السلطة ولكن برأس جديد وقيادة جديدة، حيث إن سلطة الحكم الذاتي هي حاجة.

محمود عباس ليس هو وحدَه المشكلة، بل السلطة بكاملها بأجهزتها كافة التي تهيمن عليها «طبقة واسعة» من العملاء والجواسيس الذين رهنوا وجودهم ومصالحهم بكيان الاحتلال الصهيوني ورضى الولايات المتحدة واستخباراتها. لقد تسبّب تنفيذ اتفاقات «أوسلو» والعمل بها منذ عام 1994 الذي شهد إنشاء السلطة، بعملية تخريب ممنهجة لبنى المجتمع الفلسطيني على الأصعدة كافة.

هل ينبغي التذكير أن جنوب لبنان قبل تحريره في 25 أيار/ مايو 2000، كان خاضعاً لسلطة عميلة تابعة للاحتلال، تمارس الاعتقال والتعذيب والقتل ضد النشطاء والمقاومين، تماماً كما تفعل سلطة «أوسلو» اليوم! ولم تنتهِ سلطة أنطوان لحد إلّا بعد أن أجبرت المقاومة المسلّحة كيان الاحتلال الصهيوني على الانسحاب نهائياً من جنوب لبنان وبذلك انتهى ذلك الجيب العميل.

البيان يدعو إلى إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية. لكنّه لا يحدّد من هم الذين سيقومون بهذا العمل. لقد تم اختطاف المنظمة منذ أيام ياسر عرفات. كانت فقط ختماً في جيبه، وباسمها وقع اتفاقيات «أوسلو»، وباسمها تنازل عن فلسطين والقدس، وأقرّ بشرعية ما اغتصبه الكيان الصهيوني. وما يفعله محمود عباس هو استكمال ومواصلة ما قام به عرفات الذي لم يُقِم للفصائل أي وزن. وهذا ما يفعله عباس، وما سيفعله خَلَفه الذي يتوجّب عليه أن يحظى بالرضى الأميركي الصهيوني وسائر الحلفاء والأتباع.

لم تنبثق السلطة الفلسطينية عن منظمة التحرير المختطفة، بل تأسّست استناداً إلى اتفاقيات «أوسلو» الخيانية، ومرجعيتها هي كيان الاحتلال الصهيوني. مفاوضو العدو في «أوسلو» هم من وضع نصوص الاتفاقيات التي الزموا بها ياسر عرفات، قائلين: «إمّا أن تقبلوها كما هي أو تتركوها». لو عدنا إلى فترة المقاومة في الأردن، قبل أيلول 1970... لانتبهنا إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت موجودة، ولجنتها التنفيذية، ومن كان يقود فعليا هو القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية. الآن ما نشهده في الضفة الغربية، رغم المظاهرات التي خرجت في أواخر أيام العدوان الصهيوني على غزة، هو تراجع ليس بسبب محمود عباس فقط، بل بسبب وجود السلطة نفسها المستندة إلى اتفاقيات «أوسلو». الحل هو في اقتلاع السلطة كلها من جذورها، ومعها اتفاق «أوسلو»، وليس الدعوة إلى انتخابات تستند إلى تلك الاتفاقيات. أما حركة «فتح»، فسبحانه وتعالى وحده من يحيي العظام وهي رميم. بشكل عام «فتح» الحالية ورجالها هم أجهزة أمن السلطة الذين ولغوا في دم النشطاء والمقاومين.

هل هناك من دور وطني للسلطة الفلسطينية؟ في اعتقادنا أن أبسط جواب يظهر في تصريح وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين في بغداد يوم 23 أيار/ مايو الماضي، إثر زيارة وزير خارجيتها رياض المالكي الذي أظهر أن سلطة رام الله هي قاطرة تطبيع أنظمة التبعية العربية مع كيان الاحتلال الصهيوني. كشف فؤاد حسين أن الخطوة التطبيعية المقبلة هي عقد اجتماع اللجنة العراقية الفلسطينية المشتركة في رام الله، وحذّر من خطر استثمار النصر لإضعاف سلطة «أوسلو». أما في داخل الضفة الغربية المحتلة فقد سارعت أجهزة أمن السلطة عشية وقف إطلاق النار إلى ملاحقة النشطاء واعتقال العشرات منهم، وحظر التظاهرات التي تدعو إلى المقاومة ضد الاحتلال.

إن بيان «المثقفين والأكاديميين» هو لعب في الوقت الضائع، أو في أحسن حال هو تسجيل موقف لفظي للتاريخ، وكفى الله المؤمنين شرّ القتال... مع احترامنا لبعض الموقعين على البيان، نقول لهم إنّه إضاعة للجهد. اتركونا من «المفكّر العربي» الذي يجري الترويج له داخل فلسطين المحتلة بشكل غير مباشر من بعض اتباعه، ليكون إطاراً قيادياً في منظمة التحرير التي يطالبون بإعادة بنائها، أو في سلطة الحكم الذاتي... فيما يتكفّل موقّعو البيان في الترويج له خارج فلسطين المحتلة.

محمود عباس ليس هو وحده المشكلة، بل السلطة التي تهمين عليها طبقة رهنت وجودها ومصالحها بكيان الاحتلال ورضى الولايات المتحدة

*كاتب فلسطيني.

* كاتب لبناني

«الإعانة» في فكر الخميني

أبوذر إبراهيمي تركمان *

في الذكرى السنوية لرحيل الإمام الخميني نستعيد كلام فيض الكاشاني في كتابه «المحجّة البيضاء» من أنّ «علّةَ نزول الرحمة أثناءَ ذكرِ الصالحينَ هو الاقتداء والتمثّل بهم وفي النهاية استحقاقُ الرحمةِ الإلهيّة».

إنّ الوجودَ الإنساني يقعُ بين عدَمَينِ ظاهريَّين. وكينونةُ الإنسانِ يُحيطُ بها عدَمانِ ظاهريّانِ قبل الوجودِ وبعدَهُ. كلُّ ما قام به الأنبياء، الأولياء والصالحون جميعاً من أدوارٍ ووظائف، كان ضمنَ هذا الوجودِ الذي يقعُ بين العدمَين. وكلُّ الأشقياءِ والفاسدين كذلك قاموا بدورِهم الفاسد في هذه البُرهةِ الزمنيّةِ نفسِها. إنّ فَهمَ المُهمّةِ الأصليّةِ من الخَليقةِ في هذه البُرهة الزمنيّة والقيام بالمُهمّةِ الوجوديّةِ أمرٌ في غايةِ الأهميّة.

السِّمَةُ الأصليّةُ في شخصيةِ الإمام الخميني، كانت فهمَ وإدراك هذه المُهمّة بالتحديد. هذه المُهمة؛ بلوغُ الكمال. طبعاً في بعضِ الحالات يلتبس الأمر على الناس، في تحديدِ مصداقِ الكمالِ، فيتلقّونَ بعضَ المكتسباتِ الفانيةِ على أنها كمالٌ. أحدُ سُبُلِ بلوغِ الكمال؛ خدمةُ المخلوق من حيثُ إنّه تجلٍّ للخَليقةِ الإلهيّة. في هذا الصَّدد وفي الثقافة العرفانيّة للأديان كافّةً؛ تُوصي التعاليمُ وتؤكّدُ على الاستعانةِ بالآخرين. من الإمساك بيد الإنسانِ العاجزِ أو الضعيف كذلك من الوصايا التي توصل المرء إلى الكمال، لأنها نوع من الإيثارِ والتضحية. في الأدب الفارسي، تحوّل هذا السلوك إلى مثل شعبي يقول: «زكاةُ السّاعدِ القويّ؛ الإمساكُ بأيدي الضعفاء». حتى إنّه وردَ في الروايات الإسلامية: عَونُ الضعيفِ صدَقة.

إن كانت هذه الإعانة على مقياس أكبر، فسوف تكون قيمتُها أعظم. أهمّ سِماتِ الإمام الخميني كانت إعانة الآخرين. الإعانة على مستوى عالميّ تجاه كلّ مَن يمدّ يدَه طلباً للمساعدة. إنّ ما ينبغي توافرُه لامتلاك هذه السِّمة في كلّ شخص، هو ترك هوى النفس. الإنسان المبتلَى بنفسه لا يمكنُه أبداً الأخذُ بيدِ الآخرين. رغم ذلك، فالكثيرونَ يمتلكونَ هذه الصفة، صفة الإعانة. هناك الكثيرُ من الأشخاص في العالم ممّن لا يتوانون عن إعانة الآخرين. لماذا، إذاً، نذكرُ هذه الصفةَ على أنها الصفةُ الأصليةُ في شخصية الإمام الخميني؟ السببُ الأصليّ هو أنّ معظم أشكال الإعانة على مستوى الشخصيّ، يقوم بها الناس بشكلٍ فرديّ. يدافعون عن الأفراد الضعفاء. لكنّ الإمام الخميني قام بإعانة مجتمعات بأكملها، وهذا العمل هو امتداد لعمل أنبياءِ الله. إعانةُ العُموم وإعانةُ المجتمع، الإعانةُ السياسيةُ تجاهَ من لا يستطيعُ أخذَ الحقوق الجماعيّة... وهذا عملٌ لا يمكن لأيّ كان فعلُه. يحتاج الأمر إلى تفعُّل وجماهيريّة لا يمكنُ أن تكونَ الإعانةُ لولاهما أبداً.

هذه المهمّة تكتسبُ قيمتَها الحقيقيّةَ عندما ندرك أنّ كلَّ التقبّل والجماهيرية حصلَت من دون امتلاك أدوات السلطة المتعارَفة في عالمِنا اليوم. من جهة، دولةٌ مستقرةٌ بقدرات عسكرية وقوة اقتصاديةٍ وجذور تعودُ إلى خمسينَ عاماً، ومن جهةٍ أخرى، شخصيةٌ لم تكن تمتلك شيئاً إلّا هذا القلب المتعلّق بشعبه، النابض في صدرِه.

إنّ الوعود الإلهية تتحقّق في هذا الزمان أمامَ أعيُنِنا، لكننا غافلون عنها دائماً. أليستَ هذه المحبوبيّة والجماهيرية مصداقاً لتحقّق الآية الكريمة التي تقول: إنّ الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ سيجعلُ لهم الرحمنُ وداً؟

لقد كان الإمام الخميني قائداً مكلّفاً في وجودٍ بين عدَمَين ظاهريَّين؛ أحاطَت به عناية الرحمن. وسعى جاهداً لأداءِ تكليفِه على أفضلِ وجه. هذا التكليف كان مدّ يدِ العَون إلى المجتمع الإسلامي. المجتمع الذي بقيَ سنواتٍ مديدةً من دون أن يمدّ أحدٌ له يدَ العون. اليوم هذه الإعانةُ في عُهدة قائد الثورة الإمام الخامنئي دامَ ظلّه. ولقد رأينا خلال الأيام الأخيرة بركات هذه الإعانة القيّمة والخالصة لله في غزّة.

أسألُ اللهَ تعالى أن يثبّتنا على طريقِ إمامَي الثورة الإسلامية. وأتمنى أن يعرفَ أحرارُ العالم كرامةَ الإمام الخميني وقَدرَهُ أكثر من ذي قَبل.

* رئيس رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية

على الغلاف

خطوات إسرائيلية استفزازية تجاه غزة

المقاومة تهدّد بجولة جديدة

على بُعد أيام من الحوارات المرتقبة بين الفصائل الفلسطينية في القاهرة، يزداد المشهد «الغزّي» تعقيداً منبئاً باحتمال انفتاح باب المواجهة مجدّداً في ظلّ إصرار العدو على معاقبة القطاع، وعجْز الوسطاء، إلى الآن، عن وقف عملية الابتزاز الجارية حالياً. وبينما يستمرّ إغلاق المعابر منذ العدوان الأخير، تأتي عرقلة العدو دخول المنحة القطرية إلى غزة لتصبّ الزيت على النار، وتستدعي رسالة شديدة اللهجة من المقاومة، أكدت فيها أنه مالم يُفرَج عن الأموال بحلول الأسبوع المقبل، فإنها ستكون معنيّة بأتّخاذ «قرار مهمّ» بخصوص وقف إطلاق النار

غزة - **رجب المدهون**

في ظلّ عدم التوصّل، إلى الآن، إلى اتفاق تهدئة بين المقاومة الفلسطينية ودولة الاحتلال، أبلغ الوسيط القطري، حركة «حماس»، بمنع إسرائيل إدخال المنحة القطرية إلى قطاع غزة، تزامناً مع الاستمرار في إغلاق معابر القطاع جزئياً، منذ بداية العدوان الأخير، الأمر الذي دفع المقاومة إلى البعث برسالة شديدة اللهجة عبر المصريين بنيّتها العودة إلى التصعيد على الحدود. وحسبما علمت «الأخبار»، من مصادر «حمساوية»، فقد أبلغت فصائل المقاومة، الوسطاء المصريين والأمميين، بأن استمرار الاستفزازات من قِبَل العدو تجاه غزة والمواطنين الفقراء الذين يستفيدون من المنحة القطرية التي تُوزَّع على 100 ألف أسرة فلسطينية بواقع 100 دولار، ليس معناه سوى الدفع نحو التصعيد والمواجهة. وحذّرت الفصائل، بحسب المصادر، من أنه خلال وقت وجيز سيتمّ تفعيل أدوات الضغط في المنطقة الحدودية والتصعيد فيها، و«قد تذهب المقاومة إلى خيارات تعيد فتح المواجهة على مصراعيها». كذلك، أبلغت المقاومة الوسطاء بأنها سنتنظر حتى نهاية الأسبوع المقبل لدخول الأموال، «وفي حال لم يحدث ذلك، ستتّخذ قراراً مهمّاً تجاه وقف إطلاق النار المتبادل الذي سرى بوساطات مصرية ودولية».

وجاءت رسالة المقاومة هذه في أعقاب إبلاغ السفير القطري، محمد العمادي، الفصائل، بأن دولة الاحتلال رفضت، خلال الأسبوع الحالي، دخول أموال المنحة القطرية إلى غزة عبر معبر بيت حانون - إيرز شمال القطاع، في وقت أبلغ فيه القطريون الأمم المتحدة ومسؤولين في الإدارة الأميركية بأن مثل هذه الخطوة تستفزّ الفلسطينيين وتدفع نحو تفجير الأوضاع. ونفت المصادر أن تكون الفصائل قد طلبت من القطريين تحويل المنحة القطرية عبر السلطة الفلسطينية أو بطريقة جديدة، مؤكدة أن تلك طلب «حماس» على اعتبار أن جميع الفصائل شريكة في المعركة الأخيرة، على رغم اعتراض أطراف من حركة «فتح».

وسبق لصحيفة «إسرائيل هيوم»، المقرّبة من رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، أن نقلت قبل ثلاثة أيام عن مسؤول رفيع في الحكومة الإسرائيلية أن دولة الاحتلال لا تستطيع إدخال الأموال القطرية إلى غزة، بدعوى عدم وجود ضمانات بألّا تصل الأموال إلى «حماس»، لحضور الحوارات، وذلك بناءً على دعوات إلى 19 فصيلاً لحضور اجتماعات الأمناء العامين في القاهرة بحضور الرئيس محمود عباس لترتيب البيت الفلسطيني، إذ يُتوقّع أن ترسل الدعوات بداية الأسبوع المقبل. ولأوّل مرّة، تدعو القاهرة العديد من فصائل المقاومة، غير «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، في ظلّ «محدودية» آليات الرقابة والإشراف الدولية في القطاع، مشيرة إلى أن منع الأموال يأتي في وقت تتّخذ فيه إسرائيل إجراءات لإبطاء جهود «حماس» لتقوية نفسها. في المقابل، شدّدت فصائل المقاومة، في بيان أول من أمس، على ضرورة وقف كلّ الاستفزازات التي تمارَس من قِبَل الاحتلال في القدس وحيّ الشيخ جراح، ووقف العدوان على الشعب الفلسطيني، والإسراع في إعادة الإعمار، ورفع الحصار عن غزة، محذّرة العدو من الإقدام على محاولات بائسة لرسم إنجازات وهمية على حساب الشعب الفلسطيني ومقاومته ومقدّساته، مؤكدة أن المجاهدين ما زالت أيديهم على الزناد. في هذا الوقت، تواصلت مساعي جيش الاحتلال لاستعادة صورة الردع التي تهشّمت خلال معركة «سيف القدس». إذ أعلن قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي، أليعازر توليدانو، أن الجيش يستعدّ لاستئناف القتال مع «حماس» مجدّداً، لأن ما فعله في المرحلة الأولى من عملية «حارس الأسوار» لم يكن كافياً، مضيفاً أن العملية المقبلة لن تنتهي «من دون تغيير الواقع الأمني» في غزة.

من ناحية أخرى، طالب 17 عضواً من «الحزب الديمقراطي» في مجلس الشيوخ الأميركي، في رسالة إلى وزير الخارجية أنتوني بلينكن، بالضغط على إسرائيل للسماح بإدخال المساعدات الإنسانية والمواد اللازمة للانطلاق بإعادة البناء في غزة، داعين أيضاً إلى الضغط على تل أبيب لإعادة فتح معبرَين لإدخال المساعدات والوقود لسدّ احتياجات المدنيين المتزايدة في القطاع. وشدّد المشرعون الأميركيون على أهمية وجود تمويل قوي للجهود الإنسانية في كلّ من غزة والضفة الغربية، ودعم الأمم المتحدة عبر وكالتها المخصّصة لغوث اللاجئين «أونروا»، بالإضافة إلى إعادة الوجود الدبلوماسي الأميركي على الأرض بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، والتنسيق مع الحلفاء من أجل استمرار وقف إطلاق النار «منعاً لانتشار التطرّف».

ميدانياً، واصلت زوارق الاحتلال استفزازاتها للصيّادين الفلسطينيين، وأطلقت النار تجاه مراكبهم شمال قطاع غزة. وفي جنوب القطاع، نفّذت بحرية العدو، وفق مصادر عبرية، «نشاطاً» عند الحدود البحرية بين مصر وغزة، بهدف منع مراكب الصيادين من التسلّل ناحية مصر، بدعوى استخدامها في التهريب.

واصلت زوارف الاحتلال استفزازاتها للصيّادين الفلسطينيين، وأطلقت النار تجاه مراكبهم شمال غزة (أ ف ب)

تقرير

كذبة الاستثناءات الإنسانية: السوريون معاقَبون في كلّ مكان

في دفاعها عن العقوبات القصوى التي تفرضها على سوريا، تسوّق القوى الغربية لكون تلك العقوبات «لا تؤثّر على الشعب السوري». وأن المواد الإنسانية مستثناة منها. لكن الحقيقة أن حالة «فرط الامتثال»، التي بدأت تنتشر وتتوسّع داخل سوريا وخارجها، تجعل الحصار تلقائياً في مرحلة متقدّمة، لا يحتاج معها الأفراد والجهات إلى مراجعة النصوص، بل يكفي ذكر اسم هذا البلد حتى تحضر العقوبات وتداعياتها والخشية منها

بلال سليطين

يتفاجأ إبراهيم (34 عاماً)، الذي يعيش في أوروبا منذ عام 2009، أن الحوالة المالية التي أرسلها أخيراً عبر شركة حوالات «MoneyGram»، كمساعدة لأخيه الذي يدرس في هنغاريا، قد تمّ حظرها ولم يتمكّن أخوه من تسلّمها. وفي البحث عن سبب ذلك، يتبيّن أنه بما أن طرفي العملية سوريّان، فقد احتاج السماح بإتمام الحوالة إلى اتصالات هاتفية وتحقيقات من الشركة الناقلة، بحجّة العقوبات على سوريا، على رغم أن الطرفين مدنيّان غير مرتبطين بالحكومة السورية، ويعيشان في أوروبا، وهما أخوان شقيقان. على بساطتها، تؤشّر هذه الحادثة إلى خطورة ما أتّفق على تسميته: «فرط الامتثال» للعقوبات الغربية والأميركية على سوريا. إذ لا يوجد أي نصّ يحظر إجراء هذا النوع من العمليات المالية، وإنما هو قرار الشركة، بفعل خوفها من وجود احتمال - ولو كان ضئيلاً - لأن يطاولها سيف العقوبات. ويعود جذر «فرط الامتثال» إلى شهر آذار 2019، عندما أصدرت وزارة الخزانة الأميركية تحذيراً لشركات النقل من التعامل مع الحكومة السورية، وهو الأمر الذي ولّد خشية لدى تلك الشركات حتى من نقل حليب الأطفال. وهكذا، بات إيجاد شركة نقل مستعدّة للتوجّه إلى سوريا، أشبه بالمعجزة، ليس بالنسبة إلى الحكومة فقط، بل أيضاً إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني.

في العام الفائت، أسّست نسرين مع أصدقائها جمعية معنيّة بشؤون إنسانية سورية، مقرّها فرنسا. وعلى رغم أن الجمعية تستوفي جميع الشروط القانونية الفرنسية، فإن البنك رفض فتح حساب لها، لمجرّد أن في اسمها كلمة «سوريا»، وهو ما تطلّب تجديد الترخيص باسماء أخرى، وبأهداف لا علاقة لها بسوريا، حتى تمكّن مؤسّسو الجمعية من فتح حساب في بنك حكومي حصراً، فيما يواجهون إلى الآن رقابة صارمة على العمل لأن جنسيات المؤسّسين سورية.

يقول تاجر سوري، لـ«الأخبار»، فضّل عدم ذكر اسمه، إنه في عام 2020 عجز عن نقل شحنة مواد غذائية كان قد اشتراها من اليونان، وأراد إيصالها إلى سوريا، حيث واجه مشكلتين أساسيتين بسبب فرط الامتثال: «الأولى أن البنك رفض إنجاز الصفقة لأن البضائع متوجّهة الى سوريا، وأنه اضطرّ للاحتيال على البنك حتى تمكّن من تحريك أمواله لإتمام عملية الشراء، والمشكلة الثانية هي في النقل، حيث فشل في توريدها إلى سوريا، وما اضطرّه لبيعها في اليونان، وتكبّد خسائر كبيرة بها، علماً أن جميع المواد المتضمّنة في الشحنة ليست مشمولة بالعقوبات». المشكلة ذاتها تنسحب على شراء الأدوية والمعدّات الطبية، وغيرها من الاحتياجات الإنسانية التي لها علاقة مباشرة بحياة الناس، فالغالبية الساحقة من الجهات الأجنبية (بنك، شركة نقل، مؤسسة خاصة...)، التي تريد الجهات السورية غير الحكومية التعامل معها، تخاف من سيف العقوبات كان قد اشتراها من اليونان، وأراد إيصالها إلى سوريا، حيث واجه مشكلتين أساسيتين بسبب فرط الامتثال: «الأولى أن البنك رفض إنجاز الصفقة لأن البضائع متوجّهة الى سوريا، وأنه اضطرّ للاحتيال على البنك حتى تمكّن من تحريك أمواله لإتمام عملية الشراء، والمشكلة الثانية هي في النقل، حيث فشل في توريدها إلى سوريا، وما اضطرّه لبيعها في اليونان، وتكبّد خسائر كبيرة بها، علماً أن جميع المواد المتضمّنة في الشحنة ليست مشمولة بالعقوبات». المشكلة ذاتها تنسحب على شراء الأدوية والمعدّات الطبية، وغيرها من الاحتياجات الإنسانية التي لها علاقة مباشرة بحياة الناس، فالغالبية الساحقة من الجهات الأجنبية (بنك، شركة

> **رفض أحد البنوك فتح حساب لجمعية مرخصة في فرنسا بسبب اسمها الذي ترد فيه كلمة «سوريا»**

غالبية الجهات الأجنبية التي ترد الجهات السورية غير الحكومية التعامل معها، تخاف من سيف العقوبات (أ ف ب)

اجتماع مع ممثّلي مكاتب سوريا في الاتحاد الأوروبي، ومنظّمي مؤتمر «بروكسل 5»، اعترف الجميع بالمشكلة، وما تُسبّبه من آثار خطيرة على السوريين، لكنهم أيضاً لم يغيّروا أي شيء يُذكر. ويقول أسعد العشي، الذي يقيم في بروكسل، وهو مدير منظمة مجتمع مدني سورية تعمل من أوروبا، إنهم خاطبوا عدّة جهات تفرض هذه العقوبات (الاتحاد الأوروبي ممثلاً بمكتب الخدمات الخارجية، والمكتب المعنيّ بالعقوبات في وزارة الخزانة الأميركية) من أجل تحديد العمل الإنساني، وقدّموا لهم عدة خيارات وبدائل، لكن لم يتمّ اعتماد أي منها. وبحسب العشي، فقد تمّ التواصل أيضاً مع المصارف، وإبلاغها أن إغلاق الحسابات أو وقف العمليات المصرفية لا يعدو كونه «فرط امتثال»، وليس تطبيقاً للعقوبات، فكان ردّها أن «المشكلة عند الجهات الرقابية»، وعندما تمّ التواصل مع الأخيرة، قالت إن «المصارف مستقلّة ولا سلطة لنا عليها، وبالتالي عدنا إلى تهرّب الجميع من المسؤولية». إزاء ذلك، يقترح العشي إنشاء «آلية دفع» خاصة بسوريا، عن طريق الأمم المتحدة أو مصرف تنموي محدّد، بهدف رفع المسؤولية عن المصارف، بينما يقترح آخرون توفير آلية نقل لإيصال الموادّ أيضاً، بالنظر إلى أن المشكلة لا تقتصر على الأموال فقط، بل تتجاوز ذلك نحو الموادّ والمستلزمات.

قضية

عُمان «تُحاصر» الموجة الاحتجاجية: طريق الإصلاح طويل

قدّمت سلطنة عُمان نموذجاً فريداً في التعامل مع الاحتجاجات الأخيرة التي عمّت مختلف محافظاتها. في الأسبوع الأخير من الشهر الماضي، إذ توازياً مع قطعها الطريق على دخول أطراف خارجية على الخطّ، استطاعت استيعاب الصدمة عبر سلسلة إجراءات سريعة استهدفت امتصاص الغضب الشعبي، والتأسيس لمسار معالجة اقتصادية طويل الأمد. لكن على رغم ذلك، تبقى العبرة في التنفيذ، الذي سيتطلّب جدّية كبيرة من السلطات، حتى تستطيع إقناع المواطنين بقبول برنامج التقشّف المطبّق حالياً

حسين إبراهيم

جاءت التظاهرات الأخيرة للباحثين عن عمل في سلطنة عُمان بمثابة تذكير للسلطات بأن البلاد تمرّ بأزمة اقتصادية لن يكون علاجها سهلاً. صحيح أن ثمّة تضحيات مطلوبة من العُمانيين، ولكنّ الأولوية هي لتصحيح الاختلالات البنيوية، مِن مثل إحلال عُمانيين مكان الوافدين في الوظائف، بالحدّ الممكن، ومكافحة الفساد الذي ينتفع منه كبار التجّار على حساب الناس العاديين والدولة، ومن ثمّ يمكن الطلب من المواطنين القبول ببرنامج التقشّف المُطبَّق حالياً، والذي سيكون، على ما يبدو، أوّل ضحايا الأحداث. مع ذلك، حجزت السلطنة لنفسها مكاناً بين أوائل الدول الخليجية التي تتيح لمواطنيها حرّيات نسبية في التعبير عن مظالمهم وآرائهم، بفضل تعاملها المتساهل مع تلك التظاهرات التي عمّت مدنها على مدى أسبوع في نهاية الشهر الماضي.

بداية المعالجة كانت الإقرار بوجود مشكلة بطالة ناجمة عن اقتصاد مازوم، بدلاً من إنكارها، مع ما يستتبعه الإنكار من حرمان الشباب حقّهم في التظاهر للمطالبة بتأمين وظائف لهم، ثمّ البدء باتّخاذ إجراءات الحلّ على المدَيَين القصير والطويل، وهي عملية لن تكون سهلة، إذ إن بعض القرارات يمكن تنفيذها فوراً، مع كلفة على الاقتصاد، كفَتْح المجال لتوظيف الباحثين عن عمل في الجهات الحكومية، وخاصة القوّات المسلحة، لكن أخرى تحتاج إلى وقت، وهو حال مسألة توطين الوظائف مثلاً. لم يكن أمام السلطان هيثم بن طارق، الذي تسلّم الحكم في كانون الثاني 2020، في ذروة أزمة «كورونا»، خيار سوى مواجهة هذا التحدّي الأوّل له كسلطان. وساعد تدخّله المباشر، والإجراءات التي تمّ اتخاذها، في إنهاء التظاهرات بمثل السرعة التي بدأت بها. كما أمكن له أيضاً تحييد أيّ دخول محتمل على خطّ الاحتجاجات، التي ظلّت عُمانية المنشأ والأهداف، وغير سياسية، من البداية إلى النهاية، على رغم محاولات خارجية لأخذها في اتجاهات أخرى.

يدرك الحكم العماني أن السلطنة جزء من خليج مترابط اجتماعياً، نظراً إلى انتشار القبائل نفسها عبر الحدود، وتشابه أنظمة الحكم، وحتى المشكلات، وأن ما يحدث في إحدى دوله، يراقَب جيداً في الدول الأخرى، ويجري التفاعل معه من قِبَل مواطني تلك الدول وسلطاتها على السواء. وإذا كان مواطنو الخليج عادةً ما يتعاطفون مع أيّ تحرّك شعبي مطلبي في دولة مجاورة، فإن السلطات تخشى انتقال عدوى التحرّكات الشعبية إليها، ولذا فهي تعمل على دفع الدولة التي يجري فيها التحرّك، إلى قمعه. وبالفعل، نظرت السلطات في دول الخليج بعين القلق إلى ما جرى في السلطنة، تماماً كما فعلت مراراً في حال الكويت، بل تصرّفت السعودية والإمارات، الجارتان الحدوديتان لعُمان، على أنهما معنيّتان مباشرة بما يجري فيها. وبعد أن فشلت الرياض في دفع مسقط إلى قمع التظاهرات، نقلت سعيها إلى الإيحاء بنيّتها دعم الاستثمارات في السلطنة. وفي هذا السياق، جاءت زيارة وزير التجارة والصناعة العماني، قيس اليوسف، للرياض، والتي تزامنت مع أنباء عن تحرّك خليجي لدعم مسقط.

لكن تجارب عُمان السابقة مع دول الخليج غير مشجّعة. فبعد احتجاجات 2011 التي أثارت رعباً لدى تلك الدول من انتقال الأحداث إليها، خاصة مع صعود جماعة «الإخوان المسلمين»، وعدت أنظمة الخليج بإنشاء صندوق لدعم السلطنة والبحرين بمبلغ 10 مليارات دولار لتجاوز الأزمة الاقتصادية ومواجهة الاحتجاجات، لكن هذا الصندوق لم يرَ النور، لأن الأنظمة المهيمنة اطمأنت إلى مستقبلها إثر سقوط حكم «الإخوان» في مصر، والذي ساهمت فيه بنفسها من خلال قطع الدعم عن القاهرة في سنة حكم الجماعة. صناعة النفط في عُمان أصغر ممّا هي عليه في غالبية دول «مجلس التعاون الخليجي»، وتُمثّل نحو ثلث ناتجها المحلي الإجمالي. وفوق ذلك، أدّت الصدمات المتمثّلة في انخفاض أسعار النفط وأزمة «كورونا»، إلى خلل في الموازنة العامة، بحيث اضطرت الحكومة لمزيد من الاقتراض، ليتسارع نموّ الدين العام، حيث أظهرت وثيقة لوزارة المالية العمانية أن السلطنة تتوقّع أن يبلغ هذا الدين 56,37 مليار دولار في نهاية 2021، أي ما يزيد عن 80 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، الذي انكمش بنسبة 6,4 في المئة في عام 2020، لكنه يُتوقّع أن يتعافى قليلاً في العام الجاري، بفضل تحسّن أسعار النفط.

انتهت التظاهرات، لكن هذا لا يعني أن المشكلة ستختفي. فالحقائق الاقتصادية الصعبة تشير إلى أن رحلة المعالجة ستكون شاقّة، فيما لا يزال العمانيون ينظرون بعين الحذر إلى الوعود التي تلقّوها، خاصة أنها ليست المرّة الأولى التي يوعَدون فيها بمثلها، وفق ما يُظهر تفاعلهم على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي الأزمات، تتفتّح الأعين على الفساد، الذي يُعتبر خللاً بنيوياً في السلطنة، كما في باقي دول الخليج. وهنا، المطلوب أن يُضرب السلطان بسيفه ضدّ الفساد، الذي رفع المواطنون الصوت عالياً ضدّه، وخاصة ضدّ كبار التجّار الذين استفادوا منه خلال الخمسين عاماً الماضية. وفق حزمة الإجراءات التي أعلنها السلطان، سيجري توفير 32 ألف فرصة عمل خلال العام الحالي، منها 12 ألفاً في القطاع العام الحكومي والعسكري. ومن تلك، ثمّة ألفا فرصة في القطاع الحكومي وفق نظام العقود، فضلاً عن توفير مليون ساعة للعمل الجزئي في المؤسسات الحكومية في مختلف محافظات السلطنة، على أن تقوم وزارة العمل بالإعلان عن الضوابط والآليات التنفيذية. كما ستدعم الحكومة أجور العُمانيين الداخلين حديثاً إلى سوق العمل في القطاع الخاص، بنحو 200 ريال عُماني (ما يعادل 520 دولاراً) لكلّ شخص، ولمدّة ستّة أشهر، وذلك للعاملين في مؤسّسات تأثّرت بسبب «كورونا»، والذين يُقدّر عددهم بـ15 ألف شخص. وسيقدّم «صندوق الأمان الوظيفي» مبلغاً مماثلاً للمواطنين الذين تُعرَّضوا لإنهاء خدماتهم في أيّ من دول «مجلس التعاون». أمّا بخصوص العمالة الوافدة، فقد اتخذت الحكومة، في نيسان 2020، قراراً بإحلال عمانيين مكان جميع الوافدين في القطاع الحكومي. كما حظرت الدولة على الشركات الخاصة محاولة تخفيف العبء الاقتصادي لأزمة «كورونا» عن طريق تسريح الموظفين العُمانيين. وتفيد بيانات حكومية بتراجع العمالة الوافدة في السلطنة بنسبة 12,6 بالمئة، بين آذار 2020 والشهر نفسه من العام الحالي، لكنّ التراجع جاء نتيجة أزمة «كورونا»، أكثر منه نتيجة تغيير في السياسة الاقتصادية.

> **الإصلاح الاقتصادي في السلطنة يحتاج أيضاً إلى تفعيل المؤسسات الدستورية**

الإصلاح الاقتصادي في السلطنة يحتاج أيضاً إلى تفعيل المؤسسات الدستورية. فـ«مجلس عُمان» المؤلّف من مجلس الشورى ومجلس الدولة، غاب كلياً عن التأزّم الذي شهدته قضية الباحثين عن عمل. ويتحمّل مجلس الشورى، خاصة، مسؤولية أكبر باعتباره منتخَباً من المواطنين ويُفترض أن يمثّلهم. ويتعيّن تصحيح أداء المجلس بالتركيز على هذه القضية بشكل أكبر من خلال مراقبة تطبيق الحكومة للوعود التي قطعتها، والمشاركة في ورشة اقتصادية تعيد وضع السلطنة على المسار الصحيح.

في خطاب القاه العام الماضي، اعتبر السلطان هيثم أن «الشباب هم ثروة الأمم وموردها الذي لا ينضب، وسواعدها التي تبني، وهم حاضر الأمة ومستقبلها».

وها هم الشباب الذين يمثّلون الشريحة الكُبرى من مواطني السلطنة، قد أدلوا بدلوهم. والاستجابة الأولية للسلطات أوحت بجدّية كبيرة في التصدّي للمشكلات التي يعانون منها، لكنّ العبرة تبقى في التنفيذ، وهو الأصعب.

تقرير

لم يَعُد يفصل عن الانتخابات البرلمانية في الجزائر سوى اسبوع واحد. وهو وقت يُعدُّ ثميناً بالنسبة إلى الاحزاب السياسية والقوائم الحرّة، لتكثيف نشاطها واقناع المواطنين ببرامجها الانتخابية. وفي حين تراهن السلطة على هذه الانتخابات باعتبارها استكمالاً لبناء المؤسسات الدستورية، يراها المتمسّكون بالحراك الشعبي مناورةً جديدة هدفها تأجيل مطالب التغيير الجذري

الجزائر تتهيّأ لتشريعيّاتها السابعة: أيّ هوية لبرلمان ما بعد الحراك؟

الجزائر - **محمد العيد**

تمتلئ الشوارع الجزائرية، في هذه الأيام، بصور المرشّحين للانتخابات التشريعية السابعة في تاريخ الجزائر، منذ إطلاق التعددية السياسية في البلاد، في عام 1989. وتُقدِّم هذه الانتخابات على أنها مختلفة عن سابقاتها، خصوصاً أنها ستأتي بأوّل برلمان بعد الحراك الشعبي الذي أطاح حكم الرئيس السابق، عبد العزيز بوتفليقة. في هذا الوقت، يجتهد رؤساء الأحزاب ومرشّحو القوائم الحرّة في تنشيط الحملات الانتخابية عبر تجمّعات في القاعات أو نشاطات في الأحياء، من أجل دفع المواطنين إلى التصويت لهم. لكنّ هذه المهرجانات الانتخابية تُقابَل، وفق الملاحَظ، بفتور من قِبَل المواطنين الغارقين في مشاكلهم الاجتماعية.

ويحتدم التنافس في هذه الانتخابات بين عشرات الأحزاب والقوائم الحرّة في 58 ولاية بعد التقسيم الإداري الجديد، للفوز بمقاعد البرلمان البالغ عددها 407 مقاعد. وستُجرى الانتخابات وفق قانون انتخابي جديد، يجمع بين القائمة المفتوحة وتلك المغلقة، ما يسمح للناخب بأن يختار مرشّحين بعينهم داخل القائمة الانتخابية، بدلاً من ترتيب الأحزاب مرشّحيها في القوائم، كما كان الحال في السابق. وهو قانون جرى استحداثه بهدف محاربة ظاهرة شراء القوائم التي شكّلت سبباً رئيساً في إفساد الانتخابات. لكن هذا لم يمنع من توجيه انتقادات للقانون الجديد كونه يشجّع العشائرية والتصويت للأشخاص بدلاً من البرامج. والأهمّ، وفق السلطة، أن هذه الانتخابات ستُجرى، للمرّة الأولى، بعيداً من الإدارة التي كانت تُتّهم في السابق بالتزوير، وذلك بعد استحداث «السلطة الوطنية للانتخابات» التي ستشرف على العملية من أوّلها إلى آخرها. لكن الإشكال، وفق المعارضين للعملية برمّتها، أن سلطة تنظيم الانتخابات لا تتمتّع بالاستقلالية التامة، كون أفرادها معيّنين من قِبَل رئيس الجمهورية، ناهيك بوجود ثغرات في القانون تتيح للإدارة التدخّل في الاستحقاق. وردّاً على الملاحظات المذكورة، يقول رئيس سلطة الانتخابات، محمد شرفي، إن لديه الصلاحيات الكاملة التي سيضمن من خلالها نزاهة العملية.

في التفاصيل، يُلاحَظ أن غالبية الأحزاب السياسية المعتمَدة قد انخرطت في العملية، بعدما استطاعت تحصيل عدد التوقيعات المطلوبة والمقدَّرة بـ25 ألفاً. ومن

> **هناك كتلة شعبية لا تزال ترفض الانتخابات، كونها مؤمّنة باستمرار الحراك الشعبي**

أبرزها، تلك التي عُرفت بمساندتها للرئيس السابق، وعلى رأسها: «جبهة التحرير الوطني»، و«التجمّع الوطني الديمقراطي»، وحزب «تجمّع أمل الجزائر»، و«التحالف الوطني الجمهوري». ومن الأحزاب التي لم تسبق لها المشاركة من قبل، هناك: حزب «جيل جديد» الذي عُرف بمعارضته للرئيس السابق، و«صوت الشعب» الذي يقوده النائب السابق لمين عصماني. كما يدخل التيار الإسلامي هذه الانتخابات بثقله، من خلال «حركة مجتمع السلم»، و«حركة البناء»، و«جبهة العدالة والتنمية»، و«حركة النهضة والإصلاح»، وهي أحزاب تنتمي جميعها إلى التيار «الإخواني» في البلاد. هذا الواقع دفع بعض المتابعين إلى التحذير من مغبّة هيمنة الإسلاميين على مقاعد البرلمان المقبل، لكن الرئيس عبد المجيد تبون قال، في حديث إلى مجلة «لوبوان» الفرنسية، إن المشاركين في الانتخابات من التيار الإسلامي يؤمنون بسلطة القانون، ولا يشبهون الإسلاميين في فترة الأزمة الأمنية.

الجديد الذي حملته هذه الانتخابات، هو اقتحام القوائم الحرّة بقوّة المشهد الانتخابي بعد تسهيلات كثيرة قدّمتها السلطة في هذا الإطار. وسبق إعداد القوائم التشجيعُ على إنشاء العديد من الجمعيات، إذ كان تبون قدّم نفسه، سابقاً، على أنه مرشّح المجتمع المدني، وهو يتحدّث في كل مرّة عن رغبته في منح دور مهمّ للجمعيات والمنظّمات في إدارة المجتمع. وذهبت بعض القراءات إلى اعتبار أن هذه الاستراتيجية تهدف إلى تمكين الرئيس من غالبية رئاسية مريحة في البرلمان المقبل، بعيداً من الأحزاب التقليدية التي ارتبط اسمها بالعهد السابق. غير أن جدلاً واسعاً أثاره قرار تمويل الحملة الانتخابية للمرشّحين في القوائم الحرّة، والذي اعتبره البعض مخالفاً للدستور كونه ينتهك شرط المساواة بين جميع المرشّحين.

وعلى الجانب الآخر، تبرز عدّة أحزاب سياسية رافضة للانتخابات، وهي في معظمها أحزاب علمانية يسارية يُطلق عليها في الجزائر «التيار الديمقراطي». ومن أبرز المقاطعين: «جبهة القوى الاشتراكية»، و«التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية»، وحزب «العمال»، و«الحركة الديمقراطية الاجتماعية». ويعتقد هؤلاء أن الانتخابات الحالية ليست إلّا مناورة من السلطة لاستكمال واجهتها السياسية التي أطاحها الحراك الشعبي، والالتفاف على مطالب التغيير الجذري المرفوعة. كما يتحدثون عن غياب ضمانات حقيقية تجعل من هذه الانتخابات حرّة ونزيهة، وذلك على خلفية أجواء التعتيم الإعلامي، والتضييق على التظاهرات، وارتفاع وتيرة الاعتقالات.

أمّا الكتلة الشعبية الرافضة للانتخابات، فهي تلك التي لا تزال مؤمنة باستمرار الحراك، على رغم التضييق المفروض على التظاهر منذ نحو ثلاثة أسابيع. وتتّهم السلطات الجزائرية، الحراك، بأنه أصبح مخترَقاً من قِبَل حركة «رشاد» ذات التوجّه الإسلامي التي ينشط من قبَل حركة «ماك» الانفصالية في منطقة القبائل. لذا، عمدت السلطات، قبل أسبوع، إلى وضع التنظيمَين على لوائح الإرهاب، حتى إن الرئيس الجزائري ذهب، في حديثه الأخير، إلى القول صراحةً إنه يعتقد أن «الحراك الشعبي انتهى»، وإنه لا يؤمن سوى بما يسمّيه الحراك الأصيل الذي أسقط الرئيس السابق. وأشار تبون إلى أن «هذا الحراك اختار طريق العقل بالذهاب إلى الانتخابات الرئاسية، ولم يستمع إلى أصوات صفارات الإنذار التي حثّته على التحرّك نحو فترة انتقالية، حيث ذهب عشرة ملايين جزائري للتصويت، ورفضت أقلية الانتخابات... أعتقد أن لكلّ جزائري الحقّ في التعبير عن نفسه، لكنني أرفض إملاءات الأقلية».

يحتدم التنافس في هذه الانتخابات بين عشرات الأحزاب والقوائم الحرة في 58 ولاية (أ ف ب)

تقرير

كولومبيا تتظلّل بفائض القمع: نحن «شعب إسرائيل الفخري»

تُظهر الصور الآتية من كولومبيا قوات حكومية تستخدم أسلحة ومعدّات إسرائيلية لقمع المتظاهرين. في ما يُمثّل نموذجاً من التعاون بين الجانبين، والذي يشمل تلقّي مختلف تشكيلات الجيش والقوى الأمنية الكولومبية تدريبات على يد ملحقين عسكريين تابعين للجيش الإسرائيلي. لكنّ العلاقة تتعدّى مبدأ التعاون العسكري والسياسي، إلى التناظر الوظيفي بين كيانَين، بوصفهما وكيلَيْن إقليميَّيْن للولايات المتحدة

قُتل ما لا يقل عن 50 شخصاً في التظاهرات ضد الحكومة الكولومبية (أ ف ب)

لندن - **سعيد محمد**

تعيش كولومبيا، منذ أكثر من شهر، أجواء حرب، بعدما شلّ إضراب عمّالي جميعَ أنحاء البلاد، وتوقّفت عجلة الاقتصاد والنقل بشكل شبه تامّ، فيما ارتفاع حكومة الرئيس إيفان دوكي، مواجهة الغضب الشعبي بالعنف. وتفيد الأرقام الرسمية بأن ما لا يقلّ عن 50 شخصاً قُتلوا، منذ 28 نيسان/ أبريل الماضي، فيما «اختفى» أكثر من 500 آخرين، إلى جانب عشرات المصابين بالذخيرة الحيّة. ويبدو النظام الكولومبي - الحليف الأبرز لواشنطن في أميركا اللاتينية - مصرّاً على المضيّ قُدماً في تنفيذ حزمة سياسات نيوليبرالية جديدة، من شأنها القضاء على الرعاية الصحية العامة، وخصخصة المعاشات التقاعدية، وخفض الحدّ الأدنى للأجور، وفرض ضريبة بنسبة 19% على المواد الغذائية الأساسية، وهي سياسات تمسّ الحياة اليومية للطبقة العاملة في البلاد. ولم يُظهر دوكي أيّ بادرة تراجع عن توجّهاته، على رغم الاحتجاجات المستمرّة وانخفاض نسبة تأييده إلى 18%، في أدنى مستوى على الإطلاق لرئيس في تاريخ كولومبيا.

وإذا كانت الولايات المتحدة هي الداعم الأساسي للنظام اليميني الكولومبي، في إطار مشروع هيمنتها على منطقة تعدّها حلقة نفوذ طبيعي لها، فإن الشريك العملياتي للنظام في بوغوتا، هو تل أبيب، التي تُعدُّ - بعد واشنطن - المورد الأهمّ للعتاد العسكري إلى البلاد، سواءً للجيش (بقطاعاته) أو للشرطة وقوات مكافحة الشغب، أو حتى لفرق الموت والميليشيات شبه العسكرية. وتتسلّح تلك الجهات كافة بـ«بنادق قياسية من إنتاج إسرائيلي، كما تُشاهَد العربات المدرّعة (طراز «ساندكات») المصنوعة في الكيان العبري بكثافة في العاصمة ومختلف المدن الكبرى. ويتولّى مُلحقون عسكريون موفدون من قِبَل الجيش الإسرائيلي، إدارة عمليات تدريب مختلف تشكيلات الجيش والقوى الأمنية التابعة لحكومة بوغوتا، على تقنيات متقدّمة في «مكافحة الإرهاب»، ونقل «أفضل الممارسات» في السيطرة على الحشود وسحق المقاومة المحلية، من رصيد خبراتهم المتراكمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. تحضيراً، في ما يظهر، لتوجّه حكومته إلى نقل مقرّ السفارة الكولومبية هناك أيضاً، على غرار ما أقدم عليه النظام الأميركي في عهد الرئيس دونالد ترامب. كذلك، ندّد دوكي بوجود مزعوم لـ«حزب الله» في فنزويلا المجاورة، واصفاً إيّاه بأنه «منظمة إرهابية دولية». وخلال العدوان الأخير على غزة، أعربت حكومة دوكي عن «قلقها العميق إزاء الأعمال الإرهابية والهجمات التي يشنّها الفلسطينيون ضدّ إسرائيل»، كما أعلنت عن تضامنها مع «ضحايا» تلك الأعمال، فيما تجاهلت تماماً الجرائم الإسرائيلية.

الأطر الرسمية، إلى مساحات رمادية متخمة بالأنشطة الدموية، إذ يتولّى متعاقدون من القطاع الخاص، معظمهم تقاعدوا أو تركوا الخدمة في الجيش الإسرائيلي، تدريب وتوجيه وتسليح الجماعات شبه العسكرية اليمينية المتطرفة، المسؤولة عن سلسلة من أسوأ حلقات العنف ضدّ السكّان المحليين في كولومبيا، على مدى السنوات السبعين الماضية. ويُرسَل قادة هذه الجماعات إلى إسرائيل، بصفة دورية، لحضور تدريبات متخصصة ومراقبة عمليات القمع ضدّ الفلسطينيين عن كثب.

وكان دوكي القى، العام الماضي، خطاباً أمام «أيباك» - أقوى مجموعة ضغط موالية لإسرائيل في أميركا -، أعلن فيه أن بلاده ستفتح ما سمّاه «مكتباً للابتكار» في مدينة القدس المحتلة، تحضيراً، في ما يظهر، لتوجّه حكومته إلى نقل مقرّ السفارة الكولومبية هناك أيضاً، على غرار ما أقدم عليه النظام الأميركي في عهد الرئيس دونالد ترامب. كذلك، ندّد دوكي بوجود مزعوم لـ«حزب الله» في فنزويلا المجاورة، واصفاً إيّاه بأنه «منظمة إرهابية دولية». وخلال العدوان الأخير على غزة، أعربت حكومة دوكي عن «قلقها العميق إزاء الأعمال الإرهابية والهجمات التي يشنّها الفلسطينيون ضدّ إسرائيل»، كما أعلنت عن تضامنها مع «ضحايا» تلك الأعمال، فيما تجاهلت تماماً الجرائم الإسرائيلية.

> **العلاقات السياسية الحميمة بين تل أبيب وبوغوتا يوازيها تعاونٌ اقتصادي وثيق**

وفي موازاة العلاقات الحميمة بين تل أبيب وبوغوتا على المستوى السياسي، يبرز تعاونٌ وثيق على الصعيد الاقتصادي؛ فهناك اتفاقية للتجارة الحرّة بين النظامين سارية المفعول، منذ عام 2013. وتشكّل المعدّات العسكرية نصف مجموع حجم الصادرات الإسرائيلية إلى كولومبيا، فيما تستورد إسرائيل من الأخيرة الفحم الحجري والقهوة والفواكه.

ويقول خبراء في شؤون أميركا اللاتينية إن وتيرة التناغم العالية بين النظامَين، متأتية، ليس من حسابات براغماتية فقط، بل أيضاً من حقيقة أنهما يلعبان الأدوار ذاتها كوكيلَين إقليميَّين للولايات المتحدة، كلٌّ في إطاره الجغرافي. فكما يعتمد بقاء الدولة العبرية على مليارات الدولارات من المساعدات الأميركية العسكرية والمالية وضمانات القروض الزهيدة التكلفة، يستمرّ النظام في كولومبيا من خلال تلقّيه مساعدات مماثلة (أكثر من 461 مليون دولار مساعدات عسكرية في الربع الأوّل من العام الجاري) تحت ستار دعم «الحرب على المخدّرات»، التي كانت أُطلقت في عهد الرئيس الأميركي الأسبق، جورج دبليو بوش. وللمفارقة، فإن العقل المدبّر لتلك الحرب، التي تُضمن تدفّق المخدّرات من المافيات إلى الداخل الأميركي وعبر العالم من دون تسرّب عوائدها المالية للتنظيمات اليسارية المناهضة للسلطة، ليس إلّا الرئيس الحالي جو بايدن، الذي تفاخر بمنجزه الكولومبي، وتعهّد، خلال تسلّمه مهامّ منصبه، بتوسيع تطبيقه إلى دول أخرى في أميركا الوسطى.

ويقوم نظاما الحكم في كلٍّ من إسرائيل وكولومبيا على أسس متطابقة: هيمنة أقلّية ثرية متنفّذة، تدير أنظمة عنصرية فاشية، تؤدّي خدمات لوجستية واقتصادية وعسكرية للولايات المتحدة، كراس جسر في قلب أقاليم جغرافية شاسعة تعتبرها واشنطن بمثابة فضاءات نفوذ لها. وتسمح هذه العلاقة البنيوية مع المركز الأميركي بالتغطية على السياسات الإجرامية التي يعتمدها النظامان، في تل أبيب وبوغوتا، ضدّ السكّان الأصليين، بما في ذلك قهرهم وتشريدهم (هناك عدد لاجئين كولومبيين أكبر من عدد اللاجئين الفلسطينيين) ومصادرة أراضيهم ومواردهم، تحت غطاء عمليات «سلام» كاذب، و«محاربة الإرهابيين»، فيما تتولّى كلّ من تل أبيب وبوغوتا، في المقابل، إدارة الأعمال القذرة نيابة عن الأميركي في جوارهما الجغرافي. ويتولّى الإسرائيليون، مثلاً، تجريب الأسلحة الأميركية الجديدة على الفلسطينيين، ومن ثمّ إعادة تصديرها كمنتجات عبرية إلى حلفاء واشنطن من الأنظمة اليمينية حول العالم، من دون إثارة أيّ مصاعب داخلية للإدارات الأميركية، لا في الكونغرس ولا في غيره. وتعمل قوات كولومبية كمتعهّد لتدريب الشرطة على أعمال القمع والتعذيب والقتل الأميركية، في هندوراس والسلفادور والمكسيك وهايتي، من دون أن تضطرّ الحكومة الأميركية للمخاطرة بإرسال مواطنيها إلى هناك.

وكان الرئيس الفنزويلي الراحل، هوغو تشافيز، قد دان كولومبيا بوصفها «إسرائيل في أميركا اللاتينية». وهو أمرٌ لم يُثر، وقتها، غضب النخبة الكولومبية الحاكمة، التي تعتبر نفسها، وفق تصريحات الرئيس الكولومبي السابق خوان مانويل سانتوس، بمثابة «شعب إسرائيلي فخري». وفي الحقيقة، فإن إسرائيل أصبحت - تماماً كما لو كانت سلسلة «ماكدونالد» أو «ستاربكس» أخرى - علامة تجارية لكلّ مشروع استيطاني عنصري مرعيّ أميركياً.

متفرقات

النروج توبّخ اميركا

استدعت النروج، أمس، القائم بالأعمال الأميركي لديها، ريتشارد رايلي، للاحتجاج رسمياً على تقارير تحدّثت عن تجسُّس الولايات المتحدة على قادة أوروبيين. وقال وزير الدفاع، فرانك باك جنسن: «عقدت وزارة الدفاع اجتماعاً مع السفارة الأميركية في أوسلو (أمس)، حيث أكدنا أن التجسُّس على الحلفاء أمر غير مقبول ولا داعي له».

(الأخبار)

أوستن وابن سلمان يبحثان حرب اليمن

أعلن «البنتاغون» أن وزير الدفاع، لويد أوستن، تحدَّث إلى ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، أوّل من أمس، ليؤكد له التزام الولايات المتحدة بمساعدة المملكة في الدفاع عن أراضيها وشعبها. وقال الناطق باسم الوزارة، جون كيربي، في بيان، إن أوستن وابن سلمان بحثا الأمن

الإقليمي، لا سيما الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب في اليمن و«الجهود الثنائية الجارية لتحسين دفاعات السعودية».

(رويترز)

الدنمرك تُرحّل طالبي اللجوء

أيّد البرلمان الدنماركي قانوناً من شأنه أن يسمح للسلطات بترحيل طالبي اللجوء إلى «بلد ثالث» خارج أوروبا، خلال معالجة طلبات لجوئهم. وتجري الحكومة الدنماركية محادثات مع 5 إلى 10 دول في شأن هذا الاتفاق، لتكون وجهةً محتملة للترحيل، من بينها مصر وإريتريا وإثيوبيا وتونس. ووفق القانون، ستُدفع الدنمارك كلفة نقل طالبي اللجوء، وكلفة استضافتهم في «البلد الثالث».

(الأخبار)

العالم
تقرير

شدّد كاستيكس على اهمية تعزيز العلاقات الثنائية بين فرنسا وتونس (أ ف ب)

فرنسا وتونس تعززان تعاونهما بسبع اتفاقات

وقّع الجانبان التونسي والفرنسي، يوم أمس، سبع اتفاقات خلال زيارة قام بها رئيس الوزراء الفرنسي، جان كاستيكس، على رأس وفد حكومي، إلى تونس، تستمر ليومين؛ ومن بين الاتفاقات الموقّعة، تخصيص 40 مليون يورو كقرض لديوان البحرية التجارية والموانئ وتمويل «برنامج يسمح بالتصدّي للكوارث الطبيعية». وكانت فرنسا تعهّدت بمنح قرض بقيمة 350 مليون يورو لدعم الإصلاح، يمتدّ إلى عام 2022، سبق أن صُرف منه مبلغ مئة مليون يورو، فيما تترقّب باريس تفعيل تعهدات الإصلاحات لصرف بقية المبلغ. وقال كاستيكس: «إذا كانت تونس تواجه صعوبات، فسيكون للأمر عواقب على فرنسا، الشريك والصديق»، وسط تشديده على «أهمية تعزيز العلاقات الثنائية في وقت تُعدّ فيه فرنسا الشريك التجاري الأوّل لتونس»، عقب توقيع الاتفاقات.

كما تطرّقت الزيارة إلى ضرورة إنجاح القمة الفرنكفونية في تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل في جزيرة جربة، والمؤتمرات المنبثقة عنها كـ«المؤتمر الأوّل للأمن الفرنكفوني» في 29 حزيران/ يونيو الحالي. من جهته، اعتبر رئيس الوزراء التونسي، هشام المشيشي، أن «زيارة الوزير الأوّل الفرنسي ستمكن من دعم التعاون المشترك بين البلدين في المجالات الاقتصادية». وأشاد بدعم فرنسا لمخطط الإصلاحات الكبرى الذي تعتزم الحكومة التونسية تنفيذه، وأيضاً دعمها لتونس في نقاشاتها مع «صندوق النقد الدولي». وأضاف المشيشي أنه تم التوقيع على إعلان سياسي مشترك وإقرار خريطة طريق وتوقيع 7 اتفاقات، هي: اتفاق قرض سيادي بقيمة 41 مليون يورو لمصلحة ديوان البحرية التجارية والموانئ؛ اتفاق تمويل بقيمة 40 مليون يورو لمصلحة ديوان البحرية التجارية والموانئ؛ اتفاق قرض سيادي بقيمة 41 مليون يورو لمصلحة ديوان البحرية التجارية والموانئ؛ اتفاق ضمان الدولة التونسية لاتفاق قرض سيادي بقيمة 41 مليون يورو لمصلحة ديوان البحرية التجارية والموانئ؛ اتفاق قروض سيادي بقيمة 40 مليون يورو لتمويل مشروع يهدف إلى الرفع من القدرات التونسية لمجابهة الكوارث الطبيعية؛ اتفاق شراكة لتطوير القدرات الصناعية والبيئية لمحطتي تحلية المياه بين كلّ من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والوكالة الفرنسية للتنمية والشركة الفرنسية «Aquassay»؛ وثيقة إعلان نوايا في المجال الرقمي؛ وثيقة إعلان نوايا في المجال التجاري؛ اتفاق إداري في المجال الفلاحي.

> أشاد المشيشي بدعم فرنسا لمخطط الإصلاحات الكبرى الذي تعتزم الحكومة التونسية تنفيذه

وبخصوص موضوع الهجرة، قال المشيشي إنه تمّ التطرّق إلى التصرّف الأمثل في الهجرة وفق مقاربة متكاملة، معتبراً أن «عودة المهاجرين ستكون وفق الأطر القانونية والتي تسمح بالتصرف في الهجرة والتعاطي مع هذا الملف وتضمن عودتهم إلى تونس». ووفق بيان الرئاسة التونسية، التقى الوفد الفرنسي بالرئيس التونسي، قيس سعيّد، في قصر قرطاج، حيث جدّد كاستاكس «الإعراب عن تقدير فرنسا للتجربة الديموقراطية التونسية، وحرصها على مواصلة دعم تونس في مواجهة التحديات، خاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية»، من جهته، دعا سعيد، خلال استقباله كاستاكس، برفقة وزير الخارجية، جان إيف لودريان، فرنسا إلى «مواصلة دعم جهود بلاده في التصدي لجائحة فيروس «كورونا»، خاصّة في الحصول على اللقاحات المضادة. وأشاد بـ«عمق روابط الصداقة العريقة بين تونس وفرنسا، التي تشكّل رافداً أساسياً للارتقاء بالتعاون الثنائي إلى مستوى الشراكة المتميزة في كافة المجالات».

(الأخبار)

إعلانات رسمية

إعلان

تعلن شركة كهرباء لبنان الشمالي المغفلة – القاديشا عن استدراج للعروض لنقل مادة الفيول أويل بالصهاريج الى معمل الحريشة لمدة سنة، وذلك وفق المواصفات الفنية والشروط الادارية المحددة في دفتر الشروط الذي يمكن الحصول على نسخة عنه لقاء ثلاثمائة الف ليرة لبنانية (تضاف TVA) من دائرة الشؤون المشتركة في مركز الشركة في البحصاص ما بين الساعة 8 صباحاً و12 ظهراً من كل يوم عمل.

تقدم العروض في أمانة السر في القاديشا – البحصاص.

تنتهي مدة تقديم العروض يوم الاثنين الواقع فيه 21 حزيران 2021 الساعة 12 ظهراً ضمناً.

مدير القاديشا
المهندس عبد الرحمن مواس
التكليف 423

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتلزيم أعمال الصيانة الدورية والطارئة على خطوط النقل الهوائية، موضوع استدراج العروض رقم ث‌ع/4845 تاريخ 2020/7/9، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2021/6/25 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - أمانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره 300/000 ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد إلى أمانة سر كهرباء لبنان - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 1 حزيران 2021
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 428

إعلان صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال

غرفة الرئيسة كاتيا عندراني

موجه الى المستدعى ضدهما: طنسا شليطا نهرا وجرجس مندر، وهما من بلدة قنات أصلاً؛ ومجهولي محل الاقامة حالياً.

بالدعوى رقم 2018/83 تدعوكما هذه المحكمة لاستلام الاستدعاء ومرفقاته المرفوع ضدكما من المستدعي ميشال سركيس نهرا بوكالة المحامي حسين ضناوي، بدعوى إزالة الشيوع المقامة على العقار رقم 908 من منطقة قنات العقارية، وذلك خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان، واتخاذ مقام لكما يقع ضمن نطاق هذه المحكمة وابداء ملاحظاتكما الخطية على الدعوى خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ، والا يعتبر كل تبليغ لكما لصقاً على باب المحكمة صحيحاً، باستثناء الحكم النهائي.

رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان

لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال طلب خالد جميل اسوم بالاصالة عن نفسه وبوكالته عن احمد حسن جوهر سند بدل ضائع بالعقار 838 المقسم 10 البلوك J زوق بحنين.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكوره

طلب جوزيف انطونيوس مقصود بالوكاله عن ربيع فريد بطرس وسيرج وفريدي نزار بطرس سند بدل ضائع للعقار 283 رشدبين.

للمعترض 15 يوماً للمراجعه
مارون مقبل

إعلان

لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال طلب المحامي ممتاز بحري بوكالته عن عبد المجيد محمد حداد وبصفته احد ورثة محمد عبد المجيد الحداد سندين بدل ضائع في العقارين 2056 و1934 بساتين طرابلس.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكوره

طلب جوزيف انطونيوس مقصود بالوكاله عن جميل فؤاد البرجي سند بدل ضائع للعقار 1890 اميون.

للمعترض 15 يوماً للمراجعه
مارون مقبل

إعلان

لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال طلبت فيرا بولس رعد بوكالتها عن رولوند ابليا ميناس سند بدل ضائع للعقار 571 قسم 4 بساتين طرابلس.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان

لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال طلب خير الله اسماعيل خشيش سند تمليك بدل ضائع للعقار 779 مقسم 12 بساتين الميناء.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان

لأمانة السجل العقاري في عكار

طلبت المحامية باسكال شليطا فهد بوكالتها عن اصلان احمد الحلبي وبوكالته عن علي عثمان عثمان علي وبهيجة عثمان عدوية وبدرية عثمان عدوية وعن وفاء صيداوي بصفتها احد ورثة فطوم عثمان عدوية شهادات قيد بدل ضائع للعقار 188 دوير عدوية.

للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكوره

طلب المحامي مصطفى غسان شلق بالوكاله عن خالفيه جبرايل خليفه سند بدل ضائع للعقار 160 كفرحي.

للمعترض 15 يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري

إعلان قضائي

لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان، المتن، الناظرة بالدعاوى العقارية، برئاسة القاضي سيلفر ابو شقرا، والقاضيين محمد فرحات واوجينا نصير، تقدم المستدعي جان نجم بواسطة وكيله المحامي بيتر الخراط باستدعاء سجل بالرقم 2021/34 بوجه المستدعى ضدهما كيورك واناهيد بارسخيان المجهولي محل الاقامة، يطلب فيه ازالة الشيوع في العقار 1036 الدكوانة العقارية، على المستدعى ضدهما الحضور الى قلم المحكمة لتبلغ الاستدعاء وفي حال تخلفهما يعتبر التبليغ حاصلاً وبعد كل تبليغ اليهما بواسطة رئيس القلم صحيحا باستثناء الحكم النهائي مهلة الملاحظات والاعتراض خلال خمسة عشر يوماً تلي مهلة النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان

من أمانة السجل العقاري في جزين

طلبت المحامية باسكال شليطا فهد بوكالتها عن اصلان احمد الحلبي وبوكالته عن علي عثمان عثمان علي وبهيجة عثمان عدوية وبدرية عثمان عدوية وعن وفاء صيداوي بصفتها احد ورثة فطوم عثمان عدوية شهادات قيد بدل ضائع للعقار 188 دوير عدوية.

للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكوره

طلب المحامي مصطفى غسان شلق بالوكاله عن خالفيه جبرايل خليفه سند بدل ضائع للعقار 160 كفرحي.

للمعترض 15 يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري

إعلان

من أمانة السجل العقاري في جزين

طلبت المحامية لويز الحجار وكيلة ميراز يوسف الحجار موروثها يوسف رفول الحجار شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 53 – 55 – 809 و1332 قبتولي.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور

طلب يوسف زعرور وكيل حسن حبيب عبد الرضا بالاصالة ولموكلتيه سلام وفاتن حبيب عبد الرضا سندات بدل ضائع للعقار 744 قانا.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور

طلب رضا محمد رميتي لموكلته جميلة حسين منون سند بدل ضائع للعقار 1427 جويا.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور

طلب مصطفى احمد حمو لموكلته ديانا يوسف عبد الرضا سندات بدل ضائع للعقارين 2430 و2452 قانا.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور

طلب علي مالك مازح وكيل يوسف كاظم دهيني لموكله كاظم محمد دهيني سند بدل ضائع للعقار 566 باريش.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

تبليغ

الموضوع: تبليغ مجهولة محل الإقامة

المرجع: محكمة صيدا الشرعية الجعفرية

ورقة دعوة صادرة عن محكمة صيدا الشرعية الجعفرية موجهة الى زينب كريم من التبعية المغربية (مجهولة محل الإقامة) في الدعوى المقامة عليك من أسامه طلال أحمد بمادة إثبات طلاق أساس 2021/223 والتي تعين موعد الجلسة فيها يوم الخميس في 2021/08/12 فيقتضي حضورك أو إرسال من ينوب عنك الى قلم المحكمة لإستلام نسخة عن إستحضار الدعوى وإلا اعتبرت مبلغة حسب الأصول وجرت بحقك المعاملات القانونية وكل تبليغ لك على لوحة الإعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحكم القطعي يكون صحيحاً تحريراً في 2021/06/01.

رئيس القلم
هشام فحص

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا

طلب الياس خليل صوما وكيل انطوان جرجي الفغالي احد ورثة جورجات الياس عيسى سندات ملكية بدل ضائع عن حصتها في العقار 2058/ 1، 3، 4، 5، 6، 7، 8 الشياح.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

بطلان زواج

دولي جوزف عبيد – نضال محمد الجاسم
الأبرشية البطريركية – صربا
إعلان قضائي

إنّ المحكمة الابتدائية الموحّدة المارونية، تدعو الزوج نضال محمد الجاسم، مجهول محل الإقامة، للحضور إلى هذه المحكمة، غرفة القاضي الخوري انطوان بشعلاني يوم الجمعة الواقع في 2021/6/11، الساعة التاسعة صباحاً، من أجل عقد جلسة المصالحة وإلا حصر موضوع الدعوى.

زوق مصبح في 2021/5/11
المسجّل
الخوري عبدو الشدياق
الرئيس
الخوري انطوان بشعلاني

استراحة

كلمات متقاطعة 3753

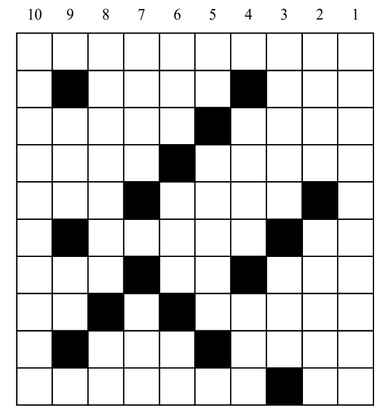

أفقيا

1- أدبية وشاعرة لبنانية راحلة – 2- يجري في عروقي – مهندس محركات ألماني – 3- يجرح الماء – بيتي وأرضي – 4- بشدّته وبأسه – عاصمة أفريقية – 5- زفاف – لباس عسكري – 6- للنفي – مدينة فرنسية – 7- ندف القطن وخلصه من بذره – مرتفع من الأرض – كنية – 8- عائلة مخرج سينمائي أميركي راحل – طعم الحنظل – 9- مشقوق الأذن – من الطيور – 10- من الحيوانات – النافذة الصغيرة

عمودياً

1- صاحب شخصية أبو ملحم – 2- عاصمة عربية – من الأحجار الكريمة – 3- سفيرتنا الى النجوم – من الخضروات – 4- من انقطع عن الزواج – ارتفع النبات – 5- تعب – عاصمتها بورت او برنس – 6- عمّر – كريم معطاء – من الحشرات – 7- يضيف – سنة – 8- مدينة بريطانية – في القميص – 9- وزن الحجر لكي يعرف ثقله – مدينة إيرانية – 10- موقع في فلسطين يُعرف ببحر الجليل أو جنّاسر

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- طارق عزيز – 2- هيتشكوك – بل – 3- حرب – إد – بوا – 4- سل – عظيم – من – 5- ينعق – إيعات – 6- ندم – صكوك – 7- ايجه – ما – 8- دب – ريبان – 9- رب – يلي – ذكي – 10- نقولا الترك

عمودياً

1- طه حسين – جرن – 2- ايرلندا – بق – 3- رتب – عميد – 4- قش – عقّ – جبيل – 5- عكاظ – صه – لا – 6- زودياك – ربّا – 7- بك – ميولي – 8- عك – بذت – 9- بوما – ماكر – 10- الانترانيك

sudoku 3753

6	8	4				7		5
				7			6	
9		1	3			8		2
	4			5				9
				8		1		
5		9	7		4	3	8	
2	5		8			4		3
	3				9		2	
			6					7

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3752

2	9	4	6	1	5	8	7	3
8	7	3	9	4	2	6	5	1
1	6	5	3	7	8	2	4	9
7	5	6	4	8	3	1	9	2
3	8	9	2	5	1	7	6	4
4	1	2	7	9	6	5	3	8
9	3	8	5	2	7	4	1	6
6	2	7	1	3	4	9	8	5
5	4	1	8	6	9	3	2	7

مشاهير 3753

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أحد أكبر نجوم السينما الأميركية (1899-1957). حصل على جائزة الأوسكار عام 1951 عن دوره في فيلم «الملكة الأفريقية» وشاركته في البطولة النجمة كاترين هيبورن

11+7+3+5+10 = ادخار المال ■ 4+6+9+8 = عاصمة تشيكيا ■ 2+1+4 = ابن الحصان

حل الشبكة الماضية: فاضل العزاوي

إعداد
نعوم مسعود

نتائج اللوتو اللبناني

15 39 37 25 23 22 4

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1906 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 4 - 22 - 23 - 25 - 37 - 39

الرقم الإضافي: 15

■ **المرتبة الأولى (ستة ارقام مطابقة)**

. قيمة الجوائز الإجمالية: 2,151,050,268 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: شبكة واحدة
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 2,151,050,268 ل.ل.

■ **المرتبة الثانية (خمسة ارقام مطابقة مع الرقم الاضافي):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 239,081,463 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: شبكتان
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 119,540,732 ل.ل.

■ **المرتبة الثالثة (خمسة ارقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 72,663,930 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 37 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 1,963,890 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**

قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 72,663,930 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 1364 شبكة.
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 53,250 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 170,680,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 21,335 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 8,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 917,069,634 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 1906 وجاءت النتيجة كالآتي:

الرقم الرابح: 59849

■ **الجائزة الأولى: 75,000,000 ل.ل.**

- عدد الأوراق الرابحة: ورقة واحدة
- قيمة الجائزة الإفرادية: 75,000,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 9849.**

- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 849.**

- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 49.**

- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.

التراكم للسحب المقبل: 25,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1128 وجاءت النتيجة كالآتي:

- يومية ثالثة: 794
- يومية أربعة: 4323
- يومية خمسة: 68100

نبض المدينة

شارع غورو بعد تسعة أشهر على عصف النكبة [1]

العصف باقٍ... والقيامة بعيدة

رهيف فياض *

I ـ شارع جورج حدّاد، الصدفة، والحدود، والبوّابة

الصدفة

ابتدأت الحرب الأهلية في لبنان، يوم الأحد في 13 نيسان (أبريل) 1975، في ما عُرف في حينه، بمجزرة «بوسطة عين الرمانة». استمرّت الحرب، وقد سُمّيت حرب السنتين، حتى منتصف فصل الربيع من عام 1977. اعتقد أصحاب القرار في حينه، أن الحرب انتهت، وقد حان وقت إعادة إعمار ما تهدّم في وسط بيروت. فشكّلوا لجنة، أناطوا بها دراسة حجم الأضرار، وحدود انتشارها، كما كلّفوها، بإعداد المخطّط التوجيهي العام لإعادة الإعمار، والنظام التفصيلي العائد له.

تألفت اللجنة من: المعمار والمخطّط الراحل بيار الخوري، المعمار والمخطّط الراحل أيضاً، خليل خوري، المعمار والمخطّط أسعد رعد، الزميل، والصديق العزيز، الذي يعيش اليوم مهاجراً في كندا. تساعدها لجنة أخرى مؤلّفة من: المعمار والمخطّط والنقابي، الراحل عاصم سلام، والمهندس محمد غزيري، رئيس مجلس المشاريع الكبرى لمدينة بيروت، في حينه، وفريق من مهندسي «دار الهندسة»، أداره آنذاك المهندس الراحل أيضاً هنري إده. ويمثّل المهندس هنري إده في مسألة إعادة إعمار وسط بيروت، أحد عناصر الصدفة. إذ عاد، بعد مؤتمر الطائف، ومع الرئيس الراحل رفيق الحريري شخصياً، في أوائل التسعينيات، ليدير فريق دار الهندسة مجدّداً، ويكون الأب الروحي والمحرّك، والمنظّر، لمشروع سوليدير، الذي نعيش اليوم نتائجه المدمّرة. وقد رافق عمل اللجنة، وساعدها، بالمساهمة المباشرة، وبالوثائق، وبالتقنيّات، وإعداد المخطّط التوجيهي وإعداد النظام التفصيلي، فريق من المختصّين، من المحترف الباريسي للتنظيم المديني، (Apur)، المشهور عالمياً.

المخطّط التوجيهي العام، والنظام التفصيلي، لإعادة إعمار وسط بيروت التاريخي، الصدفة تتأكد

أعدّت اللجنة، بمساهمة جميع الأطراف الذين شاركوها في العمل، المخطّط التوجيهي والنظام التفصيلي، لإعادة إعمار وسط بيروت، انطلاقاً من حجم الأضرار التي لحقت به، ومن حدود تمدُّدها في حينه. صدر مرسوم المصادقة على المخطّط وتفاصيله، بعد مخاض طويل، في منتصف ربيع عام 1978. ونشرته جريدة «النهار» في كامل صفحتها الأولى، يوم السبت في 6 أيار (مايو) 1978، أيضاً. تشدّد الخطّة، في الوثائق التي نشرتها اللجنة في كتاب أنيق، على الأهمية المطلقة للحفاظ على هُوية المدينة، خاصّة وأن المراد إعماره، هو بيروت التاريخية، لا بيروت التجارية كما يزعمون. كما تشدّد على اعتماد الترميم، وسيلة أولى لإعادة الإعمار، حفاظاً على روح المدينة التاريخية، وعلى عدم توسيع رقعة الهدم...

نقرأ في الخريطة الوثيقة، المقرّة بمرسوم، صادر عن مجلس الوزراء كما سبق وذكرنا، أن حدود منطقة إعادة الإعمار بكل أبعاده (تدعيم، وترميم، وإعادة إعمار)، تبدأ من منطقة الفنادق غرباً (بولفار الرئيس سليمان فرنجية) إلى شارع جورج حداد شرقاً، مع حدودٍ إلزاميّة موضوعياً، هي جادة الرئيس فؤاد شهاب جنوباً، وفي الشمال، البحر. بيروت، انطلاقاً من حجم الأضرار التي لحقت به، ومن حدود تمدُّدها في حينه. صدر مرسوم المصادقة على المخطّط وتفاصيله، بعد مخاض طويل، في منتصف ربيع عام 1978. ونشرته جريدة «النهار» في كامل صفحتها الأولى، يوم السبت في 6 أيار (مايو) 1978، أيضاً. تشدّد الخطّة، في الوثائق التي نشرتها اللجنة في كتاب أنيق، على الأهمية المطلقة للحفاظ على هُوية المدينة، خاصّة وأن المراد إعماره، هو بيروت التاريخية، لا بيروت التجارية كما يزعمون. كما تشدّد على اعتماد الترميم، وسيلة أولى لإعادة الإعمار، حفاظاً على روح المدينة التاريخية، وعلى عدم توسيع رقعة الهدم...

نقرأ في الخريطة الوثيقة، المقرّة بمرسوم، صادر عن مجلس الوزراء كما سبق وذكرنا، أن حدود منطقة إعادة الإعمار بكل أبعاده (تدعيم، وترميم، وإعادة إعمار)، تبدأ من منطقة الفنادق غرباً (بولفار الرئيس سليمان فرنجية) إلى شارع جورج حداد شرقاً، مع حدودٍ إلزاميّة موضوعياً، هي جادة الرئيس فؤاد شهاب جنوباً، وفي الشمال، البحر. بيروت، انطلاقاً من حجم الأضرار التي لحقت به، ومن حدود تمدُّدها في حينه. صدر مرسوم المصادقة على المخطّط وتفاصيله، بعد مخاض طويل، في منتصف ربيع عام 1978. ونشرته جريدة «النهار» في كامل صفحتها الأولى، يوم السبت في 6 أيار (مايو) 1978، أيضاً. تشدّد الخطّة، في الوثائق التي نشرتها اللجنة في كتاب أنيق، على الأهمية المطلقة للحفاظ على هُوية المدينة، خاصّة وأن المراد إعماره، هو بيروت التاريخية، لا بيروت التجارية كما يزعمون. كما تشدّد على اعتماد الترميم، وسيلة أولى لإعادة الإعمار، حفاظاً على روح المدينة التاريخية، وعلى عدم توسيع رقعة الهدم...

> لا تملك بيروت اليوم، ساحةً رئيسةً، واضحةَ الحدود، توحّد ناسها، وترمز إلى وحدة الوطن

نقرأ في الخريطة الوثيقة، المقرّة بمرسوم، صادر عن مجلس الوزراء كما سبق وذكرنا، أن حدود منطقة إعادة الإعمار بكل أبعاده (تدعيم، وترميم، وإعادة إعمار)، تبدأ من منطقة الفنادق غرباً (بولفار الرئيس سليمان فرنجية) إلى شارع جورج حداد شرقاً، مع حدودٍ إلزاميّة موضوعياً، هي جادة الرئيس فؤاد شهاب جنوباً، وفي الشمال، البحر. بيروت، انطلاقاً من حجم الأضرار التي لحقت به، ومن حدود تمدُّدها في حينه. صدر مرسوم المصادقة على المخطّط وتفاصيله، بعد مخاض طويل، في منتصف ربيع عام 1978. ونشرته جريدة «النهار» في كامل صفحتها الأولى، يوم السبت في 6 أيار (مايو) 1978، أيضاً. تشدّد الخطّة، في الوثائق التي نشرتها اللجنة في كتاب أنيق، على الأهمية المطلقة للحفاظ على هُوية المدينة، خاصّة وأن المراد إعماره، هو بيروت التاريخية، لا بيروت التجارية كما يزعمون. كما تشدّد على اعتماد الترميم، وسيلة أولى لإعادة الإعمار، حفاظاً على روح المدينة التاريخية، وعلى عدم توسيع رقعة الهدم...

> الواجهة الشمالية ـ تراث محجم، مهجور وحجر من الخرسانة بديل

نقرأ في الخريطة الوثيقة، المقرّة بمرسوم، صادر عن مجلس الوزراء كما سبق وذكرنا، أن حدود منطقة إعادة الإعمار بكل أبعاده (تدعيم، وترميم، وإعادة إعمار)، تبدأ من منطقة الفنادق غرباً (بولفار الرئيس سليمان فرنجية) إلى شارع جورج حداد شرقاً، مع حدودٍ إلزاميّة موضوعياً، هي جادة الرئيس فؤاد شهاب جنوباً، وفي الشمال، البحر. بيروت، انطلاقاً من حجم الأضرار التي لحقت به، ومن حدود تمدُّدها في حينه. صدر مرسوم المصادقة على المخطّط وتفاصيله، بعد مخاض طويل، في منتصف ربيع عام 1978. ونشرته جريدة «النهار» في كامل صفحتها الأولى، يوم السبت في 6 أيار (مايو) 1978، أيضاً. تشدّد الخطّة، في الوثائق التي نشرتها اللجنة في كتاب أنيق، على الأهمية المطلقة للحفاظ على هُوية المدينة، خاصّة وأن المراد إعماره، هو بيروت التاريخية، لا بيروت التجارية كما يزعمون. كما تشدّد على اعتماد الترميم، وسيلة أولى لإعادة الإعمار، حفاظاً على روح المدينة التاريخية، وعلى عدم توسيع رقعة الهدم...

نقرأ في الخريطة الوثيقة، المقرّة بمرسوم، صادر عن مجلس الوزراء كما سبق وذكرنا، أن حدود منطقة إعادة الإعمار بكل أبعاده (تدعيم، وترميم، وإعادة إعمار)، تبدأ من منطقة الفنادق غرباً (بولفار الرئيس سليمان فرنجية) إلى شارع جورج حداد شرقاً، مع حدودٍ إلزاميّة موضوعياً، هي جادة الرئيس فؤاد شهاب جنوباً، وفي الشمال، البحر. بيروت، انطلاقاً من حجم الأضرار التي لحقت به، ومن حدود تمدُّدها في حينه. صدر مرسوم المصادقة على المخطّط وتفاصيله، بعد مخاض طويل، في منتصف ربيع عام 1978. ونشرته جريدة «النهار» في كامل صفحتها الأولى، يوم السبت في 6 أيار (مايو) 1978، أيضاً. تشدّد الخطّة، في الوثائق التي نشرتها اللجنة في كتاب أنيق، على الأهمية المطلقة للحفاظ على هُوية المدينة، خاصّة وأن المراد إعماره، هو بيروت التاريخية، لا بيروت التجارية كما يزعمون. كما تشدّد على اعتماد الترميم، وسيلة أولى لإعادة الإعمار، حفاظاً على روح المدينة التاريخية، وعلى عدم توسيع رقعة الهدم...

المعمار والمخطّط والنقابي، الراحل عاصم سلام، والمهندس محمد غزيري، رئيس مجلس المشاريع الكبرى لمدينة بيروت، في حينه، وفريق من مهندسي «دار الهندسة»، أداره آنذاك المهندس الراحل أيضاً هنري إده. ويمثّل المهندس هنري إده في مسألة إعادة إعمار وسط بيروت، أحد عناصر الصدفة. إذ عاد، بعد مؤتمر الطائف، ومع الرئيس الراحل رفيق الحريري شخصياً، في أوائل التسعينيات، ليدير فريق دار الهندسة مجدّداً، ويكون الأب الروحي والمحرّك، والمنظّر، لمشروع سوليدير، الذي نعيش اليوم نتائجه المدمّرة. وقد رافق عمل اللجنة، وساعدها، بالمساهمة المباشرة، وبالوثائق، وبالتقنيّات، وإعداد المخطّط التوجيهي وإعداد النظام التفصيلي، فريق من المختصّين، من المحترف الباريسي للتنظيم المديني، (Apur)، المشهور عالمياً.

المخطّط التوجيهي العام، والنظام التفصيلي، لإعادة إعمار وسط بيروت التاريخي، الصدفة تتأكد

أعدّت اللجنة، بمساهمة جميع الأطراف الذين شاركوها في العمل، المخطّط التوجيهي والنظام التفصيلي، لإعادة إعمار وسط بيروت، انطلاقاً من حجم الأضرار التي لحقت به، ومن حدود تمدُّدها في حينه. صدر مرسوم المصادقة على المخطّط وتفاصيله، بعد مخاض طويل، في منتصف ربيع عام 1978. ونشرته جريدة «النهار» في كامل صفحتها الأولى، يوم السبت في 6 أيار (مايو) 1978، أيضاً. تشدّد الخطّة، في الوثائق التي نشرتها اللجنة في كتاب أنيق، على الأهمية المطلقة للحفاظ على هُوية المدينة، خاصّة وأن المراد إعماره، هو بيروت التاريخية، لا بيروت التجارية كما يزعمون. كما تشدّد على اعتماد الترميم، وسيلة أولى لإعادة الإعمار، حفاظاً على روح المدينة التاريخية، وعلى عدم توسيع رقعة الهدم...

نقرأ في الخريطة الوثيقة، المقرّة بمرسوم، صادر عن مجلس الوزراء كما سبق وذكرنا، أن حدود منطقة إعادة الإعمار بكل أبعاده (تدعيم، وترميم، وإعادة إعمار)، تبدأ من منطقة الفنادق غرباً (بولفار الرئيس سليمان فرنجية) إلى شارع جورج حداد شرقاً، مع حدودٍ إلزاميّة موضوعياً، هي جادة الرئيس فؤاد شهاب جنوباً، وفي الشمال، البحر. بيروت، انطلاقاً من حجم الأضرار التي لحقت به، ومن حدود تمدُّدها في حينه. صدر مرسوم المصادقة على المخطّط وتفاصيله، بعد مخاض طويل، في منتصف ربيع عام 1978. ونشرته جريدة «النهار» في كامل صفحتها الأولى، يوم السبت في 6 أيار (مايو) 1978، أيضاً. تشدّد الخطّة، في الوثائق التي نشرتها اللجنة في كتاب أنيق، على الأهمية المطلقة للحفاظ على هُوية المدينة، خاصّة وأن المراد إعماره، هو بيروت التاريخية، لا بيروت التجارية كما يزعمون. كما تشدّد على اعتماد الترميم، وسيلة أولى لإعادة الإعمار، حفاظاً على روح المدينة التاريخية، وعلى عدم توسيع رقعة الهدم...

> المدينة، على امتداد خطّ التماس (طريق الشام، وفي بعض الأطراف، وفي الشياح وعين الرمّانة ومحلّة صفير، وغيرها). وأنّ الصدفة المكرّرة، جعلت من شارع جورج حدّاد حدوداً، حمت النسيج المبنيّ التراثيّ في شارع غورو ـ الجميزة، وفي شارع باستور الرميل، وفي المدوّر.

شارع جورج حداد حدود؟! المقصود بالحدود هنا، هو بالتأكيد حدود منطقة الدراسة، أي منطقة إعادة الإعمار، بكل درجات التدخّل مهنيّاً، تدعيماً، ترميماً، أو إعادة إعمار. وليس حدوداً لفصل قلب المدينة عن جسدها، غرباً، وشرقاً، كما فعلت شركة الهدم والردم، «سوليدير».

شركة الهدم والردم سوليدير، وتوقّفها الإلزاميّ عند الحدود: شارع جورج حداد، وفيه بوابة شارع غورو – الجميزة

اجتياح إسرائيل لمدينة بيروت في عام 1982، مسألة بالغة الأهمية والتأثير، إلا أنها لا تدخل في نطاق بحثنا هذا. ما يهمنا، هو أن شركة الهدم والردم (سوليدير)، بكل ثقلها التدميريّ والكارثيّ، اضطرت إلى اعتماد حدود مخطّط عام 1978، حدوداً إلزامية لنطاق عملها. وزنّرت نطاق عملها ضمن الحدود الثلاثة: شارع جورج حدّاد شرقاً، وجادة الرئيس سليمان فرنجية غرباً، وجادة الرئيس اللواء فؤاد شهاب جنوباً، والبحر في الشمال، مجالاً وحيداً للتوسع، بتدمير علاقة بيروت ببحرها، وبالردم.

وتأتي الصدفة مجدداً، بالراحل المهندس هنري إده منظّراً، ومدافعاً شرساً عن نهج «سوليدير»، الكارثيّ المدفر.

قال أمام المسؤولين، وفي منتديات مختلفة، إنّ مشروع إعادة إعمار وسط بيروت، المزروك بالضرورة ضمن الحدود الثلاثة المذكورة، يقوم على ثلاثة محاور:

ـ المحور الأول: محور ساحة الشهداء، مفتوحة على البحر، موسّعة باتجاه الشرق.

ـ المحور الثاني: محور السلطة التشريعية، المار بالضرورة في قلب ساحة النجمة أمام البرلمان، والممتدّ بعيداً في البحر، عبر شارع اللنبي.

ـ المحور الثالث: محور السلطة التنفيذيّة، وهو محورٌ بصريّ، ينطلق من السراي الكبير، ويجعل مقر رئيس مجلس الوزراء، مشرفاً على كلّ ما يُبنى ضمن هذا المحور البصري.

ما يهمنا في هذا البحث، هو أن شركة الهدم والردم «سوليدير»، هدمت سينما «الريفولي» وكل ما يقع خلفها، فاتحة مجالاً بلا حدود، يصل إلى القاعدة العسكرية البحرية، بجانب المرفأ.

وأنها هدمت كل النسيج المبني في الساحة، من أعلاها جنوباً إلى أسفلها شمالاً، وإلى ما بعده أيضاً، وصولاً إلى جادة الرئيس شارل الحلو. وتوقّفت بالضرورة عند الحدود المقرّرة منذ عام 1978: شارع جورج حداد.

لا تملك بيروت اليوم، ساحةً رئيسةً، واضحةَ الحدود، توحّد ناسها، وترمز إلى وحدة الوطن. في وسط بيروت اليوم، مجالٌ فسيحٌ فارغٌ بلا حدود، يشطر المدينة، يمزّق وحدة ناسها.

في وسط بيروت اليوم، يختنق نصب الشهداء، وسط حشر السيارات، في المجالات التي تحوطه، وقد تحولت إلى موقف للسيارات، يديره من يسمّى راهناً «ڤاليه باركنغ» (Valet parking)، لا ندري من هو مرجعه. شارع جورج حدّاد هو الحدود. حدود تدمير المدينة، وتمزيقها. شارع جورج حدّاد هو اليوم، حارس التراث المبني المتراكم، على جانبي طريق طرابلس، في شارع غورو ـ الجميزة، طيلة قرنين من الزمن. من عام 1840، حتى يومنا هذا. في وسط شارع جورج حداد، البوّابة، بوّابة شارع غورو في الجميزة.

II ـ الاربعاء، في 5 أيار/ مايو 2021، في الجميزة، بعد تسعة أشهر على عصف النكبة:

البوابة أولاً: فجوة العبور إلى الماضي. نتحدّث عن بوّابة، لأننا ننتقل عبرها من مجالات فارغة مدمّرة، إلى أماكن حافظت على هويتها التاريخية المتراكمة عبر قرون.

بالأمس، منذ ربع قرن تقريباً، أي قبل كارثة «سوليدير»، كنا نسلكُ طريق طرابلس، بدءاً من الزاوية الجنوبيّة الشرقيّة لساحة الشهداء، نسير في سوق النجارين. نتزوّد، بسندويش من محلّات مسلّم. نتابع السير، تحوطنا المباني من الجانبين. نتوقف لحظةً عند فلافل فريحة. نتابع السير المتع. في الصيفي وما بعده دكاكين، فوقها مساكن في طوابق. لا أنسى الاحتفال برأس السنة مع أصدقاء، في أحد البيوت هناك. نتابع السير. الامتداد المبنيُّ على جانبي طريق طرابلس، طويل وممتعٌ، أكرر. «شارع غورو ـ الجميزة»، هو جزء متحفيٌّ، من هذا الطريق المستمرّ داخل بيروت، عبر شارع مار مخايل، وشارع أرمينيا، وصولاً إلى الجسر، فوق نهر بيروت.

البوابة؟ عن أية بوابات نتحدث؟! المنبسط، الذي يستمرّ محاذيا تلة الأشرفية، احتله طريق بيروت – طرابلس منذ قرون، كما سبق وذكرت. والنسيج المبنيّ المتواصل والمتلاصق غالباً، على جانبَي الطريق، احتل الأمكنة منذ قرون أيضا، من دون بوابات ومع الكثير من الفجوات، نحو تلة الأشرفية صعودا، ونحو شارع باستور في الرميل نزولاً، ورسم واجهتي الطريق، الجنوبية، والشمالية. في جغرافيّة الأمكنة، الثابت هو المكوّن الرئيس. تلّة الأشرفية، هي التلّة، رغم عصف الانفجار الذي ضربها. والطريق إلى طرابلس، هو الطريق.

الجديد، هو بالتأكيد من فعل شركة الهدم والردم «سوليدير». توقّفت جرّافات إعادة الإعمار عند شارع جورج حدّاد. وسّعته الشركة. جعلته جادةً، السير فيها بالاتجاهين، وبمسارات متعدّدة. وفي أسفله نفق يوصل إلى المسار الواسع، بين البلدية وجادة شارل حلو.

لم يعبد الشارع، ذلك الجزء المتواضع، من النسيج الذي كان مبنياً هناك. هُدِمَ النسيج المبنيُّ، واطّلت علينا جادة جورج حدّاد. حزام قاس، يفصل قلب بيروت عن جسد المدينة في شرقها، أكرر.

جادة جورج حداد، حزام عريض يُرى، اجتيازه صعبٌ. وحضورٌ عنيف قاس.

في شارع غورو ـ الجميزة، نحن في عالم مدينيّ آخر. وربّما يصحّ القول، بالمقارنة مع فعل «سوليدير» في قلب بيروت، ربّما يصحّ القول، إننا في مدينة أخرى. مدينة أخرى، ندخلها عبر بوابة بالضرورة.

البوابة التي تحكي، بعد أن نجتازها، هوِيّة الأمكنة، الموجودة هناك

في منتصف جادة جورج حداد، الآتية من جادة الرئيس فؤاد شهاب، وهي الحزام القاسي الرئيس، ومحدّدة الأمكنة منذ نهاية الستينات من القرن الماضي. حزام يفصل بقسوة فاقعة، قلب المدينة عن جنوبها. في منتصف جادة جورج حداد، تنتصب عند البداية الراهنة لشارع غورو ـ الجميزة، واجهتان تحكيان لغة معمارية واحدة.

في الواجهة الشمالية، طابق أرضي، وثلاثة طوابق علوية. سقف المبنى من القرميد الأحمر. في الطابق الأرضي «بول» وحديقته. وفي الطوابق العلوية، الأقواس الثلاثة المزيّنة، والشرفة المحورية الناتئة.

في الواجهة الجنوبية، طابق أرضي، وطابقان علويّان، سقف المبنى من القرميد الأحمر أيضاً. الطوابق فيه أكثر ارتفاعاً. لذا بدت الواجهتان بارتفاع واحد.

حدّدت الواجهتان الشارع. حدّدتا بتناغمهما، مجال الدخول إليه.

إنها بوابة، واضحة. مرئية. تحفر عميقاً في مشاعر المارّة، وفي وجدانهم. ربطنا الواجهتين في نصّ سابق، بقوس صنعناه من الغار ومن الأزهار الملوّنة. واردنا أن نرمز بذلك إلى الصدفة المزدوجة، التي حمت المنطقة، من جرّافات شركة الهدم والردم، «سوليدير». إنها بوضوح، البوّابة الرمز. البوّابة الدالّة، على كل ما سيدهشنا بعد اجتيازها.

ما بعد البوّابة، ثانياً.

الفوّهة – البوّابة، جاذبة. تقف في محورها، في منتصف جادة جورج حداد، الفوّهة – البوّابة جاذبة. تقترب. التجانس بين الواجهتين مذهل.

تتأنّى في قراءة التفاصيل، وأنت ترسمه زاويتا الواجهتين، يحاكي بدقة، المستطيل الذهبي، الذي عرّفه لوكوربوزييه في المودولور (Modulor) بعد عقود.

بين الواجهتين، عند الزاويتين، الحوار نغمٌ، واللغة موسيقى، والمرئي سحرٌ.

مفردات اللغة المعماريّة، في مبنى الواجهة الجنوبيّة، بسيطة، مكرّرة، بتواضع كتابة مسطّحات المبنى. والشرفة الناتئة، أمام الباب – الشباك في الوسط، حضورها في التأليف العام خفر، يدلُّ على الألفة في المجال المبني خلفها.

يصر المؤلّف على أن يكون ارتفاع النوافذ في الطابقين، واحداً. للحفاظ على بساطة التأليف، في حين أن الطابق الأول، أكثر ارتفاعاً من الطابق الثاني.

ويسهّل السقف القرميديُّ الأحمرُ، النوافذ في التأليف المحوريّ مختلفة التزيين، من طابق إلى آخر. في المحصّلة، تعقيد وبساطة، يتكاملان، ويساهمان معاً، في كتابة عمارة الفوّهة – البوّابة.

> في شارع غورو، نحن في عالم مدينيّ آخر بالمقارنة مع فعل «سوليدير» في قلب بيروت

القراءة الإجماليّة للفوّهة – البوّابة، رغم التزيين المبالغ، في كتابة عمارة مبنى الواجهة الشمالية.

الأقواس الثلاثة في المحور، مزيّنة، ومختلفة في الطوابق الثلاثة. والشرفة الناتئة، المتمدّدة أمام الأقواس الثلاثة، تساهم بقوة في كتابة المشهد المرئي.

ما بعد الفوهة البوّابة، عنق طويل، من العمارة الترائية. نجتاز الفوّهة – البوابة. نحن في عنق شارع غورو – الجميزة. إنه عنق فعليّ، عنق طويل. للعنق جدارانِ. جدار جنوبي، وجدار شمالي. يبدأ الجدار الجنوبي بعد الفوهة – البوابة. يقطعه، في استمرارية لغته المعمارية الترائية، مبنى حديث، عند حدود طريق يتّجه جنوبا. ليوصل إلى شارع مارون النقاش، المختبئ في النسيج المبني، خلف الواجهة – الجدار الجنوبي، حيث تكثر الدلائل على حياة موازية، فيها الكثير من العفويّة، ومن المباني المسكونة المفاجئة، ومن الحدائق بأشجارها المتنوّعة، والفجوات المتكرّرة غير المبنية، ليستمرّ بعد هذا القطع، حتى آخر مبنى كنيسة مار يوسف، عند حدود شارع غورو، عبر محلة التباريز.

أما الجدار الشمالي للعنق، فبيداً بعد التفافه «بول»، ويستمر حتى الطريق المحاذي غرباً، لكنيسة ومدرسة القلب الأقدس.

الجدار الجنوبي للعنق طويل. إنه ضعف الجدار الشمالي طولاً. نشعر ونحن نعبر المجالات، أننا في عنق مدى واضح الحدود. والمسار فيه يوصل بالضرورة، إلى البداية الفعلية لشارع غورو ـ الجميزة، بوظائفه المعروفة، وبعمارة مبانيه، في واجهته الجنوبية. وخاصة، بتراكم الزمن قروناً في هذه العمارة. بالمواد التي استخدمت في بنيانها. وباللغة المعمارية في هيكالها وفي واجهاتها. وفي وجهة استعمالها، المتغيرة في الطابق الأرضي، والثابتة في الطوابق العلوية.

الشعور بالعنق، خلال المسار، وكأننا في نفق، سقفه سماءٌ تلامس رؤوسنا. وهي بارتفاع المباني التي تحوطنا. تدفعنا للرجوع، إلى الفوّهة – البوّابة، للتوقّف قليلاً، لننظر في بعض التفاصيل في البنيان. وليسحرنا التأليف المميّز، يصنع النسيج المبني في الأمكنة. ولنتنشّق عبق عطر يفوح، من مفردات لغة معمارية بسيطة، فريدة، أكاد أقول.

جدار العنق في الواجهة الجنوبية، مبنيان شبه متلاصقين. كل مبنى مؤلّف من جناحين مسكنين. محور التأليف درج مشترك، بمفرداته المعماريّة المميّزة.

المبنى من طابق أرضي، ومن طابقين علويين. التأليف في المبنى، وفق ما ألفناه في البيت ذي الأقواس الثلاثة، محوريٌّ في المحور الأقواس الثلاثة، والأعمدة الرخامية، والشرفة الرخامية البيضاء الناتئة. القوس في الوسط أكثر عرضاً، ليؤكد محورية التأليف.

في المبنى بجناحيه، أربع شرفات ناتئة. كسوة إسمنتية صفراء مشغولة، ترسم حجارة رملية، يفترض أنها استخدمت في تشييد المبنى.

حدود العنق هنا، الفجوة الموصلة إلى الحياة خلف الجدار الواجهة والمبنى الحديث الذي ينطح السماء. طابق أرضي، وأحد عشر طابقاً علوياً، كما سبق وذكرت.

ترتفع السماء مع ارتفاعه، ونحن قبالة كنيسة ومدرسة القلب الأقدس. تبتعدُ السماء عن الرؤوس. تعود إلى موقعها في الأعالي.

في الجدار الشمالي للعنق، حافظ المبنى الأول على أصالته، فوق التفافة «بول»، في الطابق الأرضي: ثلاثة طوابق علوية، فيها محوران بالأقواس الثلاثة، وستّ شرفات ناتئة أمام الأقواس الثلاثة، المبالغة بزينتها.

أما المبنى الثاني، فهو مهدّم جزئياً، ومرمّم بالحجر الخرساني في طرفه، قبل مدرسة القلب الأقدس. شرفة الطابق الأول، ناتئة، مسكونة. رجُلٌ يجلس على كرسيّ، في زاوية الشرفة.

يتلاشى الشعور بالعنق، ونحن أمام مدرسة القلب الأقدس. إنه ملحق العنق. لا أهمية للمبنيّ في الجدار الجنوبي، باستثناء كنيسة مار يوسف، واللوحة التذكارية للمسرحي العربي اللبناني مارون النقاش، المثبتة في جدارها. مبنى كنيسة مار يوسف، من الحجر الرملي البيروتي الأصيل.

وقبالتنا، عمارة مدرسة القلب الأقدس. طويلة، غريبة، طارئة.

غابت السماء، ارتفعت، وابتعدت، ولم تعُد سقفاً يلامس الرؤوس، ولم يعُد في المكان عنق مغلق.

* معمار لبناني

«بوك» في المبنى الترائي ـ الواجهة الشمالية

في الواجهة الجنوبية، مبنى ترائي اصيل مهجور

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 4 حزيران 2021 العدد 4356

أول كاتب فرنسي يفوز بـ «جائزة بوكر الدولية»

دافيد ديوب: ملحمة عن الحرب والهبوط إلى الجحيم

محمد ناصر الدين

فاز الروائي الفرنسي دافيد ديوب (1966) ذو الأصول السنغالية بجائزة بوكر الدولية عن روايته «شقيق الروح» (Frère d'âme) بنسختها الإنكليزية ليتقاسم قيمة الجائزة (50 ألف جنيه استرليني) مع المترجمة آنا موسكوفاكيس، وهي الرواية نفسها التي لفتت الأنظار عند صدورها عام 2018 عن «دار سوي» الباريسية وتوّجت بـ «جائزة طلّاب المدارس». في الفصل الأول، يأخذنا ديوب . الذي دخل التاريخ بصفته أول فرنسي يتوّج بهذه الجائزة . إلى أجواء الحرب العالمية الأولى، على الجبهة ضد ألمانيا، حين يطلق الكابتن أرماند صافرة بدء الهجوم. اندفع الجنود إلى الأمام. في صفوفهم، كان «ألفا نديايّ» و«ماديمبا ديوب»، وهما من عناصر فرقة المناوشة السنغالية، من بين كل جنود المستعمرات الذين كانوا يقاتلون في حينها تحت العلم الفرنسي. بعد أمتار قليلة على خروجه من الخندق، يسقط ماديمبا مثخناً بجراحه حتى الموت، أمام أعين «ألفا» صديق طفولته، بل أكثر من أخيه، فهو «شقيق روحه» على حدّ قوله، لأن المرء لا يختار أخاه وإنما أصدقاءه. يجد البطل نفسه وحيداً في جنون المذبحة الكبرى فاقداً صوابه، ليتحوّل الفلاح الأفريقي إلى قاتل يوزع الموت على تلك الأرض المجهولة. في تغريبة عن الانتماء والوطن وحتى عن الذات، يعتنق «ألفا» العنف ديناً ويزرع الخوف، إلى درجة ترعب حتى رفاق سلاحه: تُطلق عليه من بعدها ألقاب «الهمجي»، و«الساحر» و«المفترس البشري»، ويتم إجلاؤه إلى «الخلف». هذا الجزء الخلفي الذي هو مكان للاستراحة بين هجومين، يتحوّل رمزياً إلى منطقة السرد عند ديوب حيث يثبّت البطل برج مراقبة للنظر إلى حياته السابقة ويأخذ المسافة اللازمة للتكفير عما اقترفت يداه. يتعلّق الأمر بمحاولة استعادة طعم الحياة عن طريق خداع الموت، عبر السعي لاستعادة ذكرى ماضيه في القارة السوداء، ما سيشكل فرصة لـ«ألفا» لمقاومة المجزرة القائمة في الحرب وفي اللحم البشري وفي نفسه.

بين «ذوي البشرة البيضاء وشوكولاتة أفريقيا السوداء»، يخبرنا «ألفا نديايّ» في رثاء طويل، عن أهوال الحرب التي خبرها كقناص سنغالي. السرد المكتوب بأسلوب متكرر تشبه فيه استعادة الذكريات محاولة بناء دائمة أمام ما تهدمه الحرب، يتحوّل إلى أغنية إنسانية حقيقية، عابراً «المطهَر» للتخلص من أدران الحرب والدم. سيدافع «ألفا» عن السلام ويصوغ نشيد مقاومة لتلك المقتلة العظيمة التي تفتّق عنها ذهن الإنسان.

يقول لنا ديوب في الفصل الأخير: «طالما أن الإنسان لم يمُت، فإنه لم ينتهِ من الخلق». من خلال هذه الملحمة المستلهمة من ذكريات جده المقاتل في الفرقة السنغالية التي كان قوامها 135 ألف جندي حصدت الحرب منهم زهاء الثلاثين ألفاً، يدعونا ديفيد ديوب، في لغة روائية تقسو وترق وتخترقها ومضات هي أقرب إلى لغة الشعر، إلى الإيمان بالأمل والسلام ونبذ عبثية الحرب، في إحالة إلى عبارة هيغل الشهيرة: «في الليل كل الدماء سوداء».

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

الـدرب

أضعُ قدمِيْ على أيّ نقطةٍ من الدرب (على ما ليس درباً)
ثمّ أُغمضُ عينيَّ، وأنطلقُ في ماراتون حياتي.
إلى الخلفِ أو إلى الأمام؟.../ لا يعنيني.
يميناً أو شمالاً؟.../ لا يعنيني.
يكفيني أنّ قدميّ تتحرّكان، وأحلامي تركض.
بعدئذٍ، لتأتِ الهاويةْ!
الهاويةُ، هي الأخرى، مَقصدٌ ومنصّةُ تتويج.
..
البعضُ يعاتبني : لكنّ ذلك ليس حلّا.
: ومَن قالَ لكَ، رفيقي، إنني أبحثُ عن حلّ؟...
قدمايَ هما الحلّ.

«المتحف الفلسطيني»: فيلمان عن النكبة

يوم الأحد المقبل، يعرض «المتحف الفلسطيني» فيلمَين قصيرَين أنتجهما في ذكرى النّكبة. يحمل الأوّل عنوان «النكبة في أرشيفاتنا الشخصية» ويضم مجموعة صور من أرشيف المتحف عن حياة الفلسطينيين قبل النكبة، معيداً تخيّل حيوات مَن فيها، في محاولة لاستحضار التاريخ اليومي والعادي والشخصي. أما «قصّة من أرشيف المتحف الفلسطيني للموسيقي سمير جبران»، فيحكي قصّة صُرّة السمسم التي يحتفظ بها سمير جبران (الصورة)، مؤسّس فرقة «ثلاثي جبران»، وهي من حصاد فلّاحي قرية سيرين الفلسطينية في الجليل قبل سنوات قليلة من النكبة.

الأحد 6 حزيران (يونيو) الحالي ـ الساعة السادسة مساءً ـ منصّات «المتحف الفلسطيني» على مواقع التواصل الاجتماعي.

«الإمارة النائمة» سياسة وموشّحات

يعود «الإمارة النائمة» إلى «مترو المدينة» في عرض جديد في 12 حزيران (يونيو) الحالي. وهو من كتابة خالد صبيح (غناء وتمثيل) وإخراج هشام جابر، ويشارك فيه: فرح قدّور (غناء، تمثيل، بزق)، كوزيت شديد (غناء، تمثيل)، جورج الشيخ (غناء، تمثيل، كمنجة، ناي)، روزيت بركيل (غناء، تمثيل)، أحمد الخطيب (غناء، تمثيل، رق)، أسامة عبد الفتاح (غناء، تمثيل، عود) وزياد عيتاني (ضيف شرف). في النص التعريفي بالعمل، يؤكّد القائمون عليه بسخرية أنّه «ملحمة تاريخية، مسرحيّة كبرى»، تمزج بين «المسرح السياسي الفني والغناء الأندلسي والموشّحات والأدوار...».

«الإمارة النائمة»: السبت 12 حزيران ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

«بيروت آند بيوند»... ورشة صوت وموسيقى

بعد Women Do Sound، يقدّم مهرجان «بيروت آند بيوند» ورشة عمل جديدة مكثّفة وليوم واحد من عالم الصوت والموسيقى بعنوان Musicians and Live Sound، وتستهدف جميع الفرق والموسيقيين المقيمين في لبنان الذين يقدّمون عروضاً حيّة، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو نوع الموسيقى أو سنوات الخبرة.

ستتناول الورشة المفاهيم الأساسية للصوت الحي وتقنياته المستخدمة في سياق العروض الحية على المسرح، بهدف «سدّ الفجوة بين الموسيقيين ومهندسي الصوت الحي من خلال تعزيز التواصل بينهما وتوضيح مهام كل منهما»، وفق بيان صادر عن «بيروت آند بيوند».

ستعقد الورشة المجانية في 11 حزيران (يونيو) الحالي في Fabrika، وستكون بإدارة سنى رومانوس، وهي مهندسة صوت ومديرة مشاريع/ جولات مقيمة في بيروت. كما أنّها حائزة إجازة في الفيزياء من الجامعة الأميركية في بيروت وماجستير في الهندسة الصوتية من فرنسا. في رصيدها سبع سنوات من الخبرة في العمل في قطاع الموسيقى الحية، بدءاً من جولاتها مع فنانين محليين ودوليين وصولاً إلى مشاركتها في أكبر المهرجانات في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا، منها مهرجان Roskilde الشهير في الدنمارك. (آخر مهلة للتقديم هي 8 حزيران 2021 ـ للاستعلام: info@beirutandbeyond.net)

شادي الهبر حاملاً «الشنطة»

في وقت يرزح فيه اللبنانيون تحت وطأة أوضاع متردّية على الأصعدة وكافة، وفيما عدد كبير منهم عالق بين فكرتَيْ الهجرة والبقاء، يقدّم «مركز بيروت الاجتماعي في حركة الشبيبة الأرثوذكسية»، غداً السبت، مسرحية «الشنطة» (إخراج شادي الهبر/ الصورة) على خشبة «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت). يطرح العمل أسئلة عدّة من بينها: «منخبّي أحلامنا وأفكارنا بالشنطة؟»... «منترك كل شي ومنروح؟». ويشارك فيه الممثلون: فادي دلول، رافاييلا منصف، جوليان عضيمي، غبريال القيصر، أنس صبح، ماري بل سيميديان، صلاح الخال، غوى أبو مراد ومارك جرداق.

مسرحية «الشنطة»: غداً السبت ـ الساعة السابعة مساءً ـ «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 71/624986